

الاقتصاد الفلسطيني

تمهيد

هذا التقرير هو الثاني من مجموعة تقارير ربعية تتناول أداء الاقتصاد والاستثمار في الأراضي الفلسطينية. ويهدف هذا التقرير إلى زيادة وعي الجهات المعنية بالواقع الاقتصادي للأراضي الفلسطينية المحتلة والإطار القانوني والتنظيمي للنشاط الاقتصادي والاستثماري.

يستعرض هذا التقرير أهم التغييرات في المؤشرات الرئيسية لاقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الربع الرابع من عام 2012 (من تشرين أول إلى كانون أول). ولم يتم التطرق إلى مؤشرات سوق العمل للربع الرابع لأنه سبق وان تم استعراضها ضمن تقرير الربع الثالث، حيث أن بيانات الربع الرابع كانت متاحة خلال فترة كتابة التقرير السابق.

بالإضافة إلى ذلك، يسلط هذا التقرير الضوء على أهم التغييرات والتطورات التي طرأت على الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية والقطاع المالي وميزان المدفوعات والتنمية القطاعية في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، فضلاً عن الأقسام الأخرى المتعلقة بالقطاع المصرفي الفلسطيني وسوق الأوراق المالية.

كما يتناول هذا التقرير أيضاً البيئة القانونية والتنظيمية والقوانين والأنظمة المتعلقة بإطار ممارسة أنشطة الأعمال التجارية، مع التركيز على البيانات المتعلقة بالتجارة بشكل خاص.

2. أداء الاقتصاد الكلي

- 1.1 الناتج المحلي الإجمالي؛ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ الاستثمار؛ بنية الناتج المحلي الإجمالي
- 2 بعض عناصر الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الخاص والاستهلاك العام
- 3.1 الاستثمارات: الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر
- 4.1 الأنشطة الاقتصادية
- 5.1 قطاعات الإنتاج
- 6.1 قطاع الخدمات

5. القطاع المالي

- 1.2 قطاع المصارف
- 2.2 سوق فلسطين للأوراق المالية

7. ميزان المدفوعات؛ الحسابات الجارية؛ حسابات الاستثمار

8. التجارة الخارجية

- 1.4 بيانات التجارة
- 2.4 الترتيبات التجارية الجديدة: المحادثات مع إسرائيل لتعديل آليات المقاصة في بروتوكول باريس
- 3.4 التدابير التجارية (حماية الانتاج الوطني)
- 1.3.4 قرار مجلس الوزراء الأخير بخصوص الرسوم على الواردات لمكافحة الإغراق
- 2.3.4 وزارة الاقتصاد ومشروع قانون التدابير التجارية (قانون حماية الانتاج الوطني)
- 4.4 أنشطة تشجيع التجارة؛ مشروع إستراتيجية التصدير لشركة بال تريد
- 5.4 آخر مستجدات المشاورات مع منظمة التجارة العالمية؛ مشاركة وزير الاقتصاد الوطني في الملتقى الاستشاري العربي لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الأردن
- 6.4 السلطة الفلسطينية تناقش خيارات السياسة التجارية المستقبلية
- 7.4 نموذج نظام إقتصادي محوسب (CGE) :

12. إصلاح القوانين المرتبطة بالأعمال

- 1.5 تعديلات على متطلب الحد الأدنى لرأس المال
- 2.5 تعديلات مقررة لقانون الوكلاء التجاريين
- 3.5 مشروع قانون حقوق الملكية الصناعية الفلسطيني
- 4.5 مشروع قانون تسوية الديون

13. المالية العامة؛ موازنة السلطة الفلسطينية 2013

14. اجتماعات لجنة تنسيق المساعدات المؤقتة للدول المانحة؛ تقرير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

15. الأسعار؛ مؤشر أسعار المستهلك وتأثير الأسعار في إسرائيل

16. حالات دراسية

- 1.9 سوق العقارات
- 2.9 مشروع قناة المياه بين البحر الأحمر والبحر الميت

1. أداء الاقتصاد الكلي

فوجد أن الضفة الغربية شهدت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3.7٪، في حين شهدت غزة انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.7٪. هذا وقد قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بنشر تقديرات الحسابات القومية للربع الرابع لعام 2012، مما سمح لنا بمقارنة أداء الاقتصاد الفلسطيني لعام 2012 مع أدائه في العام السابق. وبحسب هذه البيانات، فقد نما الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 5.8٪ (5.5٪ في الضفة الغربية و6.6٪ في غزة).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

أدى النمو السكاني المضطرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى تقليل الحجم الحقيقي لنمو الناتج المحلي الإجمالي. ويشير الجدول (1) إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة نما بنسبة 2.1٪ مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011 وبنسبة 0.7٪ مقارنة مع الربع السابق. ففي الضفة الغربية، ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.1٪. أما في غزة، فقد أثر النمو السكاني على أداء الاقتصاد الضعيف في الأساس، حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة 0.1٪ مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011 وبنسبة 5٪ مقارنة مع الربع الثالث 2011، وهذا يعكس المصاعب الاقتصادية التي يعاني منها اقتصاد غزة بعد سنوات من التشوهات الناجمة عن الحصار الإسرائيلي الصارم والاضطراب السياسي الذي تصاعد عشية سيطرة حماس على قطاع غزة في عام 2007.

يتناول هذا الجزء من التقرير التغيرات الربعية الحاصلة في الأنشطة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويقتصر التحليل على التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأن بيانات العمالة تم الحديث عنها في التقرير السابق، الذي يمكن الوصول إليه عبر موقع صحيفة الأيام <http://www.al-ayyam.com/appendixes.aspx>.

ومن ناحية أخرى، يقارن هذا التقرير بيانات الناتج المحلي الإجمالي في كل من الربعين الثالث والرابع لعام 2012، كما أنه يقارن بيانات الناتج المحلي الإجمالي في كل من الربعين الرابع لعام 2012 والربع المناظر من العام السابق، وذلك من أجل التمييز بين الاتجاهات الموسمية والدورية وفهم التغيرات السنوية بين عامي 2011 و2012.

1.1 الناتج المحلي الإجمالي؛ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ الاستثمار؛ بنية الناتج المحلي الإجمالي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي¹ في الربع الرابع من عام 2012 حوالي 1,733.2 مليون دولار أمريكي (انظر الجدول 1)، أي بارتفاع قدره 5.3٪ مقارنة بالربع المناظر من عام 2011، وبارتفاع مقداره 1.5٪ مقارنة بالربع الثالث 2012. أما على مستوى المنطقة، فتشير البيانات الربعية إلى أن الضفة الغربية استحوذت على النصيب الأكبر من الناتج المحلي، كما أن الناتج المحلي في الضفة الغربية شهد نمواً بنسبة 5.9٪ بالمقارنة مع الربع المناظر، في حين أن النمو في غزة كان 3.5٪ فقط، أما عند المقارنة بالربع السابق،

جدول (1): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

التغير 2011/2012-Q4/Q4	2012					2011					النشاط الاقتصادي
	السنوي	Q4	Q3	Q2	Q1	السنوي	Q4	Q3	Q2	Q1	
5.3%	6797.3	1733.2	1,707.9	1,754.5	1,601.7	6,421.40	1,646.5	1,618.6	1,629.1	1,527.2	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
5.9%	5030.5	1302.8	1,256.1	1,283.8	1,187.8	4,764.70	1,230.6	1,195.2	1,205.3	1,133.6	الضفة الغربية
3.5%	1,766.8	430.4	451.8	470.7	413.9	1,656.70	415.9	423.4	423.8	393.6	قطاع غزة
2.1%	1679.5	423.5	420.5	435.3	400.2	1,635.20	414.7	410.7	416.5	393.3	الناتج المحلي الإجمالي/ للفرد بالدولار
3.1%	2093.3	536.8	521.0	536.1	499.4	2,037.60	520.9	509.6	517.3	489.8	الضفة الغربية
-0.1%	1074.5	258.4	273.6	287.5	255.0	1,042.80	258.6	265.4	267.9	250.9	قطاع غزة

المصدر: المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 32، ماس.

الاستهلاك الحكومي حوالي 33٪ من الاستهلاك الكلي في 2011-2012. وعلى الرغم من المتاعب المالية المستمرة للسلطة الفلسطينية، إلا أن الاستهلاك الحكومي ارتفع بنسبة 20.1٪ مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011.

ومن المثير للاهتمام أن القيمة الإجمالية للاستهلاك تجاوزت حجم الناتج المحلي بمقدار 24.7٪ في نهاية الربع الرابع لعام 2012. وعلاوة على ذلك، فإن الفجوة بين الاستهلاك والناتج المحلي الإجمالي ارتفعت حتى عند مقارنة الربعين المتناظرين من الأعوام 2011 و2012. هذا الاختلاف (كما هو موضح في الجدول 2) يعكس العجز التجاري الذي يتم تمويله أساساً من المساعدات المالية الدولية وعائدات الجمارك.²

2.1 بعض عناصر الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الخاص والاستهلاك العام

يعرض الجدول (2) أدناه التغيرات الحاصلة في بند النفقات من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وبالعادة، يمكن تحليل الناتج المحلي الإجمالي إلى عدة بنود إنفاقية: الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك + الاستهلاك الاسري + الاستهلاك الحكومي + الاستثمار + صافي الصادرات (الصادرات - الواردات). فقد بلغ استهلاك الأسر والاستهلاك الحكومي في الربع الرابع 2012 حوالي 2,162.0 مليون دولار أمريكي، بزيادة مقدارها 13٪ مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011. وبالمتوسط، بلغ

1 يتم تقييم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس الأسعار الثابتة لعام 2004 وذلك لاستبعاد آثار تقلبات الأسعار.

2 تشكل الإيرادات الجمركية، في المتوسط، ثلثي إجمالي الإيرادات للسلطة الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

أنجز هذا الملحق بدعم من الشعب الأمريكي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ولا يعكس بالضرورة وجهة نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو الحكومة الأمريكية.

جدول (2): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (مليون دولار) للربع الأول 2001 – الربع الرابع 2012 (سنة الأساس 2004)

التغير 2011/2012-Q4/Q4	السنوي	2012				السنوي	2011				فئة الاستخدام
		Q4	Q3	Q2	Q1		Q4	Q3	Q2	Q1	
13%	8724.1	2162.0	2,223.00	2,213.60	2,125.50	7,749.50	1,913.50	1,944.90	1,892.10	1,999.00	الإنفاق الاستهلاكي النهائي
11.5%	6436.8	1552.0	1,679.70	1,602.60	1,602.50	5,713.00	1,392.30	1,453.20	1,381.30	1,486.20	الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر
17%	2287.3	610	543.30	611.00	523.00	2,036.50	521.20	491.70	510.80	512.80	الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي وللمؤسسات غير الهادفة للربح
16.9%	1074.0	279.7	264.9	297.4	232	1,066.80	239.2	254	309.5	264.1	الاستثمار (التكوين الراسمالي)
8.1%	1120.8	276.1	282	325.1	237.6	1,050.80	255.5	255.4	307.4	232.5	المباني
6.6%	232.2	56.5	59.6	61	55.1	236.3	53	54.1	59.4	69.8	غير المباني
23.7%	-279.0	-52.9	-76.7	-88.7	-60.7	-220.3	-69.3	-55.5	-57.3	-38.2	التغير في المخزون
-40%	-3000.8	-708.5	-780	-756.5	-755.8	-2,394.90	-506.2	-580.3	-572.5	-735.9	صافي الصادرات من السلع والخدمات
5.3%	6797.3	1733.2	1,707.90	1,754.50	1,601.70	6,421.40	1,646.50	1,618.60	1,629.10	1,527.20	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 32، ماس.

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

3.1 الاستثمارات: الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر

بالأساس على قطاع الخدمات (حيث بلغت حصة هذا القطاع في الربع الرابع من عام 2012 (58.6%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي). كما تظهر البيانات أيضاً أن حصة قطاع الخدمات مستقرة نسبياً حتى عند مقارنتها بالأرباع السابقة، على الرغم من أن حصة هذا القطاع نمت بنسبة 1.9% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011.

وفيما يتعلق بمساهمة القطاعات الأخرى، فإن القطاع الصناعي يتخذ عموماً اتجاهات تنازلياً على الرغم من أنه سجل نمواً طفيفاً في هذا الربع مقارنة بالأرباع السابقة والمناظرة. وهذا ما ينطبق أيضاً على القطاع الزراعي وصيد الأسماك؛ ففي حين سجل هذا القطاع نمواً بمقدار 1.4 نقطة مئوية مقارنة مع الربع السابق نتيجة للتغيرات الموسمية، إلا أنه انخفض بمقدار 1.6 نقطة مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011. أما بالنسبة لقطاع البناء والتشييد، فإنه يتميز بطبيعة موسمية. ومع ذلك، فإن حصته في الناتج المحلي انخفضت بمقدار نقطة مئوية واحدة مقارنة بالربع المناظر من عام 2011.

الاستثمار (التكوين الرأسمالي): خلال الربع الرابع 2012، زادت الاستثمارات بنسبة 16.9% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011، لتبلغ 279.7 مليون دولار أمريكي. وعند تحليل الاستثمار إلى قطاع إنشائي (غير منتج) وقطاع غير إنشائي (منتج)، يتبين أن الأول قد أسهم بنسبة 83% من مجمل الاستثمارات في هذا الربع. ومع ذلك، فإن انخفاض مستوى الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الفلسطينية يعتبر خلافاً هيكلياً، وهو ما يفسر ضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني.

4.1 الأنشطة الاقتصادية

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب النشاط الاقتصادي: يستعرض هذا الجزء من التقرير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفلسطيني حسب النشاط الاقتصادي. وبالتالي، فإن أهمية هذا القسم تنبع من كونه يوضح بنية الاقتصاد الفلسطيني. ويستعرض الجدول (3) أدناه مختلف القطاعات في الاقتصاد الفلسطيني وحصة كل منها في الناتج المحلي الإجمالي حسب الأرباع بدءاً من الربع الأول 2011. نستطيع أن نستشف من الجدول أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد قائم

جدول (3): التوزيع النسبي لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 2011 – الربع الرابع 2012 (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

التغير 2011/2012-Q4/Q4	السنوي	2012				السنوي	2011				النشاط الاقتصادي
		Q4	Q3	Q2	Q1		Q4	Q3	Q2	Q1	
-21.9%	4.9	5.7	4.3	5.1	4.4	6	7.3	4.7	5.8	5.9	الزراعة وصيد الأسماك
4.4%	11.9	11.9	12.1	11.8	11.8	12.1	11.4	11.7	12.6	12.5	التعدين والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
-7.1%	14.1	13.1	14.5	15.6	12.9	14	14.1	14.4	14.6	12.7	الانشاءات
3.4%	57.8	58.6	57.1	56.4	59.4	57.4	56.7	58.1	56.7	58	الخدمات
5.3%	6797.3	1733.2	1,707.90	1,754.50	1,601.70	6421.4	1,646.50	1,618.60	1,629.10	1,527.20	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 32، ماس.

5.1 قطاعات الإنتاج

الربع الرابع 2012 بنسبة 5.3% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. أما بالنسبة لمعدل نمو القطاعات الصناعية الأخرى، فيبين الجدول (4) أن حصة قطاع الكهرباء انخفضت بنسبة 13.3%، كما انخفضت مساهمة المناجم والمحاجر بنسبة 0.3% خلال نفس الفترة، في حين أن حصة المياه من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لم يطرأ عليها تغيير يذكر.

يستعرض الجدول (4) أدناه مساهمة القطاعات الصناعية الرئيسية (التعدين واستغلال المحاجر والصناعات التحويلية والكهرباء والماء) في الناتج المحلي الإجمالي. من الواضح أن الصناعات التحويلية تعتبر المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي (بنسبة 9.7%)، يليها قطاعات الكهرباء والتعدين واستغلال المحاجر والكهرباء والماء، على التوالي. ومن الملاحظ أن قطاع الصناعة التحويلية قد نما خلال

جدول 4: مساهمات القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول 2011 - الربع الرابع 2012

التغير 2011/2012-Q4/Q4	2012					2011					النشاط الاقتصادي
	السنوي	Q4	Q3	Q2	Q1	السنوي	Q4	Q3	Q2	Q1	
-0.3%	0.7	0.6	0.7	0.7	0.8	0.8	0.8	0.8	0.6	0.9	التعدين والمحاجر
5.3%	9.7	9.9	9.8	9.6	9.4	9.8	9.0	9.4	10.5	10.1	التصنيع
-13.3%	1.4	1.3	1.5	1.4	1.5	1.4	1.5	1.4	1.4	1.4	الكهرباء والغاز وتكييف الهواء
0%	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها
4.4%	11.9	11.9	12.1	11.8	11.8	12.1	11.4	11.7	12.6	12.5	التعدين والصناعة التحويلية، والمياه والكهرباء

6.1 قطاع الخدمات

الخدمات. يذكر أن حصة قطاع الاتصالات (وهي خدمة احتكارية في فلسطين) بلغت حوالي 11% من مجمل حصة قطاع الخدمات.

من الضروري أن نشير إلى أن مساهمة القطاعات الخدمية الحديثة في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت بنسبة 17% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. وبالرغم من أن حصة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة (62%)³ أكبر قليلاً من حصتها في الضفة الغربية (56%)، إلا أن الاختلافات الحقيقية بين المنطقتين تتضح عند النظر إلى مساهمة القطاع العام في قطاع الخدمات، ففي حين أن القطاع العام يستحوذ على حوالي 60% من الخدمات في غزة، إلا أن حصته في الضفة الغربية لا تتجاوز 30%.

من المهم أن نلاحظ أن قطاع الخدمات الفلسطيني، على خلاف كثير من الاقتصادات القائمة على الخدمات، يعتمد بشكل أساسي على القطاعات التقليدية التي تتكون بشكل رئيسي من خدمات التجارة الداخلية (بيع الجملة والتجزئة) والخدمات العامة. وعلى وجه التحديد، يبين الجدول (5) أدناه أنه مع نهاية الربع الرابع 2012، بلغت مساهمة القطاعات التقليدية في قطاع الخدمات حوالي 65%، وهي تقريباً نفس الحصة التي سجلتها هذه القطاعات في عام 2011. من ناحية أخرى، فإن الأمر مختلف تماماً فيما يتعلق بالقطاعات الحديثة الأكثر ديناميكية: التمويل والتأمين والمعلومات والاتصالات والأنشطة العقارية والمهنية والعلمية والتقنية وأنشطة الخدمات الإدارية والدعم. يوضح الجدول (5) أيضاً أن مساهمة هذه القطاعات مجتمعة لا تتجاوز 22% من مساهمة مجمل قطاع

جدول 5: التوزيع النسبي لمساهمات قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول 2011 - الربع الرابع 2012

التغير 2011/2012-Q4/Q4	السنوي	2012				السنوي	2011				النشاط الاقتصادي
		Q4	Q3	Q2	Q1		Q4	Q3	Q2	Q1	
-4.2%	14.0	13.7	13.9	14	14.4	14.1	14.3	14.6	13.8	13.7	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية
-15.8%	1.8	1.6	1.8	1.9	2	1.9	1.9	1.9	1.8	1.9	النقل والتخزين
3.1%	3.2	3.3	3.2	3.1	3.3	3.3	3.2	3.2	3.2	3.4	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
0.00%	6.9	6.8	7.1	6.7	7	6.9	6.8	7.2	6.8	6.7	المعلومات والاتصالات
-12.5%	0.7	0.7	0.7	0.7	0.6	0.7	0.8	0.6	0.6	0.6	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
31.4%	4.1	4.6	4	3.6	4.3	3.7	3.5	3.7	3.6	4	الأنشطة العقارية والإيجارية
30%	1.1	1.3	0.9	1	1.1	1.1	1	1	1.1	1.1	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية

3 كانت مساهمة قطاع الخدمات في غزة لعام 2012 أقل مما كانت عليه في السنوات السابقة، وتحديداً في عام 2010. ويمكن أن يعزى السبب في ذلك إلى زيادة حصة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي.

التغير 2011/2012-Q4/Q4	السنتوي	2012				السنتوي	2011				النشاط الاقتصادي
		Q4	Q3	Q2	Q1		Q4	Q3	Q2	Q1	
0.00%	0.6	0.5	0.7	0.5	0.6	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	أنشطة الخدمات الادارية والخدمات المساندة
13.5%	7.8	8.4	7.1	7.8	8	7.4	7.4	7.5	7.3	7.3	التعليم
17.6%	3.6	4.0	3.3	3.5	3.7	3.4	3.4	3.3	3.4	3.4	الصحة والعمل الاجتماعي
0.00%	0.5	0.5	0.6	0.5	0.6	0.6	0.5	0.5	0.6	0.6	الفنون والترفيه والتسليية
6.7%	1.6	1.6	1.6	1.5	1.7	1.5	1.5	1.5	1.5	1.6	أنشطة الخدمات الأخرى
-2.5%	11.9	11.6	12.2	11.6	12.1	12.6	11.9	12.6	12.5	13.2	الإدارة العامة والدفاع
3.4%	57.8	58.6	57.1	56.4	59.4	57.4	56.7	58.1	56.7	58	مجموع حصة الخدمات
5.3%	6797.3	1733.2	1707.9	1754.5	1601.7	6419.4	1646.5	1618.6	1629.1	1527.2	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

المصدر: المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 32، ماس.

2. القطاع المالي

1.2 قطاع المصارف

التسهيلات الائتمانية المباشرة: بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في الربع الرابع 2012 حوالي 4,121.6 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 9.7% مقارنة مع الربع السابق. وقد شكلت التسهيلات الائتمانية المباشرة 42.1% من إجمالي الأصول في المصارف الفلسطينية، بزيادة قدرها 1.7 نقطة مئوية عن الربع السابق⁵، ويعزى هذا أساساً إلى الزيادة في التسهيلات الممنوحة للسلطة الفلسطينية بنحو 301.2 مليون دولار. الجدول (6) أدناه يصنف التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب الجهة المستفيدة، والتي استحوذ فيها القطاع الخاص المقيم على 65% في الربع الرابع 2012. جدير بالذكر أن نصيب هذا القطاع شهد تحسناً طوال الفترة 2011-2012. ويأتي القطاع العام في المرتبة الثانية (34%) بعد القطاع الخاص المقيم، في حين أن حصة القطاع الخاص غير المقيم لم تتجاوز 1%، متخذة اتجاهها تنازلياً. أما من حيث نوع التسهيلات، فقد استحوذت القروض على معظم التسهيلات (70.4%)، يليها تسهيلات الجاري مدين (29.3%)، وأخيراً التأجير التمويلي (0.3%). أما من حيث الجهة المستفيدة، فيوضح الجدول (6) أن القطاع الخاص المقيم استحوذ على غالبية التسهيلات (65% من إجمالي التسهيلات).

يتناول هذا الجزء من التقرير التغيرات التي حدثت مؤخراً في القطاع المصرفي من حيث التسهيلات الائتمانية (القروض) والمطلوبات (الودائع). بلغ عدد المصارف في نهاية الربع الرابع 2012 في الجهاز المصرفي الفلسطيني 17 مصرفاً لها 232 فرعاً: 7 مصارف محلية و10 مصارف وافدة⁶. ويأتي الانخفاض في عدد المصارف نتيجة لاندماج كل من مصرف الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة ومصرف الاستثمار العربي الفلسطيني تحت اسم البنك الوطني. يذكر ان المصارف المحلية تدير 121 فرعاً، فيما تدير المصارف الوافدة 111 فرعاً.

كما يشير الجدول (6)، نمو صافي موجودات المصارف نهاية الربع الرابع بمقدار 5.4% مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام. وعند المقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 يلاحظ ارتفاع صافي الموجودات بنحو 7.6%. واستمرت الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية المباشرة (والتي شكلت 40% من إجمالي الموجودات) دون تغيير يذكر مقارنة مع الربع السابق ولكنها ارتفعت بنسبة 16.8% عن الربع المناظر من عام 2011 (ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في التسهيلات الممنوحة للسلطة على خلفية الأزمة المالية الخانقة التي تمر بها).

جدول 6: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة للفترة من الربع الأول 2011- الربع الرابع 2012

التغير (%) 2011/Q4 - 2012/Q4	2012				2011				
	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	
حسب الجهة المستفيدة									
26.8	1,406.6	1,114.9	1,203.4	1,121.0	1,108.9	856.4	1,118.1	916.7	القطاع العام
15.2	2,671.7	2,589.2	2,526.2	2,419.0	2,318.2	2,303.8	2,256.2	2,116.8	القطاع الخاص المقيم
22.2-	43.3	52.3	54.0	54.5	55.7	55.0	60.5	61.3	القطاع الخاص غير المقيم
حسب نوع التسهيل									
16.3	2,901.9	2,785.0	2,665.1	2,526.1	2,496.0	2,347.1	2,316.2	2,169.7	القروض
23.6	1,209.4	961.9	1,110.0	1,060.2	978.8	860.6	1,111.1	918.2	جاري مدين
28.8	10.3	9.5	8.5	8.2	8.0	7.5	7.5	6.9	تمويل تأجيري
18.3	4,121.6	3,757.4	3,783.6	3,594.5	3,482.8	3,215.2	3,434.8	3,094.8	المجموع (مليون دولار)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف

4 http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/Monitor%2031%20English_1.pdf

5 على عكس مؤشرات الاقتصاد الكلي، لا تتبع المؤشرات المصرفية نمطاً دورياً واضحاً (انظر الجدول 6). ولهذا فإن المقارنة هنا هي مع الربع السابق.

طوال العامين الماضيين، حيث ارتفعت من 7.7% في الربع الأول 2011 لتصل إلى 28% في الربع الرابع 2012. من ناحية أخرى، استمرت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التعدين والصناعة بالانخفاض، مستحوذة فقط على 6.2% من التسهيلات الائتمانية في الربع الرابع 2012، أي بانخفاض مقداره 48% مقارنة بالربع الأول من عام 2011.

أما الجدول (7) أدناه، فيعرض لنا التسهيلات الائتمانية في الربع الرابع 2012 حسب النشاط الاقتصادي. فقد استحوذ قطاع التمويل الاستهلاكي على الحصة الأكبر من التسهيلات الائتمانية المباشرة (28%)، يليه قطاع العقارات والبناء (21.1%). أما قطاع التجارة الداخلية والخارجية فقد انخفض بمقدار 2.8 نقطة مئوية (مسجلاً 20.8%)، ومن اللافت أن محفظة التمويل الاستهلاكي حافظت على منحى تصاعدي

جدول (7): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على مختلف الأنشطة الاقتصادية للربع الأول 2011 وحتى الربع الرابع 2012

النمو 2011/2012-Q4/Q4	2012				2011				القطاع الاقتصادي
	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	
27.1%	21.1	21.4	21.3	21.4	16.6	16.5	16.2	16.4	العقارات والإنشاءات
50%	1.5	1.2	1.0	1.0	1.0	0.9	1.2	3.7	تطوير الأراضي
-49.6%	6.2	8.9	10.4	10.5	12.3	12.0	12.4	12.8	التعدين والصناعة
-10%	18.0	20.8	21.0	21.2	20.0	20.5	20.9	19.1	التجارة الداخلية والخارجية
-7.14%	1.3	1.2	1.2	1.8	1.4	1.3	1.3	2.2	الزراعة والثروة الحيوانية
50%	2.1	2.0	2.1	2.1	2.0	2.1	2.1	2.4	السياحة والفنادق والمطاعم
-20%	0.8	0.8	0.9	0.8	1.0	1.1	1	1	النقل والمواصلات
-20%	9.6	9.6	10.5	11.3	12.0	15.6	16.1	20.5	خدمات أخرى
-18.5%	2.2	2.4	2.1	2.6	2.7	2.8	2.9	2.4	تمويل الاستثمار بالأسهم والادوات المالية
-14.58%	4.1	4.3	4.1	4.0	4.8	4.7	4.1	4.3	تمويل شراء السيارات
64.7%	28.0	20.2	18.8	16.5	17.0	15.1	13.9	7.7	تمويل السلع الاستهلاكية
-44.6%	5.1	7.1	6.6	6.7	9.2	7.4	7.9	7.5	أخرى
13.9%	2,791.8	2,713.7	2,644.6	2,536.1	2,451.9	2,428.2	2,381.6	2,238.4	مجموع التسهيلات (مليون دولار)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

جانب المطلوبات

في نهاية الربع الرابع 2012، شكلت ودائع الجمهور لدى المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة حوالي 76.4% من مجمل المطلوبات (أي ما قيمته 7,484.1 مليون دولار أمريكي). وكما نرى في الجدول (8)، تتكون ودائع الجمهور أساساً من ودائع المقيمين (بنسبة 88.5%)، تليها ودائع القطاع العام (بنسبة 8.3%)، ثم ودائع غير المقيمين (بنسبة 3.2%). أما من حيث نوع الودائع، فقد شكلت الودائع الجارية حوالي 39.9% من إجمالي الودائع، تليها الودائع لأجل والادخار (30.1% لكل منهما).

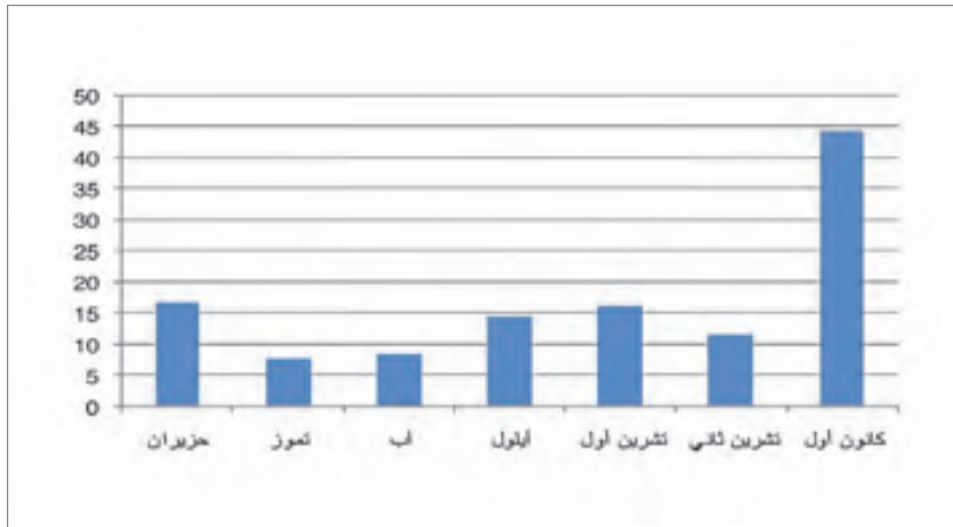
جدول 8: توزيع ودائع الجمهور للربع الأول 2011-الربع الرابع 2012 (مليون دولار)

النمو (%) 2011/2012-Q4/Q4	2012				2011				
	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	
حسب المودع									
6.1	620.2	566.4	515.9	566.1	584.5	522.8	556.3	695.0	القطاع العام
6.9	6,621.3	6,409.2	6,180.6	6,276.1	6,192.3	6,095.6	6,204.3	6,053.0	القطاع الخاص المقيم
24.0	242.6	225.2	215.0	203.2	195.7	202.1	189.8	180.7	القطاع الخاص غير المقيم
حسب نوع الوديعة									
7.6	2,984.4	2,894.8	2,691.0	2,746.1	2,773.0	2,736.8	2,755.8	2,762.3	الودائع جارية
2.9	2,234.9	2,167.6	2,122.4	2,200.9	2,172.4	2,134.5	2,219.6	2,273.2	ودائع آجلة
11.7	2,264.8	2,138.4	2,098.1	2,098.4	2,027.1	1,949.2	1,975.0	1,893.2	ودائع توفير
7.3	7,484.1	7,200.8	6,911.5	7,045.4	6,972.5	6,820.5	6,950.4	6,928.7	المجموع (مليون)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعّة للمصارف

2.2 سوق فلسطين للأوراق المالية

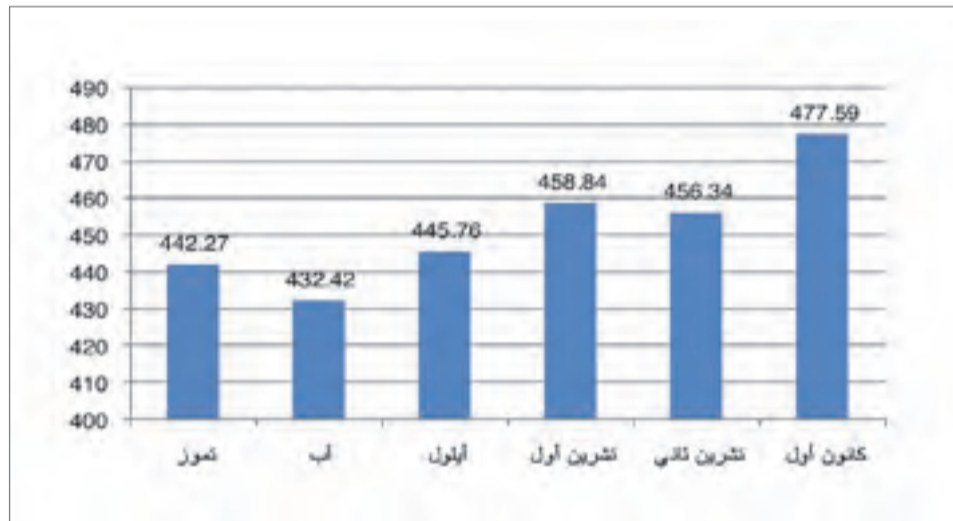
شكل 2: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الثالث والرابع، 2012 (مليون دولار)



المصدر: بورصة فلسطين.

أخيراً، أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الرابع من العام 2012 عند 477.59 نقطة، متقدماً بـ 0.66 نقطة، أي ما نسبته (0.1%) عن إغلاق الربع المناظر من العام السابق. وعند مقارنته مع إغلاق الربع الثالث من نفس العام، نجد أنه قد تقدم بـ 31.83 نقطة (7.1%) (انظر الشكل 3).

شكل (3): مؤشر القدس الشهري، تموز-حزيران 2012



المصدر: بورصة فلسطين.

3. ميزان المدفوعات؛ الحسابات الجارية؛ حسابات الاستثمار

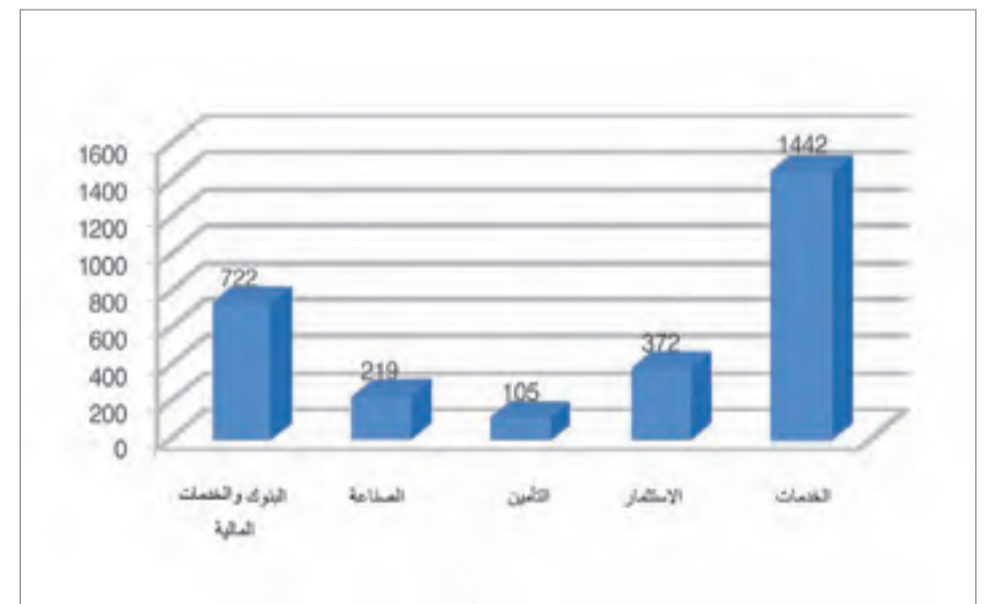
يعرض لنا الجدول (9) أدناه مكونات ميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الرابع 2012 ومقارنتها بالربع السابق 2012 والربع المناظر من العام 2011. حيث بلغ عجز الحساب الجاري (السلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية) في الربع الرابع 2012 حوالي 658.1 مليون دولار (ما يعادل 24.2% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي). وعلى الرغم من أن العجز انخفض بنسبة 2.2% مقارنة بالربع السابق، إلا أنه عند المقارنة بالربع المناظر من العام 2011 نجد أنه ارتفع بمقدار 73.7%. ويعزى هذا الارتفاع في عجز الحساب الجاري (279.3 مليون دولار) إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري للسلع والخدمات إلى 343.1 مليون دولار أمريكي (سيتم تناول موضوع التصدير والاستيراد بشكل تفصيلي في الجزء التالي من التقرير).

يستعرض هذا الجزء من التقرير أهم المؤشرات المالية لبورصة فلسطين، بما فيها مؤشرات السيولة ودرجة التركيز. حيث بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الرابع 2012 48 شركة، وهو نفس العدد في الربع السابق. وتتوزع الشركات المدرجة على كل من قطاع المصارف والخدمات المالية (9 شركات)، قطاع الصناعة (11 شركة)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (8 شركات) وقطاع الخدمات (13 شركة)⁶. كما بلغت الرسملة السوقية⁷ لأسهم الشركات المدرجة في البورصة حوالي 28% في عام 2012 و32% في عام 2011 و29% في عام 2010.

في نفس الوقت، بلغ معدل الدوران⁸ (الذي يقيس معدل السيولة) في عام 2012 حوالي 10% مقارنة بـ 13% في عام 2011. وقد كان معدل الدوران حسب القطاع على النحو التالي: 12% في قطاع الخدمات المصرفية والمالية 11% في قطاع الاستثمار، 9% في قطاع الخدمات، 8% في قطاع التأمين و6% في قطاع الصناعة. أما بخصوص درجة التركيز⁹، فقد استحوذت أكبر خمس شركات على 78% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في عام 2012. وهذه الشركات هي: مجموعة الاتصالات الفلسطينية (بنسبة 37%)، بنك فلسطين (19%)، شركة فلسطين للتنمية والاستثمار - باديكو (11%)، شركة الوطنية موبايل (6%)، وبنك فلسطين الإسلامي (5%).

يبين الشكل (1) أدناه توزيع الأسهم المدرجة حسب القطاع. حيث بلغ إجمالي القيمة السوقية للأسهم في نهاية الربع الرابع 2012 حوالي 2,859 مليون دولار أمريكي، أي زيادة مقدارها 3% مقارنة بالربع المناظر من عام 2011. وأما ما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاع، فقد استحوذ قطاع الخدمات على 46% من قيمة الأسهم المتداولة، فيما استحوذ قطاع الخدمات المصرفية والمالية وقطاع الاستثمار على 31% و15% على التوالي.

شكل 1: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع، 2012 (مليون دولار)



المصدر: بورصة فلسطين.

الشكل (2) أدناه يبين قيمة الأسهم المتداولة في البورصة خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2012. وقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة في عام 2012 حوالي 273 مليون دولار أمريكي، منخفضة بمقدار 25% مقارنة بعام 2011. كما بلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة في البورصة في عام 2012 حوالي 147 مليون سهم، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 20% مقارنة بعام 2011.

6 http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/Monitor%2031%20English_1.pdf

7 يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالية في الاقتصاد. ويتم حسابه بقسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويتم احتساب هذا المؤشر لمدة سنة كاملة بدلا من الأرباع.

8 يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن تباع بها الأسهم.

9 يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة.

أدت الاستثمارات المباشرة (استثمار الحافظة والاستثمارات الأخرى والأصول الاحتياطية)، والتي بلغت قيمتها 568.9 مليون دولار، إلى إحداث فائض في الحساب الرأسمالي والمالي بمقدار 633.9 مليون دولاراً. وخلال الربع الرابع 2012، ارتفع صافي الحساب الرأسمالي والمالي بنسبة تصل إلى 32.8٪ مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011، ولكنه انخفض بمقدار 3.2٪ مقارنة مع الربع السابق. ولقد كان الارتفاع بمقدار 156.7 مليون دولار عن الربع المناظر نتيجة لزيادة فائض الحساب المالي بمقدار 167.8 مليون دولار وانخفاض فائض حساب رأس المال بمقدار 11 مليون دولار.

في هذه الأثناء، انخفضت تحويلات صافي الدخل بمقدار 13.4 مليون دولار أمريكي (4.7٪)، وارتفع صافي التحويلات الجارية بمقدار 77.3 مليون دولار أمريكي (29.5٪). وأما الفائض في ميزان الدخل (تعويضات العاملين ودخل الاستثمار) فيعود الفضل فيه إلى تعويضات العاملين في إسرائيل والتي بلغت 236.9 مليون دولار أمريكي. أما دخل الاستثمارات (البالغ 29.8 مليون دولار أمريكي) فقد تولد أساساً من الفوائد المقبوضة على الودائع الفلسطينية في المصارف الخارجية. وفي ذات الوقت، بلغت تحويلات المنح 27.6٪ من إجمالي قيمة التحويلات الجارية المقبوضة من الخارج.

جدول (9): ميزان المدفوعات: الحسابات الجارية (مليون دولار)

النمو 2011/2012-Q4/Q4	2012		2011	البند
	Q4	Q3	Q4	
37.0%	-1,270.7	-1,316.2	-927.6	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات*
35.5%	-1,159.3	-1,232.0	-855.8	- صافي السلع
55.2%	-111.4	-84.2	-71.8	- صافي الخدمات
-4.7%	273.6	279.1	287.0	2. ميزان الدخل
-7.7%	258.4	269.4	279.9	- تعويضات العمال المقبوضة من الخارج
4.2%	29.8	32.1	28.6	- دخل استثمار المقبوض من الخارج
-30.7%	-14.7	-22.4	-21.2	- الدخل المدفوع للخارج
29.5%	339.1	364.5	261.8	3. ميزان تحويلات الجارية
-31.0%	69.2	129.2	100.3	- تحويلات مقبوضة من الخارج (لقطاع الحكومة)
37.5%	323.2	308.8	235.1	- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى)
-27.6%	-53.3	-73.5	-73.6	- تحويلات مدفوعة للخارج
73.7%	-658.1	-672.6	-378.8	4. ميزان الحساب الجاري (3+2+1)
32.8%	633.9	614.1	477.2	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
-14.5%	65.1	81.4	76.1	- صافي التحويلات الرأسمالية
41.8%	568.9	532.7	401.1	- صافي الحساب المالي
-53.7%	42.7	69.3	92.2	- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
	2.6	22.6	-34.7	- صافي استثمار الحافظة
14.9%	521.8	478.0	454.0	- صافي الاستثمارات أخرى
	1.7	-37.2	-110.4	- التغيير في الأصول الاحتياطية - = إرتفاع

المصدر: المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 32، ماس.

4. التجارة الخارجية

1.4 بيانات التجارة

بالذكر أن بيانات التجارة في الخدمات غير متوفرة حتى الآن. ولدى إجراء مقارنة سنوية، نجد أن صادرات البضائع في عام 2012 تجاوزت مثيلتها في عام 2011 بنسبة 2.7٪، لتصل إلى 739.1 مليون دولار، في حين تراجعت الواردات من السلع بمعدل 0.07٪ مسجلة 4,218.2 مليون دولار أمريكي. وهذا يعني أن هناك عجز تجاري في السلع بمقدار 3,479.1 مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ 3,501.5 مليون دولار أمريكي في عام 2011.

بلغت قيمة الصادرات السلعية المرصودة خلال الربع الرابع من عام 2012 حوالي 193.4 مليون دولار، مرتفعة بمقدار 8.7٪ مقارنة مع الربع الثالث و1.4٪ مقارنة بالربع المناظر من عام 2011 (انظر الجدول 10). كما بلغت الواردات المرصودة خلال الربع الرابع من عام 2012 حوالي 1,036.5 مليون دولار، منخفضة بنسبة 1.6٪ بالمقارنة مع الربع السابق ومرتفعة بمقدار 1.4٪ مقارنة بالربع المناظر من عام 2011. يعزى هذا الفارق الكبير في حجم الصادرات والواردات إلى وجود عجز تجاري في السلع بقيمة 843.1 مليون دولار أمريكي. من الجدير

جدول (10): بيانات التجارة الخارجية الربعية للسلع والخدمات لأرباع العامين 2011، 2012 (مليون دولار)

النمو 2011/2012-Q4/Q4	السنوي	2012				السنوي	2011				المؤشرات
		Q4	Q3	Q2	Q1		Q4	Q3	Q2	Q1	
1.4%	4,218.2	1,036.5	1,053.0	1,109.2	1,019.5	4,221.1	1,021.8	1,092.0	1,077.4	1,029.9	واردات السلع
n/a	***	***	34.7	36.4	33.8	100.2	17.4	26.9	28.8	27.1	واردات الخدمات*
1.4%	739.1	193.4	178.0	185.2	182.5	719.6	190.8	205.3	161.3	162.2	صادرات السلع
n/a	***	***	31.8	32.8	32.1	147.9	37.5	38.2	39.6	32.6	صادرات الخدمات*

المصدر: المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 32، ماس.

* واردات وصادرات الخدمات من وإلى إسرائيل فقط.

** بيانات عام 2012 كما وردت من المصادر الرسمية وهي عرضة للتعديل.

*** لا يمكن توفير تفصيل لبيانات الربع الرابع بسبب عدم ورود بعض البيانات من الجانب الإسرائيلي.

جدول 11: عائدات ضريبة المقاصة للفترة من 2008 - 2012 (مليون دولار)

البنود	2012	2011	2010	2009	2008
ضريبة الجمارك	512.7	503.7	434.2	386.6	368.3
ضريبة القيمة المضافة	483.4	452.5	379.7	336.5	385.3
ضريبة الشراء	3.9	0	3.8	3.7	3.6
ضريبة الوقود	456.6	456.8	437.4	358.3	344.3
ضريبة الدخل	2.3	8.3	0.4	15.4	0
أخرى	0	1.9	3.2	2.6	20.8
نسبة إيرادات المقاصة من الناتج المحلي الإجمالي	**22%	**23%	**22%	16%	18%
المجموع*	1,583	1,489	1,233	1,090	1,137

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

* هناك فرق بين إجمالي عائدات المقاصة ومجموع البنود لان عائدات المقاصة تحسب على الاساس التقدي اما المجموع يحسب على اساس الالتزام.

** الناتج المحلي الاجمالي لعامي 2010، 2011 و2012 هو بالاسعار الثابتة.

وقد أفسحت ترتيبات بروتوكول باريس المجال لحصول تسرب مالي كبير بالنسبة للجانب الفلسطيني، فالسلطة الفلسطينية تتكبد خسائر مالية كبيرة لأنها لا تسترد جميع الضرائب غير المباشرة التي يدفعها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة على السلع التي يستهلكونها. كما أن غياب سيطرة السلطة الفلسطينية على ممرات العبور بين الضفة الغربية وإسرائيل يحرمها من جمع الضرائب على الواردات أو المشتريات من إسرائيل (باستثناء الوقود). وبهدف تجنب التأخير في التخليص الجمركي، بالإضافة إلى سعي المستورد الفلسطيني إلى تخفيض ضريبة الدخل التي يتوجب عليه دفعها، يقوم بعض المستوردين الفلسطينيين باستخدام وسطاء إسرائيليين للاستيراد بشكل غير مباشر، مما يؤدي إلى خسائر إضافية تتكبدتها السلطة الفلسطينية.

في الواقع، لا توجد أرقام دقيقة لحجم التسرب الضريبي، ولكن تشير بعض المصادر إلى أن المبالغ كبيرة للغاية. على سبيل المثال، يقدر كريم النشاشيبي، أحد مستشاري رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض، خسائر الإيرادات الضريبية نتيجة إعطاء قيم غير حقيقية للواردات بحوالي 200 مليون دولاراً في السنة.¹¹ أما المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، فيرى أن الخسائر السنوية تتجاوز 450 مليون دولار أمريكي. وفي السياق نفسه، قدر تقرير نشره صندوق النقد الدولي عام 2012 أن زيادة تحويلات التخليص بنسبة 5% من شأنه أن يقلل العجز في موازنة السلطة الفلسطينية بـ 75 مليون دولار أمريكي.¹² وفي ذات الاطار، فقد

2.4 الترتيبات التجارية الجديدة: المحادثات مع إسرائيل لتعديل آليات المقاصة في بروتوكول باريس

وضع بروتوكول باريس (الذي وقعت عليه كل من حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1994) الإطار القانوني للتجارة الفلسطينية. نص هذا البروتوكول في إحدى المواد على أن كل طرف له الحق في جمع الضرائب المباشرة وغير المباشرة ضمن نطاق اختصاصه الجغرافي. وبما أن السلطة الفلسطينية لا تسيطر على الحدود (وبالتالي على تدفق السلع)، فقد أشار بروتوكول باريس إلى أن إيرادات المقاصة الفلسطينية سيتم جمعها من قبل إسرائيل وتحويلها إلى السلطة الفلسطينية على أساس شهري.

عموماً، تتكون إيرادات المقاصة التي تجمعها إسرائيل بالنيابة عن السلطة الفلسطينية من ثلاثة أنواع من المدفوعات:

- الضرائب المباشرة، بما في ذلك ضريبة الدخل على أجور الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وفقاً لبروتوكول باريس، تقوم إسرائيل بتحويل 75% من ضرائب الدخل المحصلة من عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل (وكامل ضريبة الدخل المحصلة من العمال الذين يعملون في المستوطنات) إلى السلطة الفلسطينية.
- الضرائب غير المباشرة على المشتريات من إسرائيل والتي تنص وفقاً للمادة 6 من بروتوكول باريس، على أن تقوم الدوائر الضريبية الإسرائيلية بجباية ضريبة القيمة المضافة وغيرها وتحويلها للسلطة الفلسطينية بعد اقتطاع 3% منها بدل خدمات. وتستند شروط التعامل مع إجراءات التخليص بين الدوائر الضريبية الإسرائيلية والفلسطينية على فواتير المقاصة. هذا ويلتقي ممثلو الجانبين في العشرين من كل شهر لتقديم قوائم الفواتير المقدمة لهم بغرض الرجاعات الضريبية. ويتعين تسوية مطالبات التخليص في غضون ستة أيام من الاجتماع.
- وأخيراً، الجمارك والضرائب غير المباشرة على المستوردات من الخارج: حيث تنص الفقرة 15 من المادة 3 من بروتوكول باريس على أن كافة الإيرادات المتحصلة من الجمارك وضرائب الاستيراد على السلع المستوردة من الخارج، عن طريق المعابر الإسرائيلية، يجب أن تحول إلى السلطة الفلسطينية طالما كانت مناطق السلطة الفلسطينية هي المقصد النهائي لهذه الواردات. كما تنص هذه المادة على وجوب تحويل عائدات الضرائب للسلطة الفلسطينية حتى لو كان المستورد إسرائيلياً طالما كانت الوجهة النهائية هي مناطق السلطة الفلسطينية.

حالياً (وبسبب العجز التجاري الكبير، كما أوضحنا سابقاً، خاصة مع إسرائيل)، تشكل إيرادات المقاصة مصدراً هاماً للدخل بالنسبة للسلطة الفلسطينية. الجدول (11) يعرض لنا بيانات حول الأنواع المختلفة لإيرادات المقاصة، والتي تشمل أيضاً ضريبة الوقود. تستحوذ إيرادات المقاصة على جزء كبير من الناتج المحلي، حيث ارتفعت من 18% في عام 2008 إلى 22% في عام 2012، كما أنها تشكل حوالي ثلثي عائدات السلطة الفلسطينية (باستثناء المساعدات الدولية).¹⁰

10 المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 29، ماس: رام الله.

11 <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/95f77d30-6df6-11e1-baa5-00144feab49a.html#axzz25aYXbWwG>

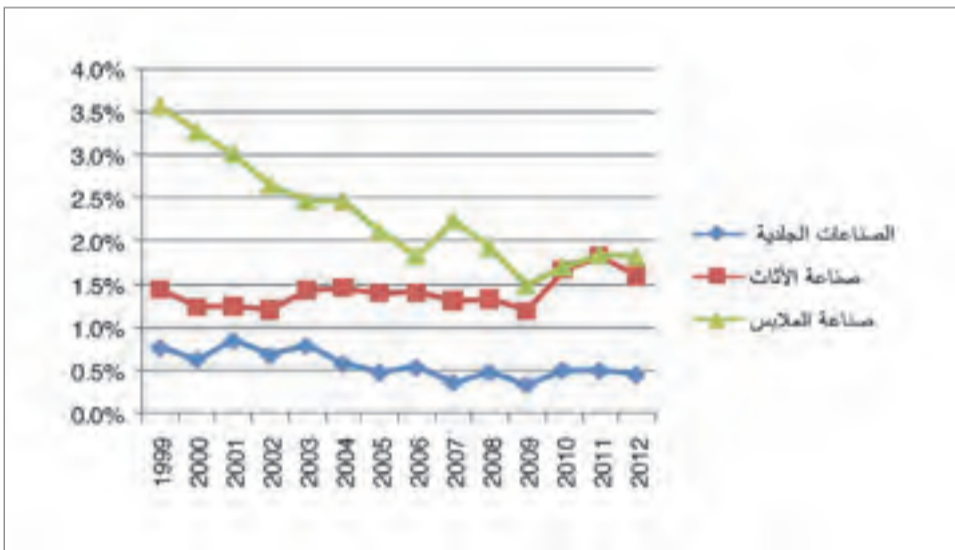
12 <http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2012/032112.pdf>

يهدف هذا الإجراء الجديد إلى حماية القطاع الصناعي الفلسطيني الذي ينتج الصناعات سابقة الذكر، فتاريخياً، شكلت صناعات الأحذية والأثاث عماد الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة حتى أوائل تسعينيات القرن الماضي، وهي الفترة التي تطور فيها قطاع الصناعة التحويلية الفلسطيني لخدمة السوق الإسرائيلية. ولكن بعد ذلك فإن حصة السوق من هذه المنتجات، سواء محلياً أو في إسرائيل، بدأت بالانخفاض عقب قيام إسرائيل بتحرير تجارتها والسماح باستيراد المنتجات منخفضة القيمة في مقابل وصول منتجاتها ذات التقنية العالية إلى الأسواق الدولية.

وقد لاقت هذه الخطوة ردود فعل مختلفة، حيث يرى المعارضون أن من شأن هذا الإجراء أن يؤدي إلى زيادة الأسعار، وزيادة العبء على كاهل الأسر ذات الدخل المنخفض. وتستند هذه الحجة على فروق الأسعار بين سعر الاستيراد وسعر المنتج المحلي. كما يرى البعض أن رفع الجمارك قد يزيد الواردات غير المباشرة عبر وسطاء إسرائيليين كوسيلة للتهرب من ارتفاع الجمارك، وبالتالي زيادة الاعتماد على إسرائيل.

أما مؤيدو القرار الجديد، فيرون أن ذلك سيساعد على حماية الصناعات الهامة التي كان يعمل بها أكثر من 30 ألف فلسطيني في العقد الماضي، ومن الجدير بالذكر أن بيانات التوظيف التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء تدعم هذه الحجة، وخاصة فيما يتعلق بقطاعات الملابس والجلود. ويوضح الشكل (4) أدناه أن نسبة العمالة في هذين القطاعين شهدت انخفاضاً في الفترة الواقعة بين عامي 1999 و 2012، مما يعكس انخفاضاً في الإنتاج. وخلال الفترة نفسها، انخفض عدد العاملين في هذين القطاعين من 25 ألف إلى 19.7 ألف عامل. وفي الوقت نفسه، انخفضت حصة العمالة في قطاع الأثاث حتى عام 2002 ولكنها بدأت بالتعافي (وحتى بالتسارع) في السنوات الثلاثة الماضية. ومع ذلك، فإنه من المنطقي الافتراض بأن تدابير مكافحة الإغراق تعتبر ضرورة لقطاع الأثاث إذا أردنا له أن يواصل النمو.¹⁵

شكل 4: نسبة العاملين في الصناعات الجلدية وصناعة الأثاث وصناعة الملابس، 1999-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وفي حين أننا لا يمكن القول أن التأثير الفعلي لهذا القرار هو تحصيل حاصل، إلا إن احتمالية زيادة الأسعار تعتمد بشكل رئيسي على قدرة السلطة الفلسطينية على تطبيق القرار على أرض الواقع. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية للسيطرة على تدفق السلع على مداخل المدن الفلسطينية الرئيسية، إلا أن غياب رقابة السلطة على الموانئ الإسرائيلية ونقاط العبور بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة قد يحد من قدرتها على فرض هذا القرار. ومع ذلك، إذا افترضنا أنه سيكون بإمكان السلطة الفلسطينية تطبيق هذا القرار، فإن ارتفاع الأسعار قد يحدث فقط على المدى القصير، نظراً لارتفاع الطلب المحلي ومحدودية القدرة الإنتاجية للمصنعين المحليين، ولكن هذه الزيادة في الأسعار لن تستمر على المدى الطويل نتيجة لحماية الصناعات المحلية من المنافسة غير المشروعة (مكافحة الإغراق) ونتيجة لزيادة العرض المحلي (الزيادة في عدد الشركات المحلية)، وهو السيناريو الذي قد يؤدي إلى تعزيز مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي خفض البطالة.

قدر صندوق النقد الدولي عام 2012 أن نمو بنسبة 5% على تحويلات المقاصة من شأنه أن يقلل من العجز في ميزانية السلطة الفلسطينية بما يعادل 75 مليون دولار.¹³

وقد أجبرت الأزمة المالية الخانقة السلطة الفلسطينية على البحث عن آليات يمكن من خلالها الحد من التسرب المالي من أجل زيادة الإيرادات. ففي أواخر حزيران 2012 التقى رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض ووزير المالية الفلسطيني نبيل قسيس مع وزير المالية الإسرائيلي يوفال شتاينتز، وناقش الجانبان عدداً من الإجراءات للحد من التسرب المالي. لم يرشح الكثير من الاجتماع والاتفاق الذي تم توقيعه، إذ لم يتم نشر نص الاتفاق كاملاً وكل ما يتوفر لدينا هو البيان الصحفي الذي صدر عن وزارة المالية الإسرائيلية، والتقرير الصحفي المقتضب من المتحدث باسم الحكومة الفلسطينية.

واستناداً إلى التصريح الصحفي الإسرائيلي فإن الهدف من الترتيبات الجديدة هو «تسهيل حركة البضائع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ودعم جهود الطرفين في تقليص التجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي»¹⁴ وتشمل الترتيبات المقترحة:

- حسابات الضرائب والحد من التجارة غير الموثقة: استبدال آلية حساب الجمارك والضرائب على السلع المستوردة إسرائيلياً أو من خلالها، من نظام البضائع المعلن عنها إلى نظام البضائع التي تم إدخالها فعلياً بدءاً من مطلع العام 2013. وسوف يتم تحقيق ذلك من خلال زيادة تبادل المعلومات بين الطرفين. كما سيتمكن موظفو وزارة المالية الفلسطينية من الإطلاع على أسماء المستوردين الفلسطينيين الذين يخلصون بضائعهم المستوردة عبر الوكلاء الإسرائيليين. كما يشتمل الاتفاق على إجراءات لتقليص التهريب والتهرب من الضرائب وذلك عبر استخدام التقنيات الحديثة وختم الحاويات التي يتم شحنها إلى الموانئ الإسرائيلية بواسطة أقفال إلكترونية، كما يجب أن تخضع هذه الحاويات للحماية الضريبية بمجرد وصولها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة وليس إلى الموانئ الإسرائيلية. وهذه الأقفال تسمح برصد البضائع حتى وان تم فتح الحاويات مسبقاً.
- مساحات فلسطينية للتخليص الجمركي: عانى الفلسطينيون عبر السنوات الطويلة الماضية من المعاملة السيئة والتكاليف المرتفعة والتأخير لبضائعهم في مناطق التخليص الجمركي الإسرائيلية. ويسمح الاتفاق الجديد بتأسيس مساحات خاصة للتخليص الجمركي للبضائع الفلسطينية على مناطق العبور بين إسرائيل والضفة. ومن المؤمل أن يساهم ذلك في تسهيل الاستيراد من الخارج وتقليص التكاليف، وبالتالي الأسعار.
- مد أنبوب لنقل المحروقات: تم الاتفاق أيضاً على مد خط لنقل المشتقات النفطية مباشرة من إسرائيل إلى أراضي السلطة الوطنية عوضاً عن النقل بالشاحنات كما يتم حالياً. وإلى جانب الفوائد البيئية لهذا المشروع، من المؤمل أن يؤدي مد الأنبوب إلى تقليص تكاليف الشحن والتخزين المرتفعة وبالتالي إلى تقليص كلفة استيراد الوقود. جدير بالذكر أن بروتوكول باريس سمح للسلطة الفلسطينية باستيراد المنتجات البترولية من الأردن ومصر، ومع ذلك تقوم السلطة منذ عام 1994 باستيراد النفط من إسرائيل فقط بأسعار مرتفعة. جدير بالذكر أن مد هذا الأنبوب يقضي على إمكانية استيراد الوقود من طرف ثالث في المستقبل.

3.4 المعالجات التجارية (حماية الإنتاج الوطني)

1.3.4 قرار مجلس الوزراء الأخير بخصوص الرسوم على الواردات لمكافحة الإغراق

في 12 آذار 2013 تبنى مجلس وزراء السلطة الفلسطينية قراراً بمكافحة الإغراق، وذلك بفرض رسوم إضافية تصل إلى 35%. وتنطبق الرسوم الجمركية الإضافية على السلع النهائية المستوردة بشكل مباشر أو غير مباشر إلى السوق الفلسطيني. ويتم استيراد هذه السلع بشكل رئيسي من الصين، وتشمل الأحذية والأثاث وبعض منتجات الألمنيوم والملابس. هذا وقد نشرت وزارة الاقتصاد الوطني قائمة من 212 سلعة تخضع لهذه الرسوم الإضافية، والتي ستكون على النحو التالي: 24-27% على الأحذية، 15-20% على الأثاث، 8-16% على الألمنيوم، و 8-15% على الملابس. أصبحت هذه الرسوم سارية المفعول في الأول من أيار 2013، وتفرض على أساس التقييم الفعلي للشحنات بدلا من قيمة الاستيراد المصرح بها. ومن الجدير بالذكر أن هذا الإجراء مبني على قانون الجمارك والمكوس رقم (1) لسنة 1962، المعمول به حالياً في الضفة الغربية، كما أنه منسجم مع بروتوكول باريس الذي حدد معدلات الرسوم الجمركية الإسرائيلية كأساس للحد الأدنى للسلطة الفلسطينية.

http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2012032112.pdf 13

http://www.financeisrael.mof.gov.il/Financelisrael/Docs/En/pressReleases/20120801.doc 14

15 لا يوجد أية بيانات متوفرة حول قطاع الألمنيوم.

أعرب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية عن استعداده لمواصلة تقديم المساعدة التقنية للسلطة الفلسطينية. وكخطوة نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وجهت الدعوة لفلسطين للمشاركة بصفة مراقب في المؤتمر القادم لمنظمة التجارة العالمية في نهاية عام 2013.

6.4 السلطة الفلسطينية تناقش خيارات السياسة التجارية المستقبلية

قام فريق العمل الوطني والفريق الاستشاري الفني الخاص بمنظمة التجارة العالمية بمناقشة ورقة مشروع اعدها الخبير لويس أبو غطاس-مخلوف وتتناول خيارات مستقبلية لسياسات تجارية فلسطينية. إن الواقع التجاري الفلسطيني الحالي قد شكلته اتفاقية باريس، والتي في واقع الأمر فرضت النظام التجاري الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني دون الأخذ بعين الاعتبار لمرحلة التنمية التي يمر بها أو احتياجات التنمية المستقبلية. وعندما تمتلك السلطات الفلسطينية السيادة المطلوبة لإقامة نظام تجاري فلسطيني مستقل، سيواجه صانعي السياسات تحديات كبيرة لإنشاء نظام للحلول بصورة دائمة في مكان الترتيبات المؤقتة الناشئة عن بروتوكول باريس، بما يحقق تحويل الاقتصاد ونموه المستدام ويحسن الرفاه العام للشعب الفلسطيني.

وفقاً للمادة الثالثة من اتفاقية باريس فإن «المعدلات الضريبية الإسرائيلية من ضريبة الجمارك، والشراء، والمكوس والضرائب الأخرى، ستكون هي الحدود الدنيا لما تستطيع فرضه السلطة الفلسطينية. تستطيع السلطة الفلسطينية أن تزيد من معدلات الضرائب على السلع والسلع الإضافية التي تستورد، في مناطق السلطة الفلسطينية» استثناءات لهذا القانون هي الضريبة على السيارات والسلع الموجودة ضمن القوائم A1 و A2 و B، إضافة إلى المواد الغذائية المصنعة في الأردن، أو مصر، أو دول عربية وإسلامية، ومعدات تستخدم في عملية التنمية. نتيجة للعديد من الاتفاقيات التجارية، كان قد وصل متوسط تعرفه الدولة الأولى بالرعاية (MFN) التي فرضتها إسرائيل في 2012 إلى 7% حيث حوالي 55% من التعرفة كان من دون جمرك. إضافة إلى أن متوسط الـ MFN وصل إلى حد أدنى (4.2%) في حين هذه التعرفة كانت قد وصلت إلى 24.5% نظراً للسياسات المحافظة.

سياسة أي نظام تجاري جديد يجب أن تكون مواتية لإستراتيجية تنمية مستدامة وشاملة في مجالات مختلفة منها مجال تنمية قدرات رأس المال البشري، وتشجيع الابتكار، وتحسين القطاع الخاص، وتحسين المناخ الاستثماري، وتشجيع المنافسة، وتحسين البنية التحتية. في ذات الوقت، يجب أن يأخذ النظام التجاري الجديد بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي التجاري العالمي، الذي يشمل على سبيل المثال التطور المتسارع في التكنولوجيا، والتجزئة في عملية التصنيع، والنمو السريع في مجال التجارة، والانفتاح التجاري. وهذا لضمان فعالية دمج الاقتصاد الفلسطيني إلى الاقتصاد العالمي التجاري.

السؤال الأساس الذي يجب أن تطرحه السلطة الفلسطينية قبل المباشرة في صياغة نظام تجاري جديد هو شكل وحدود الانفتاح التجاري الأمثل للاقتصاد الفلسطيني. إضافة إلى ذلك، يجب على السلطة الفلسطينية صياغة نظام يتماشى مع متطلبات وقوانين منظمة التجارة العالمية، (وذلك خلال المرحلة التحضيرية)، إضافة إلى الاتفاقيات القائمة والمجالات التي يجب العمل ضمنها.

وقد تناول الخبير أبو غطاس- مخلوف¹⁶ (2013) عدة أنظمة تجارية ممكنة للاقتصاد الفلسطيني. وفيما يلي ذكر لنقطتين تم نقاشهما وهما: سياسة التعرفة الجمركية، والعلاقات التجارية المستقبلية مع إسرائيل. من ناحية التعرفة الجمركية، هناك جانبان وهما: معدل التعرفة، وتوزيع التعرفة حسب المنتج. إحدى الخيارات الممكنة في هذا السياق هو الاتجاه نحو المنهج النيو ليبرالي الذي يوصي بوضع تعرفه دنيا موحدة على المنتجات، هذا الاتجاه يفترض أن مستوى متدني من الحماية سيعزز المكانة التجارية والقدرة التنافسية. البنك الدولي يوصي بهذا الاتجاه لكن دون تحديد معدل هذه التعرفة للاقتصاد الفلسطيني¹⁷ كما وأن توحيد التعرفة يعطي حماية موحدة للنشاطات الاقتصادية من دون تحديد إستراتيجية تنموية، ومن خلال عدم الانحياز لتخصيص الموارد الاقتصادية. بالإضافة إلى أنها تسهل إدارة عمل الجمارك وتحد من الفساد. كما أن وجود مستوى متدني من الحماية من شأنه أن يؤثر بشكل جوهري على المكاسب جراء زيادة حجم التجارة.

وكبديل للمنهج النيو ليبرالي، يمكن استخدام التعرفة كوسيلة في تسيير الاقتصاد باتجاه اقتصاد صناعي. وهذا المنهج توصي به مؤسسة الـ UNCTAD¹⁸ مثلاً. هنالك العديد من الدول النامية شبيهة بالأراضي الفلسطينية المحتلة من حيث انحياز وضع التعرفة الجمركية على السلع من أجل حماية بعض القطاعات الاقتصادية، وذلك بما يتناسب مع الإستراتيجية التنموية لتلك البلدان. بما أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد نامي، على حسب أعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بمستوى متدني من التكنولوجيا والتوظيف، فإن إدخال معدل تعرفه معين يمكن أن يسخر لتشكيل قطاع إنتاجي صلب وناجح. لكن سياسات تجارية كهذه ستواجه بعض المعوقات

2.3.4 وزارة الاقتصاد ومشروع قانون المعالجات التجارية (قانون حماية الانتاج الوطني)

بالتعاون مع مشروع «تطوير المناخ الاستثماري» الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية، بدأت وزارة الاقتصاد الوطني بالعمل على مراجعة وإصلاح وصياغة قانون المعالجات التجارية (حماية الانتاج الوطني) لصالح السلطة الفلسطينية. وسيكون مشروع القانون منسجماً مع مبادئ منظمة التجارة العالمية ومتوافقاً مع أفضل الممارسات القانونية الدولية والإقليمية. وقد تم إعداد أول مشروع قانون في أيار 2013 ويهدف إلى مكافحة الإغراق وتنظيم الدعم والتدابير التعويضية، والتدابير الوقائية لصالح السلطة الفلسطينية.

4.4 أنشطة تشجيع التجارة: مشروع إستراتيجية التصدير لشركة بال توريد

تم البدء بمشروع إستراتيجية التصدير الوطنية (تموز 2012- حزيران 2013) بالشراكة الكاملة بين وزارة الاقتصاد الوطني ومركز التجارة الفلسطيني (بال توريد) وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، وذلك كجزء من برنامج تعزيز التنوع/التنافسية التجارية الذي بدأ في أوائل عام 2012. يهدف المشروع إلى تنمية صادرات الأراضي الفلسطينية المحتلة وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق العالمية.

ويتم تنفيذ المشروع بمساعدة من مركز التجارة الدولي، وهي مؤسسة تديرها منظمة التجارة العالمية بالاشتراك مع الأمم المتحدة، ويسعى المركز إلى تعزيز صادرات المشاريع الصغيرة في البلدان النامية. ويقوم المركز بتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولتحقيق الأهداف المرجوة، يقوم مشروع إستراتيجية التصدير الوطنية بتبني منهجية بناء الوعي وتعزيز السياسات وبناء القدرات للمؤسسات المصدرة وتعميم الشمولية والاستدامة في تشجيع التجارة وتنمية الصادرات.

من المتوقع أن يخرج هذا المشروع بوثيقة تحظى بقبول القطاعين العام والخاص، وتحتوي على خطة عمل وإطار تنفيذي لمدة 5 سنوات. وستركز الخطة على الأولويات المحددة لتنمية الصادرات والقدرة التنافسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الوثيقة إلى بناء قدرات كل من القطاعين العام والخاص من أجل تنفيذ وإدارة المشروع بنجاح وضمان استدامته. وبشكل خاص، من المتوقع أن يفضي المشروع إلى وضع رؤية إستراتيجية وتحديد الأولويات وتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص لتعميم مفاهيم التجارة وتنمية الوعي الوطني بأهمية التصدير.

هذا ويتطلب الواقع الاقتصادي الحالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة قيام المشروع بوضع خارطة طريق واضحة ومحددة لمعالجة العجز التجاري الفلسطيني الضخم والاعتماد المفرط على سوق واحد للتصدير (أي إسرائيل). وإذا ما تم تنفيذ المشروع بنجاح، فإنه سيؤدي إلى تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية وزيادة النقد الأجنبي وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

تعتمد هذه المبادرة على مشاركة الجهات المستفيدة بما في ذلك المجلس الوطني للتصدير، والمؤسسات المتصلة بشبكة دعم التجارة والمنتجين والمصنعين والمصدرين والوزارات وصانعي السياسات. ومنذ مطلع العام، أجرت بال توريد العديد من الاستشارات ذات العلاقة بالفكرة (استشارات لوجستية عن التجارة وطرق الحصول على التمويل والمعلومات التجارية ونوعية الإدارة) واستشارات قطاعية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفواكه والخضروات والأحذية والجلود والسياحة والغزل والنسيج والملابس الجاهزة)، وذلك لتعزيز النهج التشاركي للمشروع.

5.4 آخر مستجدات المشاورات مع منظمة التجارة العالمية: مشاركة وزير الاقتصاد الوطني في الملتقى الاستشاري العربي لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الأردن

في 11 شباط 2013، نظمت منظمة التجارة العالمية ومنتدى تطوير السياسات الاقتصادية الملتقى الاستشاري العربي لمنظمة التجارة العالمية في الأردن تحت رعاية الملك عبدالله الثاني. وقد شارك في الملتقى باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، وطلال أبو غزاله، رئيس منتدى تطوير السياسات الاقتصادي وعضو فريق خبراء منظمة التجارة العالمية لتحديد مستقبل التجارة العالمية. وقد حضر الملتقى أيضاً وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني الدكتور جواد الناجي، الذي أعرب عن شكره لمنظمة التجارة العالمية على دعمها في مجال تأهيل الاقتصاد الفلسطيني للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، منوهاً إلى التقدم الكبير الذي تم إحرازه من قبل القطاعين الخاص والعام في مجال استعدادات الأراضي الفلسطينية المحتلة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. كما استعرض الوزير العقبات العديدة التي تواجهها السلطة الفلسطينية في تنفيذ عملية التنمية، بما في ذلك الاحتلال، وتجميد تحويل الإيرادات الجمركية، وعدم التزام الجهات المانحة بالتزاماتها. وقد استغل الدكتور جواد الناجي الفرصة لدعوة السيد لامي لزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة ومقابلة المسؤولين المعنيين. وقد

5. إصلاح القوانين المرتبطة بالأعمال

1.5 تعديلات على متطلب الحد الأدنى لرأس المال

لقد أعلنت وزارة الاقتصاد الوطني عن تغييرات في عملية تسجيل الشركات حيث تم وقف تطبيق متطلب الحد الأدنى لرأس المال وإيداعه في المصرف والذي يبلغ 25% من القيمة الاجمالية لرأس المال عند التسجيل وفقاً لقانون الشركات لسنة 1964. حيث أصبحت الممارسة الحالية تقضي بأن تلتزم الشركات المساهمة الخصوصية الراغبة في التسجيل بتوفير الحد الأدنى من رأس المال خلال سنة من تاريخ التسجيل. فهذه التغييرات تسمح للشركات بأن تباشر أعمالها وأن تتمتع بالشخصية القانونية للشركات المساهمة الخصوصية المنصوص عليها في القانون وذلك قبل توفير الحد الأدنى من رأس المال. وتوسع وزارة الاقتصاد الوطني من خلال هذه الخطوة إلى تشجيع الاستثمار عن طريق تسهيل الاجراءات القانونية، إضافة إلى أنها تسعى إلى الارتقاء وتحسين ترتيب فلسطين ضمن تقرير ممارسة أنشطة الاعمال الصادر عن البنك الدولي.

2.5 تعديلات مقررة لقانون الوكلاء التجاريين

تسعى وزارة الاقتصاد، وبالتعاون مع الـ USAID من خلال مشروع تطوير المناخ الاستثماري، إلى تقديم اقتراحات لتعديل قانون الوكلاء التجاريين لسنة 2000. فهذا القانون تم اقراره ليطبق على أعمال الوكلاء التجاريين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتسعى الوزارة من خلال هذه الاقتراحات إلى زيادة التوافق ما بين قوانين الاعمال في فلسطين من جهة، والممارسات العالمية الفضلى ومعايير منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى، من أجل معالجة مشاكل وثغرات القانون الحالي.

يمكن تسليط الضوء على أهم المشكلات في القانون الحالي من خلال الإشارة إلى عدم قدرته على حل العديد من المشاكل الحرجة، التي تتضمن زيادة أعداد الاعمال غير المرخصة. فهذه تشوه المنافسة بين الأعمال المرخصة وتلك غير المرخصة، حيث الأخيرة تتميز بالتهرب الضريبي. إضافة إلى ذلك، هنالك صعوبة في تقديم حوافز لتسجيل الوكالات لدى الوزارة، وشعور الوكلاء بالظلم من قبل الوزارة. وعدم توفير حماية قانونية للوكلاء.

فمن خلال هذه المبادرة تسعى الوزارة إلى تطوير قانون الوكلاء التجاريين استجابة إلى المشاكل الموجودة ضمن القانون الحالي، وإلى تحقيق تنظيم أفضل للسوق التجاري، وتوفير حماية أفضل للوكلاء والمستهلكين والسوق من الممارسات السيئة والاحتكار السوقي. كما أن مسودة القانون تحتم على الوكيل الجديد التسجيل مع الوزارة خلال ست أشهر من مزاولة المهنة، وهذه المدة لكي يستوفي الوكيل المتطلبات والاجراءات القانونية.

اتفاقية الوكالة التجارية غير مقتصرة على السلع حيث تشمل أيضاً تقديم خدمات، وقد تكون إتفاقية طويلة الأمد أو قصيرة الأمد، وأيضاً قد تكون مبنية على إتفاقية أو رسالة مع المورد، ويجب أن تشمل على تفاصيل أية حقوق ملكية فكرية متعلقة بالوكالة. إضافة، على الوكيل التجاري تقديم إثبات لوزارة الاقتصاد باستمرار مزاولة الوكيل لعمله، وذلك بعد خمس سنوات من حصوله على الترخيص، وبعد ذلك عليه تقديم إثبات مزاولة المهنة كل ثلاث سنوات. إضافة إلى ذلك، فإن مسودة القانون توضح الاجراءات اللازمة لتسجيل الوكلاء التجاريين لدى وزارة الاقتصاد، والتكاليف والعقوبات المرتبطة بذلك.

عند استكمال مشروع القانون، سيتم تقديمه للمناقشة في مجلس الوزراء الفلسطيني قبل رفعه لقراره وفقاً للعملية التشريعية في فلسطين.

3.5 مشروع قانون حقوق الملكية الصناعية الفلسطيني

إن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة ذات العلاقة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) يحدد المعايير الدنيا لكثير من أشكال الملكية الفكرية (IP) كما تطبق على مواطني سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية.¹⁹ وكان جزء كبير من اتفاق TRIPS يعمل على التدوين العالمي لاتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، وتنعكس معظم التعاليم الواردة في هذه الاتفاقية في اتفاق TRIPS. وفقاً لمنظمة التجارة العالمية فإن اتفاق TRIPS هو «محاولة لتضييق الفجوات بطريقة يتم بها حماية حقوق الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، ووضع تلك الفجوات في إطار قواعد دولية مشتركة».²⁰

بسبب الواقع الفلسطيني، أولاً، هذه السياسات التجارية ترفع من التكلفة الإدارية، وثانياً، فإن سياسات الاحتلال الإسرائيلي تسببت لتشوهات جسيمة للاقتصاد الفلسطيني مما أضعف تنافسيته، فبات من الصعب تحديد أي القطاعات الاقتصادية هي الأولى من حيث الاهتمام. وهذا بدوره أضعف القدرة على صياغة قرارات صائبة.

في مرحلة التفاوض مع منظمة التجارة العالمية، على السلطة الفلسطينية أن تبدي التزاماً بربط التعرفة وضمان عدم تغييرها في المستقبل. وفي هذا السياق، فإن البنك الدولي يوصي بربط مستوى التعرفة بتلك المعمول بها حالياً. لكن معظم الدول النامية ربطت التعرفة على مستوى أعلى من المعمول به وذلك من أجل إعطاء نفسها حيزاً للمرونة في المستقبل. أيضاً، على السلطة الفلسطينية أن تأخذ بالاعتبار مستويات التعرفة في دول شبيهة لها من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

وقد جسدت إتفاقية باريس اتحاد جمركي بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل لكن الوضع الحالي ليس ملزماً بتجسيدها في إتفاقيات تجارية مستقبلية. إن صياغة سياسات تجارية فلسطينية جديدة يجب أن يأخذ بالحسبان الاعتماد الكبير للتجارة الفلسطينية على إسرائيل، والقرب الجغرافي، وموضوع اندماج سوق العمل. هنا نجد أمامنا ثلاث خيارات وهي إما اتحاد جمركي، أو إتفاقية تجارة حرة، أو سياسة عدم تمييز تجاري. في حالة الاتحاد الجمركي، فإن الدولة الفلسطينية وإسرائيل ستتمتعان بنفس السياسات التجارية بإتجاه أي دولة أخرى، ولهذا الخيار ميزات عدة للاقتصاد الفلسطيني، ومنها: الاندماج مع اقتصاد قوي ومتطور، والدخول لسوق أكبر، والانفتاح على تكنولوجيا متطورة، واعتماد سياسة تجارية واضحة مما سيعزز ثقة المستثمرين، وتبسيط عملية الجمارك مما سيقول تكلفة إدارتها. و لهذه الخطوة مساوئ وهي فقدان السيادة في صياغة السياسة التجارية، والحاجة إلى عملية مشتركة في إدارة المدخلات، واحتمالية تضاربها مع إتفاقيات تجارية مع دول أخرى، وخسارة في التعرفة الجمركية، وفقدان الحاجة إلى رسم الحدود الجغرافية.

أما الخيار الثاني فهو نظام تجاري حر. هذا الخيار يلغي التمييزات الجمركية، والحصص المخصصة للاستيراد، ومعظم التمييزات التجارية بين الطرفين. لهذا للخيار ميزات وسيئات، فبعض الميزات تكمن في الحفاظ على سيادة السلطة الفلسطينية من حيث صياغة القوانين، والتحكم في الاستثمارات الآتية، وانفتاح السوق إقليمياً، والتحكم بالمعابر، وفتح السوق والدخول لأسواق أخرى. من ناحية أخرى، هذا الخيار يتطلب قواعد للمنشأ، ودخل جمركي أقل، وتحويل تجاري. ولا يتطلب تحقيق انسجام مع قوانين أساسية، أو دعم حكومي، أو لمعايير التنافسية، أو المعايير الصحية.

الخيار الثالث هو الوصول إلى سياسة تجارية غير منحازة (NDTP) مع إسرائيل. وهذا يعني أن السياسات التجارية للسلطة الفلسطينية تتعامل مع إسرائيل كأية دولة أخرى من حيث الضرائب والجمارك. كما يعني هذا الخيار عدم منح أي تمييزات تجارية لأي من الشركاء التجاريين. ولأن الفرضيات في هذا الخيار غير واقعية، فقد تم إستبعادها من نطاق النقاش.

7.4 نموذج نظام إقتصادي محوسب (CGE):

نموذج نظام إقتصادي محوسب (Computable General Equilibrium model, CGE) هو أداة اقتصادية في غاية الفعالية تستخدم في دراسة سلوك أهم العناصر الاقتصادية، منها المنتج، والمستهلك، والعمال، والحكومة، والشركاء التجاريين، والعلاقات التي تربطهم. دقة هذا النموذج وسهولة استخدامه تسمح لصناع القرار الاقتصادي بإجراء تعديلات على النموذج من خلال إجراء تغييرات على مدخلاته، مثل إدخال معدلات مختلفة للقيمة المضافة من أجل الوصول إلى معرفة تأثيرات تلك السياسة على العناصر الاقتصادية. فنموذج ال CGE غني جداً بالبيانات ومبني على أسس الاقتصاد الجزئي.

يتم حالياً بناء نموذج CGE في فلسطين بدعم فني من قبل مشروع تطوير المناخ الاستثماري الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، من خلال التعاقد مع شركة EcoMod LLC.

هنالك ست مؤسسات فلسطينية ستستفيد من هذا النموذج، وهي: سلطة النقد الفلسطينية، ووزارة الاقتصاد الوطني، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة المالية، ووزارة العمل، ووزارة التخطيط. وهذا من أجل تمكين صانع القرار من تقييم تأثير السياسات الاقتصادية من المتوقع إتخاذها على أهم العناصر الاقتصادية وبناء على سلوكيات فعالية للمنتج الفلسطيني، والمستهلك الفلسطيني، والعمال الفلسطيني، والسلطة الفلسطينية، والشركاء التجاريين. في السياق المحدود جداً لصياغة السياسات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تحتاج السلطة الفلسطينية والممولون إلى أداة سهلة الاستخدام لتقييم اثر القرارات الفلسطينية والسياسات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني. فسيعطي هذا النموذج، عند بناءه، تصور واضح لصانع القرار عن التكاليف أو المنافع الاقتصادية الناجمة عن السياسات والتدخلات الحكومية من خلال التعبير عنها بمعطيات ومؤشرات كمية.

وعلى الدائنين بعد ذلك ان يوافقوا على المقترح وعلى المحكمة أن تصدق على الخطة المعتمدة قبل أن يتم تنفيذها من قبل المدين والمحكمة أيضاً وتعيين وصي للإشراف على تنفيذ الخطة. ويتم ذلك مع شركات قابلة بالاستمرار كبديل للتصفية. وحتى في عدم اعتبار هذا الاجراء كإفلاس، إلا أنه على المحكمة أن تعين وصيا للإشراف على عملية إعادة الهيكلة. وإن الوصي ضعيف جدا بموجب الفصل الأول في إعادة الهيكلة من مثيله في إجراءات الإفلاس مثل تلك الموجودة في الولايات المتحدة.

الفصل الثاني من مشروع القانون يتعامل مع الإفلاس والتصفية المحتملة لأصول المدين عندما ي/تكون غير قادرة على الوفاء بالتزاماته المالية. في الفصل الثاني، الإفلاس يمكن أن يطلب من المدين والدائنين أو النائب المدني العام. في الفصل الثاني «التصفية»، فإن المحكمة تعيين «مصفي» لجرد أصول المدين والإشراف على التصفية وتوزيع الأصول إلى الدائنين.

الفصل الثالث يتناول عملية إنهاء الإفلاس علنا ويقدم نموذجين يمكن استخدامهم لتحقيق هذه الغاية. الاحتمال الأول هو التسوية القضائية وهو عبارة عن اتفاق بين المدين والدائنين رهنا بموافقة المحكمة والتي تفرض بعض الالتزامات على المدين مثل سداد الدائنين في إطار زمني معين. التسوية القضائية قابلة للإبطال في حالات الغش مثل مبالغة المدين بكمية الديون أو في حال أخفى بعض الأصول. هذا النوع من تسوية الإفلاس يماثل تقريبا الفصل الحادي عشر في الولايات المتحدة.

الخيار الثاني تحت الفصل الثالث هو تسوية التقديم وهنا يقدم المدين كل أصوله لصالح الدائنين. وهذا يماثل إلى حد ما الفصل السابع في الولايات المتحدة. ويتم توزيع عائدات التصفية على الدائنين بالتناسب. ويتم توزيع الأموال المتبقية على المدين بعد تسوية الديون للدائنين.

ويتناول الفصل الرابع تطبيع الحقوق السياسية والمهنية للشخص الذي أعلن إفلاسه. والفصل الخامس يتناول إجراءات التصفية الإلزامية لإنهاء الشركة وتوزيع الأصول. بينما يتناول الفصل السادس تفاصيل التصفية الطوعية وإجراءاتها. ويحدد الفصل السابع المؤهلات المطلوبة قانونا للمصفي. ويشمل الفصل الثامن قائمة الجرائم والعقوبات على مخالفة مشروع القانون.

6. المالية العامة: موازنة السلطة الفلسطينية 2013

صادق الرئيس محمود عباس في 30 آذار على موازنة عام 2013. وبلغ إجمالي الموازنة 3,807 مليون دولار أمريكي (تشمل النفقات الجارية وموازنة التطوير كما في الجدول رقم (12))، بزيادة مقدارها 312 مليون دولار عن الموازنة الفعلية للعام السابق. وكما يبين الجدول (12) أدناه، قدرت فاتورة الرواتب بـ 1,880 مليون دولار، والنفقات التشغيلية 1,577 مليون دولار، والنفقات التطويرية 330 مليون دولار.

وتزيد مخصصات الرواتب في موازنة 2013 عن النفقات الفعلية للعام 2012 بـ 6.3% بالرغم من الإجراءات لاحتواء النفقات التي تشمل تجميد تشغيل موظفين جدد في القطاع العام. بالمقابل هبطت نسبة فاتورة الرواتب من 17.9% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012 إلى 17.0% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2013. كما سيشهد العام 2013 أيضاً ارتفاعاً في نفقات الموازنة الأخرى (عدا الرواتب) بنسبة 6.3% وهبوطاً بنسبة 48.4% في صافي الإقراض .

جدول 12: موازنة 2012، والموازنة الفعلية 2012 ومشروع موازنة 2013 (مليون دولار)

التغير بين الموازنة الفعلية 2012 ومشروع موازنة 2013	مشروع موازنة 2013	الموازنة الفعلية 2012	موازنة 2012	
19.9%	2,488	2,075	2,235	صافي الإيرادات
19.3%	2,611	2,188	2,354	إجمالي الإيرادات
22.1%	890	729	812	جباية محلية
24.3%	598	481	559	ضريبة
14.3%	248	217	229	غير ضريبية
38.7%	43	31	25	أرباح الأسهم
18.0%	1,722	1,459	1,542	مقاصة
8.8%	123	113	119	ارجاعات ضريبية

من خلال الشراكة مع مشروع تطوير المناخ الاستثماري الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية، تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على صياغة قانون حقوق الملكية الصناعية الفلسطينية الذي من شأنه أن يكفل تطابق النظام التشريعي الفلسطيني مع المعايير القانونية الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية. هذه خطوة ضرورية لإعداد الأراضي الفلسطينية المحتلة للاندماج في الاقتصاد الدولي من خلال السياسة التجارية عندما تحصل على السيادة. إن حماية حقوق الملكية الصناعية هو شرط أساسي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وهي سياسة جيدة لتشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا. وعند صياغة هذا القانون، فقد إستندت وزارة الاقتصاد الوطني على اتفاق TRIPS، وعلى اتفاقية باريس وملاحظات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، كما تم الاستئناس بالقوانين ذات العلاقة في بعض الدول في المنطقة بما فيها الأردن، ومصر، والمملكة العربية السعودية.

وتتكون النسخة النهائية من مشروع قانون الملكية الصناعية الفلسطينية من 11 فصلاً. تناول الفصل الأول والأخير توفير الأحكام العامة والختمية، في حين تناول الفصل العاشر معايير التنفيذ. أما الفصول الثمانية الأخرى فتتناول توفير الحماية الموضوعية للعلامات التجارية وبراءات الاختراع ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية والأصناف الجديدة من النباتات والأسرار التجارية والمؤشرات الجغرافية والدوائر المتكاملة والأسماء التجارية. إن هذه الفئات الموضوعية الثمانية تعكس الحماية القانونية الضرورية لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة المحتلة بما يتفق مع اتفاق TRIPS وهو أمر ضروري لانضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية. وقد صيغت هذه الفصول بما يتوافق مع القواعد القانونية الدولية مع محاولة التماشي مع أفضل الممارسات الدولية.

في الواقع، حتى قبل وبعد انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2000، قام المشرع الأردني بتمرير عدد من القوانين التي توفر نفس الحماية للممتلكات الفكرية على النحو المتبع في مشروع القانون الفلسطيني.²¹ ولكن قانون حماية حق المؤلف لم يتم تضمينه في مشروع قانون حقوق الملكية الصناعية الفلسطينية مع أنه موجود ضمن التشريعات الأردنية ولكن يتم التعامل مع هذه المسألة في قانون حقوق الطبع والنشر الفلسطيني بشكل منفصل عن قانون حقوق الملكية الصناعية. ولا زال قانون حقوق المؤلف معمولاً به حالياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ فترة الانتداب البريطاني الذي صدر عام 1911، والذي تم تطبيقه على فلسطين في عام 1924. ولأسباب واضحة فإن هذا القانون قديم جداً ويحتاج إلى مراجعة كاملة. ومن هنا، فقد أعد مدير دائرة حقوق الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة في السلطة الفلسطينية، وبالتعاون مع الخبراء القانونيين الأردنيين، مشروع قانون حق المؤلف الفلسطيني الجديد، والذي سيتم رفعه لمجلس الوزراء في الوقت الراهن. وقد استعرض خبراء مشروع تطوير المناخ الاستثماري الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مشروع القانون واستنتجوا أنه جيد وملائم للاحتياجات الفلسطينية في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشروع القانون متوافق تماماً مع اتفاق منظمة التجارة العالمية TRIPS وبالتالي سيسهل انضمام فلسطين إلى المنظمة.

4.5 مشروع قانون تسوية الديون

لا يوجد أي قانون إفلاس حديث أو موحد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. حيث أن النظم القانونية المنفصلة في الضفة الغربية وقطاع غزة قديمة جداً ولا تعكس الحقائق الاقتصادية الحالية. وفي غزة، فإن قانون الإفلاس رقم 3 لسنة 1936 الساري في قطاع غزة منذ فترة الانتداب البريطاني هو القانون المطبق على حالات الإفلاس. وقد تم تمرير هذا القانون خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين ولكن لم يتم تحديثه بانتظام مع العلم أن القانون قد مر عليه وقت طويل. أما في الضفة الغربية، ينظم قانون التجارة الاردني لسنة 1966 المعاملات التجارية المختلفة، ويتضمن هذا القانون بعض الأحكام بشأن الإفلاس. ومع ذلك، ونظراً للطبيعة التجارية سريعة التغيير، فإن هذا القانون أيضاً قد أثبت عدم كفاءته. ومن المستحسن أيضاً أن يكون هناك قانون واحد موحد للإفلاس في المناطق الفلسطينية، وهذا من شأنه تبسيط حساب المخاطر لأولئك الذين يسعون للاستثمار في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتوضيح عملية الإفلاس حيث يمكن العثور على الدائنين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة أو قد يكون المدين تاجراً يعمل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تم إعداد مشروع قانون تسوية الديون من قبل وزارة الاقتصاد الوطني بمساعدة فنية من مشروع تطوير المناخ الاستثماري الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية من خلال التعاقد مع مكتب التجمع القانوني IBLAW في الاردن وذلك لإعداد قانون حديث وشامل ومنظم لحالات الإفلاس في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد اطلع فريق العمل في المشروع عند إعداد صياغة القانون القوانين الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك العديد من القوانين من الماضي والحاضر، بما في ذلك القانون المدني للإمبراطورية العثمانية والقوانين التي أقرتها السلطة الفلسطينية. ويتكون مشروع قانون تسوية الديون من ثمانية فصول. الفصول الثلاثة الأولى تتحدث عن الأشكال المختلفة من الإفلاس وإعادة هيكلة الديون، في حين تعاملت الفصول الخمسة الأخيرة مع الإجراءات المتعلقة بالإفلاس، ومؤهلات المصفين، وانتهاكات إجراءات الإفلاس وإعادة الهيكلة.

الفصل الأول من مشروع القانون يتناول إعادة الهيكلة الإجبارية. إعادة الهيكلة في الفصل الأول يأخذ مجراه من دون إفلاس المدين علنا. وإن عملية إعادة الهيكلة تتطلب من المدين صياغة مقترح من أجل تعويض الدائنين

7. اجتماعات لجنة تنسيق المساعدات المؤقتة للدول

المانحة: تقرير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

تأسست لجنة تنسيق المساعدات المؤقتة للدول المانحة في الأول من تشرين الأول عام 1993، وتتكون من خمسة عشر عضواً. تعمل اللجنة كأداة تنسيق على مستوى صناعة السياسات المتعلقة بالمساعدات المتعلقة بالتنمية المقدمة للشعب الفلسطيني. ترأس النرويج اللجنة بمشاركة كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. تضم اللجنة أيضاً الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والسلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل وكندا وروسيا واليابان والأردن ومصر والسعودية وتونس. ويتولى البنك الدولي الأمانة العامة للجنة. وتتلخص أهداف اللجنة فيما يلي²²:

- تنسيق وتعزيز جهود الدعم من الجهات المانحة الفردية للشعب الفلسطيني.
- تعزيز الشفافية في أنشطة المانحين والأمانة العامة والمتلقي.
- تأخذ اللجنة على عاتقها مسؤولية تشجيع التجارة والاستثمار في القطاع الخاص الفلسطيني.
- توفير منتدى للحوار بشأن أنشطة المساعدات بهدف تعزيز التعاون بين المانحين.
- تقوم اللجنة بإعلام الجهات ذات الصلة، بشكل منتظم، بالمنتديات متعددة الأطراف التي تنسقها اللجنة لمناقشة أنشطتها.
- رصد التطورات في الاقتصاد الفلسطيني ككل.
- مراجعة تقارير الأمانة العامة وتعهدهات الجهات المانحة.
- الاستجابة لحاجة الشعب الفلسطيني للمساعدات في سياق اتفاقية إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في أيلول 1993.

شهدت الأعوام الأخيرة اجتماع اللجنة مرتين سنوياً، في الربيع والخريف، حيث تقوم برصد التوجهات والعوامل المؤثرة في الاقتصاد الفلسطيني، إلى جانب التوصية باتخاذ إجراءات مستقبلية للأطراف ذات الصلة؛ وهي السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية والمانحين. تسعى اللجنة من خلال توصياتها إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقبل اجتماع اللجنة الأخير في بروكسل 19 آذار 2013، قام البنك الدولي²³ وصندوق النقد الدولي²⁴ بنشر تقريريهما نصف السنوي بهدف تقييم الاقتصاد الفلسطيني. يركز كلا التقريرين، بشكل أساسي، على التباطؤ في النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والزيادة الملحوظة في البطالة بالإضافة إلى استمرار أزمة عجز موازنة السلطة الفلسطينية.

عزا البنك الدولي التباطؤ في النمو الاقتصادي في الضفة الغربية لغياب التسهيلات في القبول التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين، وتقلص معونات المانحين وما يفرزه ذلك من تراجع الحوافز المالية، بالإضافة إلى ترسخ حالة عدم اليقين الناجمة عن الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية. كذلك، انخفض النمو في قطاع غزة بشكل كبير بعد الازدهار النسبي لعامي 2011 و2012 الذي انطلق من قاعدة منخفضة (بسبب تحققه بعد أعوام من الحصار الشديد على من اليابسة والبحر وإغلاق سوق العمل في إسرائيل أمام شريحة واسعة من العمل الفلسطيني في قطاع غزة الذي فرض بشكل رئيسي بعد الانتفاضة الثانية) بعد تدفق المساعدات الخارجية وتخفيف القيود المفروضة على دخول البضائع من إسرائيل وزيادة المشتريات من مصر عبر الأنفاق. لقد أدى غياب الحوافز الجديدة والانخفاض الملحوظ في النشاطات الزراعية والصيد وقطاع الصناعات التحويلية إلى التباطؤ في اقتصاد قطاع غزة.

أما صندوق النقد الدولي، فقد أكد على خطورة ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الشباب، في قطاع غزة بالأخص، حيث ارتفع معدل البطالة من 47% في الربع الرابع من عام 2011 إلى 49% في الربع الرابع من عام 2012. وتعزى معدلات البطالة المرتفعة في الضفة الغربية إلى تباطؤ نمو التوظيف في القطاعات المنتجة السلع القابلة للتجارة ذات العمالة الكثيفة الناتجة بسبب الخسارة في حصتها في السوق المحلية، وتدني فرص الحصول على مدخلات الإنتاج المستوردة، وفرص التصدير والاستثمار، بالأخص في منطقة غور الأردن وأجزاء أخرى من المنطقة C. أما في قطاع غزة، لا يزال إغلاق سوق العمل الإسرائيلية أمام العمالة العائق الرئيسي أمام الحد من معدلات البطالة المرتفعة. ووفقاً للبنك الدولي، ساد الإحباط في أوساط الشباب الفلسطيني مما أثر على مشاركته في قوة العمل بسبب نقص فرص العمل المتاحة. كما يساهم تركيز العمالة الفلسطينية في منشآت صغيرة ذات إنتاجية منخفضة تعمل في القطاعات غير القابلة للتجارة في الحد من تنمية المهارات اللازمة لخلق عمالة فلسطينية منافسة في الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من نمو القطاع العام أدى إلى امتصاص جزء من زيادة العمالة في الأعوام المنصرمة، إلا أنه لا يستطيع أن يوفر حل دائماً لمشاكل سوق العمل الفلسطيني.

التغير بين الموازنة الفعلية 2012 ومشروع موازنة 2013	مشروع موازنة 2013	الموازنة الفعلية 2012	موازنة 2012	
3.8%	3,538	3,409	3,322	النفقات
6.3%	1,880	1,769	1,798	رواتب وأجور
6.3%	1,577	1,483	1,419	نفقات غير الأجور
-3.4%	566	586	618	نفقات تشغيلية
11.3%	991	890	781	نفقات تحويلية
200.0%	21	7	21	نفقات رأسمالية
-48.4%	81	157	105	صافي الإقراض
21.3%	1,050	1,334	1,087	العجز الجاري قبل التمويل (نقدي)
44.0%	350	243	350	الإفناق التطويري
11.2%	1,400	1,577	1,437	العجز الإجمالي قبل التمويل (التزام)
11.2%	1,400	1,577	1,437	التمويل
50.4%	1,400	931	1,303	المساعدات الخارجية
41.9%	1,100	775	1,003	دعم الموازنة
92.3%	300	156	300	مساعدات إنفاق تطويري
-100.0%	0	646	134	التمويل المحلي
41.7%	74	127	134	تمويل البنوك
-74		578	0	صافي تراكم المتأخرات
-	0	0	0	مصادر تمويل أخرى
-100.0%	0	-60	0	(المتمم الحسابي)
-100.0%	0	519	0	الفجوة المالية
12.3%	11,072	9,858	9,771	الناتج المحلي الإجمالي

أما بالنسبة للإيرادات الإجمالية المتوقعة لعام 2013 فقدرت بـ 2,611 مليون دولار أي بزيادة بنسبة 19.3% عن الإيرادات الإجمالية الفعلية لعام 2012. وتتوقع السلطة الفلسطينية أن تجبي 800 مليون دولار (بارتفاع نسبته 22.1% من 729 مليون دولار عام 2012) من المصادر المحلية، منها 598 مليون دولار ضرائب، و248 مليون دولار إيرادات غير ضريبية و43 مليون دولار أرباح، ومن المتوقع أن تبلغ إيرادات المقاصة 1,722 مليون دولار مقابل 1,459 مليون دولار عام 2012، أي بزيادة بنسبة 18%.

بنيت التوقعات لارتفاع إيرادات الضرائب المحلية على توسيع القاعدة الضريبية وعلى التحسينات في إجراءات مكافحة التهرب الضريبي. أما بخصوص إيرادات المقاصة، فإن حكومة إسرائيل قد أعلنت في نهاية آذار على استئناف التحويل الشهري المنتظم لإيرادات المقاصة البالغة نحو 100 مليون دولار شهرياً، والتي تقوم بجمعها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية حسب بنود بروتوكول باريس، حيث لجأت إلى وقف تحويلها عدة مرات منذ تشرين أول من العام السابق.

وبناءً على تقديرات الإيرادات والنفقات، من المتوقع أن يبلغ العجز في الموازنة 1,400 مليون دولار. والذي يقل عن عجز العام 2012 بنحو 177 مليون دولار، ويساوي 12.6% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2013. ومن المتوقع أن تسد الفجوة المالية من المساعدات الخارجية بما في ذلك 1,100 مليون دولار كتمويل للموازنة الجارية، و300 مليون دولار لتمويل المشاريع التطويرية. ولكن هذه التوقعات لا تبدو واقعية إذا ما أخذنا بالاعتبار أن السلطة الفلسطينية تلقت مساعدات دولية في عام 2012 بنحو 931 مليون دولار فقط، أي 66.5% مليون دولار من الـ 1,400 مليون دولار المقدرة لهذا العام. هذا بالإضافة إلى تواصل فشل المانحين بالوفاء بالتزاماتهم، وإجراءات إسرائيل المتكررة لتأجيل تحويل إيرادات المقاصة مما يزيد الشكوك حول قدرة السلطة الفلسطينية على تمويل نفقات موازنتها.

<http://www.lacs.ps/article.aspx?id=6> 22

<http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/AHLCMarchfinal.pdf> 23

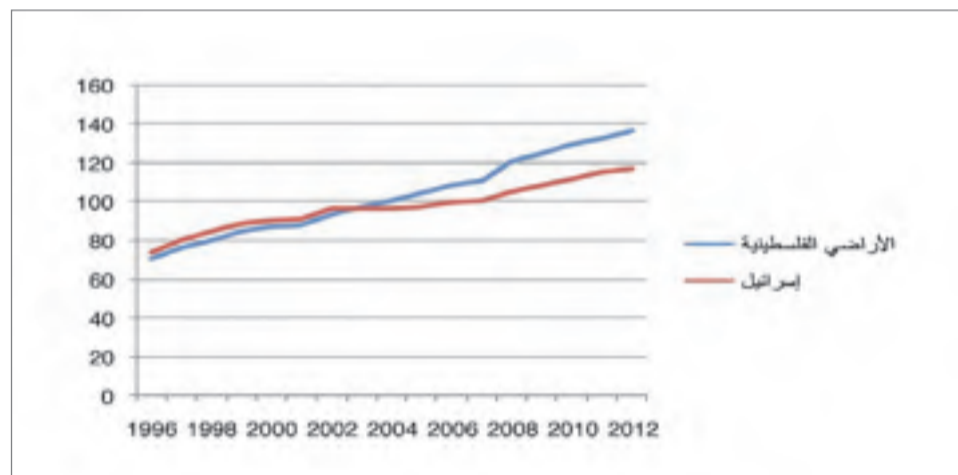
<http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2013/031913.pdf> 24

وعلى الجهات المانحة أيضاً أن تستأنف جهودها الرامية لمساعدة السلطة الفلسطينية في مواصلة عملية الإصلاح بما يضمن استمرارها. ويعي البنك الدولي أن القيود الإسرائيلية تتسبب في خلق تدمير طويل الأجل بتنافسية الاقتصاد الفلسطيني. كذلك، يحث صندوق النقد الدولي السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية والمجتمع الدولي على القيام بالخطوات اللازمة تماشياً مع توصيات البنك الدولي. تحتاج السلطة الفلسطينية إلى وقف تراكم المتأخرات، والامتناع عن اللجوء للمصارف المحلية التي باتت مكشوفة بشكل كبير للسلطة الفلسطينية، ووقف تراجع دور المؤسسات المالية، بالإضافة إلى ضمان إيصال الدعم للأسر الفقيرة والمعرضة للفقر. وعلى الحكومة الإسرائيلية أن تلتزم بتحويل أموال المقاصة بشكل منتظم، وأن تتعاون مع السلطة الفلسطينية لتحسين آليات جمع الضرائب، إضافة إلى قيامها بإزالة القيود على الحركة والتنقل لتسمح بنمو القطاع الخاص وبتقليص اعتماد الفلسطينيين على المساعدات الخارجية. وأخيراً، يوصي صندوق النقد الدولي المجتمع الدولي بالالتزام بتخفيف الضغط على السلطة الفلسطينية من خلال تقديم المزيد من المساعدات، وتوفير الإطار المناسب للتعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

8. الأسعار: مؤشر أسعار المستهلك وتأثير الأسعار في إسرائيل

الأسعار في الأراضي الفلسطينية المحتلة أقل بكثير من الأسعار في إسرائيل، بسبب انخفاض الأجور ومستوى المعيشة فيها. ولكن هنالك علاقة قوية بين الأسعار في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. ويوضح الشكل 5 وجود ارتباط قوي بين مؤشر الأسعار في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1996. ولكن وبسبب اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على اقتصاد إسرائيل كما هو موضح أدناه، فمن الممكن القول أن التغيير في الأسعار في إسرائيل والسياسات الاقتصادية الإسرائيلية، بشكل رئيسي سياسات التجارة والضرائب، تقود التغيير في الأسعار في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

شكل 5: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، 1996-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* سنة الأساس للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية هي 2004 (=100)، بينما سنة الأساس في إسرائيل هي 2006 (=100).

- بشكل محدد هنالك ثلاثة قنوات تؤثر إسرائيل من خلالها على الأسعار في الأراضي الفلسطينية المحتلة:
- معدلات الجمارك التي يتم تحديدها من قبل الحكومة الإسرائيلية؛ وتعتبر تلك المعدلات بمثابة الحد الأدنى الذي على السلطة الفلسطينية الالتزام به، ويشمل الاستثناء السلع المستوردة المدرجة في القوائم A1 و A2 و B التي تضم بعض المنتجات المصنعة في الدول العربية وغيرها، من المنتجات الغذائية الأساسية من دول أخرى بالإضافة إلى المعدات اللازمة للتنمية.
 - نظام ضريبة القيمة المضافة: ينص بروتوكول باريس على أن معدل ضريبة القيمة المضافة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا ينبغي أن يزيد بنقطتين مؤويتين على ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل. (وهي 17% في إسرائيل ومن المخطط رفعها لتصبح 18%). وتقلل هذه القناة من فرص فصل الأسعار في الأراضي الفلسطينية المحتلة عن الأسعار في إسرائيل.
 - تتمثل القناة الثالثة في الاعتماد المزمّن للاقتصاد الفلسطيني على اقتصاد إسرائيل، خاصة بما يتعلق بالواردات. ففي أعقاب الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، قامت إسرائيل بإلحاق الاقتصاد الفلسطيني

كان التحدي الرئيسي في الاقتصاد الفلسطيني في عام 2012 ناجم عن الأزمة المالية المستمرة للسلطة الفلسطينية، والناشئة عن تحقيق نتائج أقل من المتوقع في بندي النفقات وصافي الإقراض (12% فوق المتوقع) وكذلك الأمر بالنسبة لعدم تحقق التوقعات في بنود الإيرادات (6% أقل من المتوقع). يضاف إلى ذلك استمرار النقص في المساعدات الخارجية (354 مليون دولار أقل من المساعدات المتوقعة). فقد ارتفعت النفقات نتيجة لزيادة بنسبة 6.8% في فاتورة الرواتب، وزيادة 16% في النفقات على غير الأجور، إلى جانب الزيادة في صافي الإقراض بنسبة 168% بسبب اضطراب الخزينة لدفع فواتير المياه والكهرباء المستحقة على البلديات. وكان لعجز الموازنة الكلي بقيمة 1.7 مليار دولار (17.1% من الناتج المحلي الإجمالي) وتعليق تحويل إيرادات المقاصة في كانون الأول 2012، أدى إلى تراكم المتأخرات التي بلغت 578 مليون دولار معظمها متأخرات للموظفين المدنيين، والموردين من القطاع الخاص، وصندوق التقاعد.

يقدم صندوق النقد الدولي توقعات للمؤشرات الاقتصادية الكلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كجزء من مهامه في تقييم الاقتصاد الفلسطيني. وتغطي هذه التوقعات الأعوام القليلة القادمة استناداً إلى التطورات الأخيرة في إطار سيناريوهين محتملين: سيناريو الأساس والسيناريو المتشائم. ويتوقع سيناريو الأساس حدوث تسهيلات محدودة على القيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل، واستقرار الظروف الاجتماعية والسياسية بما يكفي لقيام السلطة الفلسطينية بتطبيق سياسة مالية حكيمة وإصلاحات هيكلية، إلى جانب حصولها في الوقت المناسب على مساعدات خارجية تكفي لسد لعجز²⁵. بالمقابل يرى السيناريو المتشائم تراجعاً في أداء البيئة الكلية للاقتصاد نتيجة استمرار القيود المفروضة، وتلقي مساعدات لا تكفي لسد العجز بالإضافة إلى ضعف السياسة المالية المتبعة.

وبسبب التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني والأزمة المالية للسلطة الفلسطينية، قام صندوق النقد الدولي بتعديل توقعات الناتج المحلي الإجمالي التي نشرها في أيلول عام 2012. يوضح الجدول 13 التوقعات الأصلية والمعدلة حتى عام 2016.

جدول 13: توقعات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي

	أذار 2013		أيلول 2012		
	السيناريو السلبى	السيناريو الاساسى	السيناريو السلبى	السيناريو الاساسى	
	-0.6%	5.0%	3.0%	5.6%	2013
	3.7%	4.4%	2.0%	5.2%	2014
	3.1%	3.6%	1.0%	4.8%	2015
	2.7%	3.1%	n/a	n/a	2016

المصدر: تم إعداده من قبل فريق البحث في صندوق النقد الدولي

أما تقرير البنك الدولي أخذ بعين الاعتبار أيضاً التكاليف الاقتصادية طويلة الأجل الناتجة عن استمرار القيود المكثفة المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني لدى تقييم بنية الاقتصاد وتنافسية الصادرات، والقدرة على تشغيل قوة العمل الفلسطينية، ونوعية البنية التحتية. فبينما إمكانات النمو في الاقتصاد الفلسطيني الصغير تعتمد إلى حد كبير على قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية وزيادة صادراته من السلع والخدمات، كان النمو الطفيف في قطاع النقل والاتصالات بالأغلب في السوق المحلية. بالإضافة إلى أن تآكل قدرة الاقتصاد الفلسطيني ناجم عن الركود في قطاع الصناعة التحويلية. ويعود الانخفاض في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية إلى تراجع الصادرات التي أضحت من أصغر حصص الصادرات في العالم. هذا بالإضافة إلى تركيزها في الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة مثل الحجر والمنتجات الزراعية. وصادرات الأدوية هي الصادرات الوحيدة المتطورة تكنولوجياً ولكنها شكلت 2% فقط من الصادرات. وتشكل إسرائيل الشريك التجاري الرئيسي للأراضي الفلسطينية المحتلة حيث تتلقى 86% من الصادرات الفلسطينية، وتشكل 73% من الواردات الفلسطينية. هذا يبين مستوى التبعية الاقتصادية المزمّنة لإسرائيل. فيما يتعلق بالبنية التحتية، أدى تدهور الوضع المالي للسلطة الفلسطينية إلى ترك أثر سلبي واضح على تراكم البنية التحتية المادية على الرغم من الدعم الخارجي، وأدى تدهور البنى التحتية إلى التأثير سلباً على الإنتاجية والتنافسية والنمو الاقتصادي.

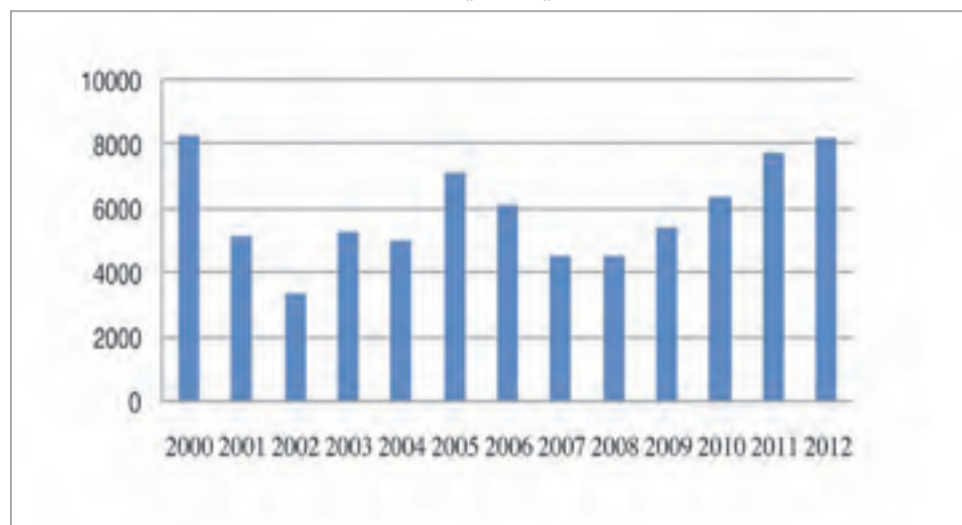
وأخيراً، يؤكد البنك الدولي على ضرورة استمرار السلطة الفلسطينية في تنفيذ الإصلاحات التي تهدف بالأساس إلى رفع الإيرادات واحتواء النفقات، مع الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية للجمهور.

نحو 5% أو 23,500 وحدة سكنية جديدة في العام³⁰. ورغم ذلك، لا يزال هناك نقص كبير في العرض، حيث ارتفع عدد الأسر في الأراضي الفلسطينية المحتلة بمعدل سنوي بلغ 6% خلال نفس الفترة.

وفقاً لتقديرات صندوق الاستثمار الفلسطيني، سوف تكون هناك حاجة لحوالي 47,000 وحدة سكنية جديدة سنوياً خلال السنوات العشر المقبلة³¹. وكما هو الحال مع هذه المعضلة، شرع صندوق الاستثمار الفلسطيني بإطلاق البرنامج الوطني للسكن الملائم، الذي يضم بناء حوالي 30,000 وحدة سكنية في السنوات القليلة المقبلة. وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن زيادة كبيرة (62%) ستطرأ على عدد الوحدات السكنية بين عامي 2007 و2017 لتصل إلى 1,172,834 وحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تتوزع بواقع 741,952 وحدة في الضفة الغربية و 430,882 وحدة في قطاع غزة³².

شهدت السنوات الـ 12 الماضية تقلبات عديدة في أعداد رخص الأبنية الصادرة، والتي تغطي رخص الأبنية الجديدة والإضافات في المباني القائمة. ويرجع ذلك غالباً إلى عدم اليقين السياسي. لكن مع ذلك، تم مؤخراً الوصول إلى المستويات السائدة عام 2000³³. يلخص الشكل 7 أدناه هذا الاتجاه:

شكل 7: رخص البناء في الأراضي الفلسطينية، 2000-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

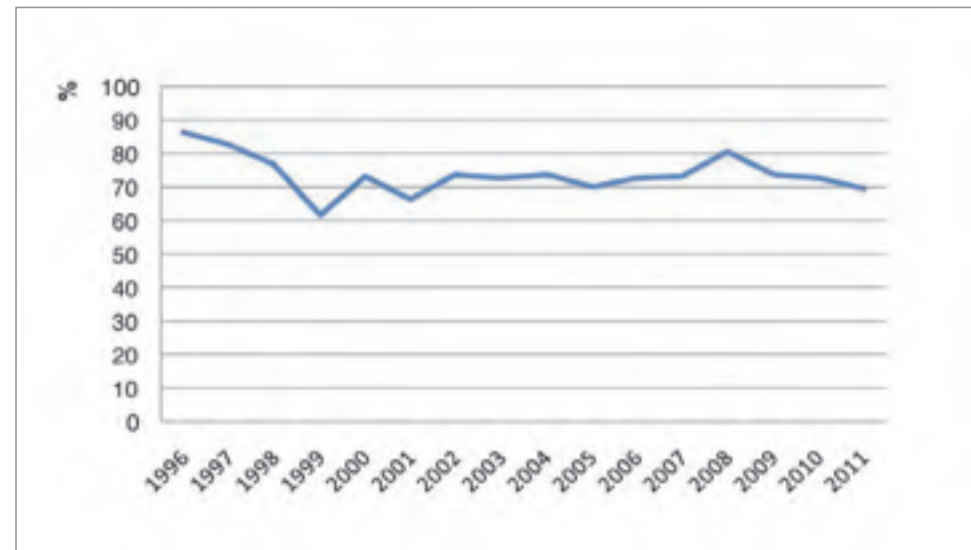
لا تزال القدرة الشرائية للأسر، وقدرتهم على تحمل تكاليف الوحدات السكنية، تشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع العقارات السكنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ووفقاً للخبراء، فإن سعر الوحدة السكنية قد ارتفع بنحو 10% سنوياً خلال السنوات القليلة الماضية، مما أثار مخاوف من حدوث فقاعة عقارية في السوق³⁴. ترتبط القدرة على تحمل التكاليف بشكل أساسي بارتفاع أسعار الأراضي في المناطق A و B والتي تشكل أقل من 40% من مجموع الأراضي في الضفة الغربية. إذ تتأثر أنشطة البناء والتطوير بالقيود الإسرائيلية المفروضة على التنمية الفلسطينية³⁵. وتشمل التحديات الأخرى سوء التخطيط العمراني والبنية التحتية غير الملائمة³⁶.

هناك عدد من المشاريع الجديدة المنفذة من قبل مؤسسات استثمارية، بما في ذلك مدينة روابي وضاحية الريحان، والتي تهدف إلى المساعدة في معالجة مشكلة الإسكان، على الأقل في منطقة رام الله، والتي تواجه طلباً متزايداً. تعد هذه المشاريع فعلياً من مشاريع الإسكان الضخمة المقامة خارج مدينة رام الله بهدف الحد من ضغط السكن في المدينة. وتتسم هذه المشاريع ببنية تحتية حديثة وتقدم أسعاراً معقولة نسبياً للوحدات السكنية بالمقارنة مع وحدات مماثلة في رام الله.

تعتبر روابي أول مدينة فلسطينية منظمة، تم تطويرها من قبل شركة بيتي، وهي شركة مملوكة من قبل شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري وشركة مسار الدولية. ومن المتوقع أن تقوم مدينة المليار دولار أمريكي

باقتصادها حتى أصبحت الأراضي الفلسطينية المحتلة سوقاً رئيسية للمنتجات الإسرائيلية. يوضح الشكل 6 أدناه أن حصة إسرائيل من الواردات الفلسطينية بين عامي 1996 و2011 تراوحت بين 61.6% و86.5%. بالإضافة إلى ذلك، شكلت الواردات نصف إجمالي الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية المحتلة لنفس الفترة²⁶. وهذا خير دليل على أن تغيير الأسعار في إسرائيل، بالأخص في منتجات القطاعات القابلة للتجارة، له صدى واضح على الأسعار في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

شكل 6: نسبة الواردات الإسرائيلية (%) من إجمالي الواردات الفلسطينية، 1996-2011



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

9. حالات دراسية

1.9 سوق العقارات

لقد تطور القطاع العقاري في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى قوة اقتصادية ديناميكية وقوية بسبب معدل نموها المتسارع وعوائدها العالية على الاستثمار مقارنة مع القطاعات الأخرى²⁷. وفقاً لتقديرات صندوق الاستثمار الفلسطيني، فإن سوق العقارات يجذب 50-60% من إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد الفلسطيني، ويوفر 11% من فرص العمل، وساهم من خلال الأنشطة المختلفة بحوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي. على سبيل المثال، في عام 2012 شكلت مساهمة قطاع الإنشاءات 14.1% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، يضاف لها 4.1% من خلال الأنشطة العقارية (ضمن قطاع الخدمات). وبحلول نهاية عام 2007 وصل إجمالي الاستثمارات في قطاع الإنشاء إلى 875 مليون دولار أمريكي. وقد استثمرت شركة باديكو وحدها عام 2011 حوالي 8.12 مليون دولار في القطاع العقاري²⁸. وبلغ تمويل الرهن العقاري 410 مليون دولار حتى نهاية العام 2011، وشكل أكثر من 9% من إجمالي محفظة القروض البنكية ومؤسسات الإقراض.

يملك القطاع العقاري في الأراضي الفلسطينية المحتلة إمكانيات كبيرة رغم أنه يتكون بشكل رئيسي من المشاريع السكنية (الإسكان)، والعقارات التجارية. ورغم أن عدداً كبيراً من المطورين وصغار المستثمرين يهيمنون على قطاع العقارات السكنية، إلا أنه تم إطلاق عدد من المشاريع من قبل مؤسسات استثمارية كبيرة في السنوات الأخيرة بهدف زيادة العرض وتحسين نوعية الوحدات السكنية والتجارية المتاحة. وقد أوضح مسح شامل للقطاع في العام 2007 أن هناك 694,000 وحدة سكنية و 474,000 مبنى (المباني السكنية والوحدات السكنية المستقلة)²⁹. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن عدد الوحدات السكنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أخذ في الازدياد بشكل كبير تماشياً مع تسارع النمو السكاني والوتيرة السريعة في تشكيل الأسر. خلال الأعوام 1997-2007، ازداد عدد الوحدات السكنية بنسبة 50% و بمعدل نمو سنوي بلغ

26 مصدر البيانات هو الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

http://www.pif.ps/index.php?lang=en&page=1244464511131 27

http://www.padico.com/public/English.aspx?Lang=2&Page_Id=2174&PMID=30&Menu_ID=50&Site_ID=1 28

http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/Round%20Table%201-Real%20Estate%20.pdf 29

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1632.pdf 30

http://www.pif.ps/index.php?lang=en&page=1244464511131 31

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1622.pdf 32

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/e_series_BLic_2012q4.htm 33

http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/Round%20Table%201-Real%20Estate%20.pdf 34

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/WESTBANKGAZAEXTN/0,,contentMDK:23274964--menuPK:294370--pagePK:2865066--piPK:2865079--theSitePK:294365,00.html 35

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1622.pdf 36

المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. أما الأردن فتقوم بتحويل عدد من منابع النهر إلى المدن الأردنية التي تعاني شح في مياه الشرب، من أجل حل مشكلة نقص المياه الكبيرة التي تعاني منها المملكة. ولقد وصلت نسبة المياه المحجوزة والمحولة عن البحر الميت إلى 90٪ من مصادره. إلى جانب كل هذا هناك استنزاف لمياه البحر الميت من المصانع الإسرائيلية والأردنية القائمة على شواطئه.

أدى التدهور البيئي الذي أصاب البحر الميت إلى خسائر اقتصادية كبيرة، أهمها التراجع الكبير في قطاع السياحة، حيث كان البحر الميت وجهة سياحية فريدة على فترات زمنية طويلة بسبب وقوعه في أخفض منطقة جغرافية في العالم، والأهمية العلاجية التي تتمتع بها مياهه. وتدل الإحصائيات إلى أن تراجع أعداد السائحين في البحر الميت، بسبب المشاكل البيئية التي يعاني منها البحر، سترتب عليه خسائر مادية بقيمة 2.7 مليار دولارا أمريكيا تقريبا في الخمسين عاما القادمة.

هذا إلى جانب خسائر المصانع بسبب انحسار شواطئ البحر، والآثار السلبية الباهظة على القطاع الزراعي في مناطق الأغوار نتيجة انخفاض منسوب المياه الجوفية في محيط البحر الميت. يضاف إلى ذلك الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في المنطقة، والتي من أبرزها تشكل أكثر من 3 آلاف حفرة بالوعية في أنحاء مختلفة من محيط البحر. وتظهر هذه الحفرة فجأة متسببة بتدمير المباني والطرق والأراضي الزراعية.

ولمعالجة هذه المشاكل وإنقاذ البحر الميت، يقترح مشروع البنك الدولي إقامة أكبر محطة ضخ في العالم بين العقبة وإيلات، وإنشاء وحدة لتحلية المياه في أقصى الجهة الجنوبية من البحر الميت. ويتوقع أن يتم شطف حوالي 1.9 مليار متر مكعب من مياه البحر الأحمر سنويا. سيتم ضخ الماء إلى ارتفاع 220 متر من خليج العقبة، بحيث ينحدر باتجاه البحر الميت. هذا التفاوت في الارتفاع سيتم استغلاله لتوليد طاقة كهربائية لاستخدامها في تشغيل محطة الضخ والتحلية. وسيتم تقسيم المياه المسحوبة من البحر الأحمر إلى نصفين؛ النصف الأول سيتم ضخه إلى البحر الميت مباشرة. أما النصف الآخر، فسيتم تحليته وتوزيعه على الأطراف الثلاثة المستفيدة من المشروع.

يتناول تقرير البنك الدولي النهائي لدراسة الجدوى ثلاثة سيناريوهات، هي:

1. سيناريو «بلا مشروع»: يفترض هذا السيناريو إبقاء الوضع كما هو دون أي تغيير. وسيؤدي هذا إلى استمرار تناقص معدل المياه في البحر الميت ليستقر عند مستوى 550 مترا تحت مستوى سطح الأرض خلال الـ 150 عاما القادمة. يترافق هذا مع تكاليف باهظة وخسارة صافية تبلغ قيمتها 2,885 مليون دولار، والتي سيتكدها بشكل رئيسي قطاعي السياحة والصناعات الكيماوية. هذا التناقص المستمر في كمية المياه سيدفع المصانع الأردنية والإسرائيلية لنقل محطات الاستخراج بشكل دوري لتتبع مستوى المياه في المناطق المنحسرة، الأمر الذي سيتسبب بزيادة التكاليف بحوالي 164 مليون دولار، أما بالنسبة للأضرار البيئية والاجتماعية وأضرار البنية التحتية فإنها تقدر بحوالي 85 مليون دولارا.
2. سيناريو «الحالة الأساسية»: يهدف هذا السيناريو إلى المحافظة على مياه البحر الميت عند مستوى بين 434 و428 مترا تحت مستوى سطح البحر وإهمال الأهداف الأخرى للمشروع. وسيقتضي ذلك ضخ نحو 1200 مليون متر مكعب من مياه البحر الأحمر سنويا. من الناحية الاقتصادية، بينت دراسة الجدوى أن هذا السيناريو هو الأقل من حيث التكلفة المالية بين السيناريوهات المقترحة، حيث تقدر الكلفة الرأسمالية للمشروع بنحو 4.3 مليار دولار، بينما تبلغ الكلفة الصافية (بالقيمة الحالية) على أفق حياة المشروع نحو 6.2 مليار دولارا.
3. سيناريو «الحالة الأساسية الإضافية»: هذا السيناريو يحقق جميع الأهداف المرجوة من المشروع متمثلة بصيانة البحر الميت، بالإضافة إلى توليد طاقة كهرومائية وتحلية المياه وتجسيد رمز للسلام. قامت الدراسة باختبار عدة بدائل وتوصلت إلى أن خيار نقل المياه عبر خط الأنابيب (إلى جانب وجود محطة تحلية مرتفعة المستوى) هو الحل الأمثل الموصى به. وتوصلت دراسة الجدوى إلى أن المشروع يعود بمنافع اقتصادية جمة: نحو 42 مليار دولار مقارنة مع حالة «بلا مشروع»، بالإضافة إلى معدل إيرادات داخلي مرتفع أيضا (22٪). أما بالنسبة لتكاليف انجاز المشروع، فتبلغ 10.6 مليار دولار، ومن المتوقع أن يكون باستطاعة المشروع (من خلال محطة التحلية هذه) إنتاج 350 مليون مترا مكعبا من الماء بحلول 2020، و850 مليون مترا مكعبا بحلول 2060، بالإضافة إلى حوالي 1,642 جيجاواط/ساعة من الطاقة الكهربائية بحلول عام 2060. والاهم من ذلك ان المشروع سيؤدي إلى استقرار مستوى مياه البحر الميت عند 416 مترا تحت مستوى سطح البحر بحلول عام 2054.

بإيواء ما يقرب من 40,000 شخص موزعين على 5,000 وحدة سكنية تتراوح مساحتها بين 124-230 متر مربع، وبسعر يبلغ نحو 600 دولار أمريكي لكل متر³⁷. وتحتوي المدينة أيضا على مستشفيات ومصارف ومراكز تكنولوجيا المعلومات ومسارح، ويضاف إلى ذلك مجموعة متنوعة من وسائل الراحة التي ستوفر لسكانها في المستقبل، وسيكون فيها مرافق فنية وبنية تحتية للنقل والمواصلات. ولا يزال البناء في مدينة روابي جاريا، ولكن من المتوقع أن تسكنها أول دفعة من أصحاب الوحدات السكنية في نهاية عام 2013³⁸.

بالإضافة إلى السكن، فإن روابي ستقدم فرصا تجارية أيضا. وستكون المنطقة التجارية المخطط لها مجهزة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشكل بيئة مناسبة للاستثمار. وسيستضيف المركز التجاري شركات التكنولوجيا المتطورة ذات الصلة بالبحوث في مختلف القطاعات. يوفر مشروع روابي مكاسب اقتصادية كبيرة: فحتى الآن ساهم المشروع بخلق حوالي 5,000 فرصة عمل جديدة³⁹.

على أية حال، فإن تنفيذ هذا المشروع الضخم لم يتم بشكل سلس أو بدون صعوبات. فقد تمثل التحدي الرئيسي الذي تسبب في تأخيرات كبيرة في المشروع، بالحصول على الموافقات الإسرائيلية اللازمة للوصول إلى الطريق الذي يمر عبر مناطق (ج) التي تسيطر عليها إسرائيل. رغم أن طول الطريق هو أقل من ثلاثة كيلومترات، إلا أن هناك حاجة ماسة له من أجل نقل مواد البناء وغيرها من اللوازم من وإلى المشروع. وأخيرا، تمكن القائمون على المشروع من تأمين تصريح للطريق شرط أن يجدد سنويا⁴⁰.

ضاحية الريحان عبارة عن حي يقع شمال غرب مدينة رام الله، وهو استثمار عقاري رئيسي آخر في منطقة رام الله. ويجري تطويره من قبل مجموعة عمار وهي الذراع الاستثمارية لصندوق الاستثمار الفلسطيني في المجال العقاري. مشروع الـ 250 مليون دولار أمريكي هو حي سكني منظم يضم حوالي 1,600 وحدة سكنية تقع بين رام الله وبيروزيت. ويتوقع أن يستضيف 8,000 ساكنا. ويحتوي الحي على مستشفى ومسجد ومركز تسوق وبنية تحتية ومرافق حديثة. وهو لا يزال قيد الإنشاء، علما بأن المرحلة الأولى قد أُنجزت تقريبا، وأن هناك حوالي 300 وحدة سكنية جاهزة للسكن⁴¹.

2.9 مشروع قناة المياه بين البحر الأحمر والبحر الميت

نشر البنك الدولي مؤخرا سلسلة من الدراسات التي طال انتظارها حول مشروع قناة نقل المياه بين البحر الأحمر والبحر الميت، بما في ذلك تقارير الجدوى الاقتصادية⁴² والتقييم البيئي والاجتماعي⁴³ ودراسة البدائل⁴⁴. وبرنامج هذه الدراسات هو جهد مشترك بدأت به الحكومات الإسرائيلية والأردنية والفلسطينية في عام 2005 من خلال البنك الدولي بهدف إنقاذ البحر الميت من التدهور البيئي وتحلية المياه وتوليد الكهرباء بأسعار معقولة للأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل والأردن، وإنشاء رمز للسلام في الشرق الأوسط. مشروع «قناة البحر الأحمر- البحر الميت» أو «قناة البحرين»، هو مشروع لإنشاء نفق وخط أنابيب بطول 180 كيلومتر يمتد من خليج العقبة على البحر الأحمر جنوبا إلى الساحل الشمالي للبحر الميت.

كان للبحر الميت أهمية خاصة في تاريخ العديد من الثقافات والأديان في الشرق الأوسط لعدة قرون. وتضم منطقة البحر الميت العديد من المواقع الأثرية والتاريخية، بالإضافة إلى ذلك فإن التركيبة الكيميائية المميزة للبحر الميت والسطح البيئي بين المياه العذبة والمالحة خلق نظام بيئي مميز ذو أهمية على مستوى العالم. وقد أسهمت كل من الأهمية التاريخية والثروة المعدنية للبحر الميت في رواج السياحة التي تسهم بشكل رئيسي في اقتصاد المنطقة. وقد قامت العديد من الصناعات المختصة بالمستحضرات الطبية ومستحضرات التجميل على طول سواحل هذا البحر، كما تقيم كل من الأردن وإسرائيل مصانع لتعدين ومعالجة البوتاس بجانب البحر الميت. وقد نتج عن الإفراط في استغلال البحر الميت في الآونة الأخيرة عواقب بيئية ضارة.

يعاني البحر الميت من انخفاض مستوى مياهه بمعدل متر واحد سنويا، حيث انخفض منسوب المياه فيه من 394 مترا تحت مستوى سطح البحر في ستينيات القرن الماضي إلى 423 مترا تحت مستوى سطح البحر في 2012. نتيجة لذلك، تقلصت مساحة سطحه بمقدار الثلث تقريبا (950 كيلو متر مربع إلى 637 كيلو متر مربع). يرجع السبب الرئيسي وراء هذا الانخفاض والتدهور في بيئة البحر الميت إلى التقلص الهائل في تدفق مياه نهر الأردن نتيجة للاستغلال الإسرائيلي والأردني والسوري لمياه النهر وروافده. على سبيل المثال، تقوم إسرائيل بتحويل عدد من روافد النهر لزراعة محاصيل غريبة عن بيئة المنطقة والتي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه. كذلك، تقوم إسرائيل بتحويل عدد من الأودية الجارية التي تتجمع فيها الأمطار وتصب في البحر إلى

<http://www.dw.de/businessmans-dream-city-nears-completion/a-16761324> 37

http://www.rawabi.ps/press_show.php?id=5&page=no 38

<http://www.dw.de/businessmans-dream-city-nears-completion/a-16761324> 39

<http://www.dw.de/businessmans-dream-city-nears-completion/a-16761324> 40

<http://www.pif.ps/index.php?lang=ar&page=1245234208363> 41

http://siteresources.worldbank.org/INTREDSEADEADSEA/Resources/Feasibility_Study_Report_Summary_EN.pdf 42

http://siteresources.worldbank.org/INTREDSEADEADSEA/Resources/Environmental_and_Social_Assessment_Summary_EN.pdf 43

http://siteresources.worldbank.org/INTREDSEADEADSEA/Resources/Study_of_Alternatives_Report_EN.pdf 44

Ramallah and Birzeit, and is expected to host 8,000 residents. It has a hospital, a mosque, a shopping center, and modern utilities' infrastructure. The project is still in construction, with phase one almost completed and around 300 units ready.⁴¹

9.2 The Red Sea-Dead Sea Water Conveyance Program

The World Bank has recently published a series of long-awaited studies on the Red Sea-Dead Sea Water Conveyance Program, including a feasibility report⁴², an environmental and social assessment⁴³, and a study of alternatives⁴⁴. The study program was initiated jointly by the Palestinian, Israeli, and Jordanian governments in 2005 through the World Bank with the objectives to save the Dead Sea from environmental degradation, desalinate water, generate electricity at affordable prices for the oPt, Israel, and Jordan, and to build a symbol and peace in the Middle East. The Red Sea-Dead Sea Conveyance is a project for the construction of a 180 kilometer-long tunnel with a pipeline to bring water from the Gulf of Aqaba at the Red Sea to the northern coast of the Dead Sea.

The Dead Sea has been a centerpiece in the history of many cultures and religions in the Middle East for centuries. The region around the Sea features numerous archeological and historic sites. In addition, its distinctive chemical composition and fresh/salt water interface have created a unique ecology of international importance. The combined historic and mineral importance of the Dead Sea have turned tourism and recreation into a major contributor to the economy of the region. The Sea and its shoreline also support a significant health and cosmetic industry. Potash mining and processing are also major industries on both sides of the Sea. However, because of its recent overuse, the Dead Sea has suffered detrimental environmental consequences.

Currently the Dead Sea is shrinking at an annual rate of 1 cubic meter, down from 394 meters below sea level in the 1960s to 423 meters below sea level in 2012, reducing the total area of the Sea by about a third (from 950 square km to 637 square km). The main reason behind this decline is attributed to the dramatic shrinkage in the flow of water from the Jordan River, which in turn is endangered by the exploitation of its water and its tributaries by the Israelis, Jordanians, and Syrians. Israel, for example, has diverted a number of the river's tributaries to grow exotic crops that need large amounts of water, in addition to rerouting a number of naturally flowing valleys to the Jewish settlements in the West Bank. Jordan, similarly, has rerouted several of the headwaters of the river to cities experiencing a shortage in drinking water. As a result, as much as 90% of the water resources of the Dead Sea have been held back. This has been added to the effect of the Israeli and Jordanian factories built on the shores of the Sea draining its water.

This environmental degradation has resulted in major economic losses, particularly a significant decline in the tourism sector. The feature of being the lowest point on earth and the therapeutic nature of its water have long ago made the Dead Sea a distinctive tourist destination. Estimates show that the net present cost of the ongoing decline in international tourists at the Dead Sea over the next 50 years can reach

2.7 billion USD. These will be added to the losses which the factories will incur and the sizeable negative impact on the agricultural sector in the Jordan Valley following the decline in the groundwater levels in the Dead Sea area. The infrastructure in the region also suffers from significant damages from the suddenly occurring sinkholes. The 3,000 already existing sinkholes have destroyed buildings, roads, and agricultural lands.

In order to address these problems and recover the Dead Sea, the World Bank project proposes to set up the largest in the world pumping station between Aqaba and Eilat, as well as a desalination plant in the furthest southern end of the Dead Sea. The station will pump 1.9 billion cubic meters of water from the Red Sea per year at a nominal elevation of 220 meters and pour the pumped water in the canal leading to the Dead Sea. The head difference between the Red Sea and the Dead Sea provides the potential to generate hydropower for electricity and for desalinating the sea water. Half of the water pumped from the Red Sea will be subject to desalination, while the other half will be pumped directly into the Dead Sea.

The final report of the feasibility study conducted by the World Bank investigates three different scenarios:

1. No project scenario: If no project takes place, the Dead Sea will continue declining at a steady rate and will reach a new equilibrium at 550 meters below sea level in the next 150 years. The net loss will be about 2,885 million USD, the majority of which will be borne by the tourism sector followed by the chemical industry. The required relocation of periodic relocation of the Israeli and Jordanian extraction plants to catch up with the declining water level will increase costs by 164 million USD, while the environmental, social, and infrastructural losses will equal 85 million USD;
2. Base case scenario: The base case scenario concentrates on preserving the waters of the Dead Sea at a level of about 434-428 meters below sea level while overlooking the other goals of the project. This scenario requires annual pumping of 1,200 million cubic meters from the Red Sea. From an economic point of view, this scenario is the cheapest. Estimates show a suggested capital cost of 4.3 billion USD and a whole lifecycle net present cost of 6.2 billion USD;
3. Base case plus scenario: This scenario covers all the conceptualized objectives of the project including saving the Dead Sea level, generating hydroelectric power, desalinating water, and building a symbol of peace and cooperation. From the several alternatives which its tested, the study recommends the transferring of water through a pipeline with a high level desalination plant. The project will have major positive economic benefits: about 42 billion USD compared with the no project scenario, in addition to a high internal rate of revenue at 22%. This scenario will require 10.6 billion USD to be completed. The project is estimated to yield 350 million cubic meters of water by 2020 and 850 million cubic meters of water by 2060, as well as 1,642 GW/hour of electric power by 2060. Above all, the scenario will bring stability to the Dead Sea at 416 meters below sea level by 2054.

41 <http://www.pif.ps/index.php?lang=ar&page=1245234208363>

42 http://siteresources.worldbank.org/INTREDESEADEADSEA/Resources/Feasibility_Study_Report_Summary_EN.pdf

43 http://siteresources.worldbank.org/INTREDESEADEADSEA/Resources/Environmental_and_Social_Assessment_Summary_EN.pdf

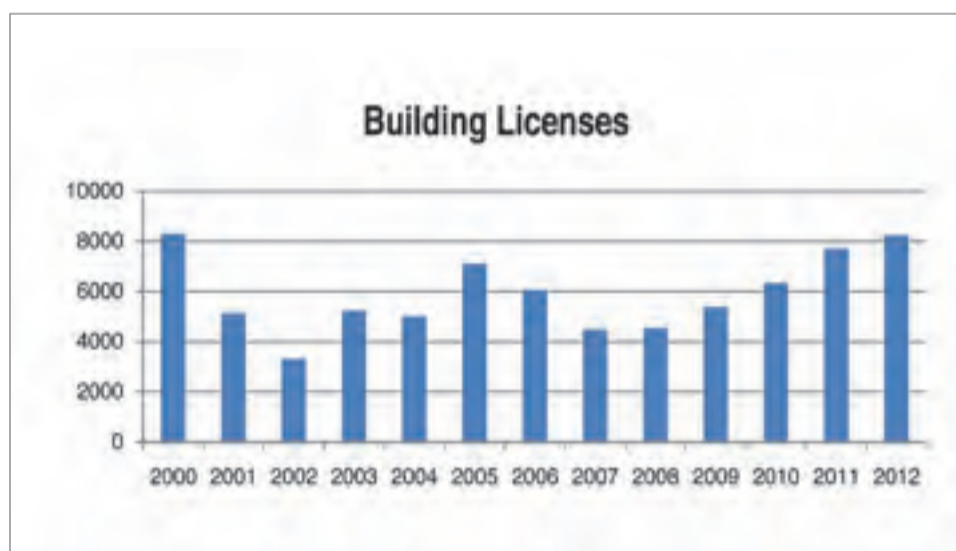
44 http://siteresources.worldbank.org/INTREDESEADEADSEA/Resources/Study_of_Alternatives_Report_EN.pdf

While the real estate sector in the oPt consists mainly of residential (housing) developments, commercial real estate also holds significant potential. The residential real estate sector is dominated by a large number of small developers and investors although in recent years a few projects by larger institutional investors have also been launched with the aim to boost the supply and improve the quality of available residential and commercial units. The last comprehensive survey of the sector (2007) suggested that there were 694,000 housing units and 474,000 buildings (apartment buildings and independent housing units).²⁹ According to the PCBS, the number of housing units in the oPt is increasing dramatically in line with the rapid population growth and the quick pace of household formation. In 1997-2007, the number of housing units increased by 50% at an annual rate of about 5% or 23,500 new units per year.³⁰ However, there is still a major shortage in the supply as the number of households in the oPt rose at an annual rate of 6% over the same period.

According to PIF's estimates, there will be a need for 47,000 new housing units per year in the next ten years.³¹ As an attempt to alleviate this need, the PIF has initiated the National Affordable Housing Program, which comprises building about 30,000 units in the next few years. The PCBS has estimated a significant increase of 62% in the number of housing units between 2007 and 2017 to reach 1,172,834 in the oPt: 741,952 in the West Bank and 430,882 in Gaza.³²

In terms of the number of issued building licenses, which cover licenses for new buildings and extensions to existing buildings, the trend has been volatile over the past 12 years, mostly due to political uncertainty, but the 2000 level has been recently restored.³³ Figure 7 below summarizes this trend:

Figure 7: Building Licenses in the oPt, 2000-2012



Source: PCBS

Affordability remains one of the main challenges facing the housing real estate sector in the oPt. According to experts, the price of housing units has been growing at an annual pace of around 10% during the past few years, fueling fears of a housing bubble in the market.³⁴ The affordability problem is related to the rising costs of lands in Areas A and B, where building and development activity is not impacted by Israeli restrictions on Palestinian development. These areas, however, constitute less than 40% of the total land of the West Bank.³⁵ Other challenges include poor urban planning and inadequate infrastructure.³⁶

A number of new projects by large institutional investors, including Rawabi and Al-Reehan, aim to help address the housing problem, at least in the Ramallah area, which faces a rising demand. These projects are essentially large scale housing developments that are based outside Ramallah with the objective of relieving housing pressure from the Ramallah city. The projects have modern infrastructure and offer relatively more affordable unit prices than comparable units in Ramallah.

Rawabi, the first Palestinian planned city, is being developed by Bayti, a Company jointly owned by the Qatari Diar Real Estate Investment Company and Massar International. The 1 billion USD city is expected to house roughly 40,000 persons in up to 5,000 apartment units, ranging in size from 124 to 230 square meters for a price of around 600 USD per square meter.³⁷ The city will also have hospitals, banks, IT centers, theaters, and a variety of other amenities that will be needed by its future residents, and will have state of the art utilities' and transportation infrastructure. Construction in Rawabi is still underway, but the first residents are expected to move at the end of 2013.³⁸

In addition to housing, Rawabi will also offer commercial opportunities. The planned business district will be ICT-enabled and investment-friendly. The commercial center will host high-tech, research-related businesses in various sectors. Rawabi project has already produced significant economic benefits. To date, it has generated close to 5,000 new job opportunities.³⁹

However, the implementation of this massive project has not been fully smooth. The main challenge which caused significant delays was obtaining the necessary Israeli approvals to access a road that runs through an Israeli controlled region of the West Bank in Area C. The road is under three kilometers long and is needed to transport construction materials and other supplies into and out of the construction site. Finally, the project managed to secure a permit that has to be renewed annually.⁴⁰

Al-Reehan Neighborhood located north-west of Ramallah is another major real estate investment in the Ramallah area. It is being developed by the Amaar Group, PIF's real estate investment arm. The 250 million USD project is a planned residential neighborhood for about 1,600 housing units between

29 <http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/Round%20Table%201-Real%20Estate%20.pdf>

30 http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1632.pdf

31 <http://www.pif.ps/index.php?lang=en&page=1244464511131>

32 http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1622.pdf

33 http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/e_series_BLic_2012q4.htm

34 <http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/Round%20Table%201-Real%20Estate%20.pdf>

35 <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/WESTBANKGAZAEXTN/0,,contentMDK:23274964~menuPK:294370~pagePK:2865066~piPK:2865079~theSitePK:294365,00.html>

36 http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1622.pdf

37 <http://www.dw.de/businessmans-dream-city-nears-completion/a-16761324>

38 http://www.rawabi.ps/press_show.php?id=5&page=no

39 <http://www.dw.de/businessmans-dream-city-nears-completion/a-16761324>

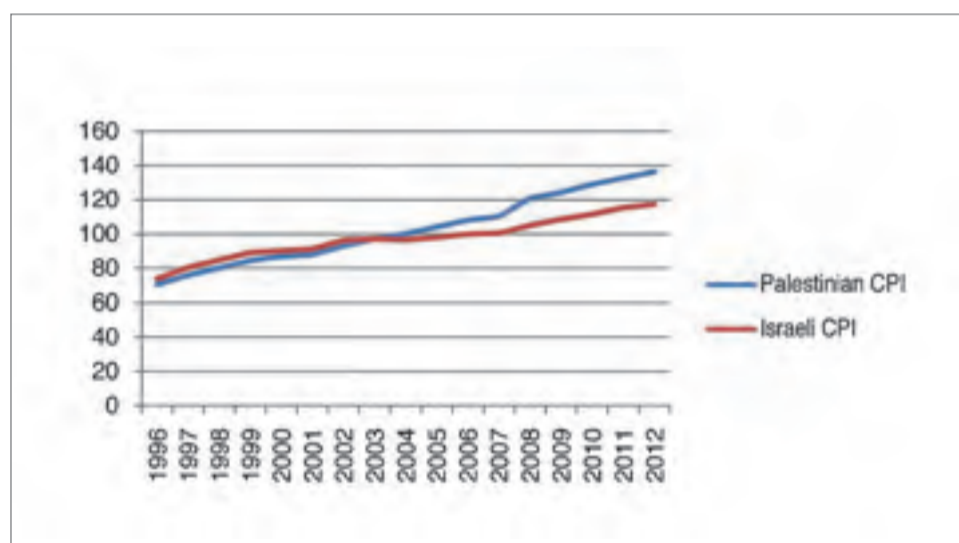
40 <http://www.dw.de/businessmans-dream-city-nears-completion/a-16761324>

provision of basic services. Donors, meanwhile, should carry on their support to the PA's reform process to sustain the ongoing progress. The World Bank recognizes that Israeli restrictions are leading to long-term damage in economic competitiveness. Similarly, IMF urges the PA, the Gol, and the international community to make the necessary steps in line with the recommendations of the World Bank. The PA needs to stop the dangerous accumulation of arrears, stop putting pressure on domestic banks to increase their already high exposure to the PA, stop the erosion of fiscal institutions, and assure transfers to poor and vulnerable households. The Gol has to safeguard the timely transfer of clearance revenues, to work with the PA on improving their collection, and to remove restrictions on movement and access to allow for private sector growth and reduction in aid dependency. Finally, according to the IMF, the international community has the obligation to ease the pressure on the PA by offering additional aid and to provide the needed framework for economic cooperation between Palestinians and Israelis.

8. Prices: CPI and the Effect of Israeli Pricing

Prices in the oPt are significantly lower than in Israel due to the lower wages and standards of living. However, there is a strong correlation between prices in Israel and the oPt. Evidently, Figure 5 below demonstrates a strong correlation in the consumer price index (CPI) between Israel and the oPt since 1996. Still, due to the dependence of the Palestinian economy on Israel's, as explained below, it can be argued that changes in Israeli prices and Israeli economic policies, mainly trade and tax policies, drive changes in overall prices in the oPt.

Figure 5: CPI in the oPt and Israel*, 1996-2012



Source: PCBS

* The base year for the CPI in the oPt is 2004 (=100), while the base year for the CPI in Israel is 2006 (=100).

Specifically, there are three main channels through which Israel influences prices in Palestine:

- Custom rates, which are determined by the Israeli Government: These rates serve as minimum rates that the PA should adapt. The only exception is imported goods listed in A1, A2, and B Lists, which include some goods produced in the Arab countries, basic food products from other countries, and equipment needed for development;

- The VAT system: The Paris Protocol stipulates that the VAT rate in the oPt should not go more than 2 percentage points below the Israeli rate (currently at 17% but planned to increase to 18%). This limitation further reduces the possibility to detach prices in the oPt from those in Israel;
- The third channel works via the chronic dependence of the Palestinian economy on Israel's, mainly in terms of imports. In the aftermath of the Israeli occupation in 1967, Israel has forcefully annexed the Palestinian economy, making the oPt a main market for the Israeli products. Figure 6 below shows that throughout the 1996-2011 period the share of imports from Israel ranges from 61.6% to 86.5%. In addition, over the same period, imports average around 50% of annual total consumption in the oPt.²⁶ This clearly shows that changes in Israeli prices, mainly for tradable sector, are echoing in the oPt.

Figure 6: Share of Imports from Israel to Total Palestinian Imports, 1996-2011



Source: PCBS

9. Case Studies

9.1 The Real Estate Market

The real estate sector in the oPt has evolved into a dynamic and robust economic force because of its accelerating growth rate and the high returns on investment which it offers compared with other sectors.²⁷ According to estimates from the Palestine Investment Fund (PIF), the real estate market attracts 50-60% of total investments in the Palestinian economy, provides 11% of employment, and contributed altogether 15% to GDP through various activities. For example, in 2012 construction accounted for 14.1% of Palestinian GDP and real estate activities (within the services sector) for 4.1%. By the end of 2007 the total investment in the sector has accumulated to 875 million USD, and by 2011 PADICO alone has invested as much as 81.2 million USD in real estate²⁸. In 2011 mortgage financing reached 410 million USD, or more than 9% of total banks and lending institutions' loan portfolio.

²⁶ The source of data is the PCBS.

²⁷ <http://www.pif.ps/index.php?lang=en&page=1244464511131>

²⁸ http://www.padico.com/public/English.aspx?Lang=2&Page_Id=2174&PMID=30&Menu_ID=50&Site_ID=1

In recent years the AHLC has been holding regular meetings twice a year – in the spring and in the fall – to monitor recent trends and factors affecting the Palestinian economy as well as to recommend future actions to all relevant stakeholders, including the PA, the GoI, and donors. Such recommendations are intended to improve the economic, social, and political circumstances of the Palestinians in the oPt. Prior to the most recent AHLC meeting on 19 March 2013 in Brussels, the World Bank²³ and the IMF²⁴ published their regular biannual assessments of the Palestinian economy. Among other issues, both reports focus on the recent slowdown in economic activity in the West Bank and Gaza, the precarious increase in unemployment, and the ongoing relapse in public finances.

The World Bank attributed the economic growth slowdown in the West Bank to the absence of further easing of Israeli restrictions, the shortage of fiscal stimulus as a result of the continuous shortfall in donor aid, and the intensifying uncertainty generated by PA's fiscal distress. At the same time, growth in Gaza declined even more drastically after the relative boom of 2010-2011 from a very low base (after years of strict land and sea blockade and inaccessibility to the Israeli labor market for a wide segment of Palestinian workers, mainly after the Second Intifada) following the higher aid inflows, the easing of restrictions on the entry of goods from Israel, and increased purchases through tunnels from Egypt. The absence of new stimuli and the sizeable decrease in agricultural and fishing activities and in the manufacturing sector led to the economic slowdown in Gaza.

The IMF emphasized the significance of the considerably higher youth unemployment, especially in Gaza where it increased from 47% in Q4 2011 to 49% in Q4 2012. In the West Bank the constantly high unemployment results from the slow employment growth in labor-intensive tradable sectors because of the loss in the local market share and reduced access to imported inputs, exports, and investment particularly in the Jordan Valley and other parts of Area C. Meanwhile, in Gaza the main obstacle to reducing unemployment remains the inability of the Gaza labor force to reach the Israeli market. According to the World Bank, the Palestinian youth has become discouraged from joining the labor force because of the lack of opportunities in the Palestinian labor market. The concentration of Palestinian labor in small enterprises working on non-tradable sectors with low productivity further prevents the development of skills which could make Palestinian workers competitive in the global economy. While the growth in the public sector has absorbed some of the labor inflow in recent years, it cannot provide a permanent solution to the problems of the labor market.

A major challenge in the Palestinian economy in 2012 was the ongoing fiscal distress of the PA originating from underestimated expenditures and net lending (12% above the budget target), overestimated revenues (6% below the budget target), and a continuing shortfall in foreign funding (354 million USD below the budget target). The underestimated expenditures rose as a result of the 6.8% increase in the wage bill, 16% increases in non-wage recurrent spending, in addition to increases in net lending by 168% because the treasury had to pay utility bills owed by the municipalities. The 1.7 billion USD overall budget deficit (17.1% of GDP), in addition to the suspension of transfers of clearance revenues in December, has led the accumulation of arrears of 578 million USD mostly to civil servants, private suppliers, and the pension system.

As a part of its assessment of the Palestinian economy, the IMF also produces forecasts for the main macroeconomic indicators in the oPt in the next few years based on recent developments under two possible scenarios: baseline and downside. The baseline growth scenario envisages limited easing of internal restrictions on movement and access, stable enough social and political conditions for the PA to implement a prudent fiscal policy and structural reforms, and the timely disbursement of adequate foreign aid.²⁵ The downside scenario, on the other hand, assumes a deterioration in the macroeconomic environment due to the persisting restrictions, insufficient assistance to finance the deficit, and reduced fiscal consolidation.

Due to challenges facing the Palestinian economy and PA's fiscal stress, IMF has adjusted the original GDP growth projections that was published in September of 2012. Table 13 below shows original and updated projections until 2016.

Table 13: Real GDP Growth Projections

	September 2012		March 2013	
	Baseline	Downside	Baseline	Downside
2013	5.6%	3.0%	5.0%	-0.6%
2014	5.2%	2.0%	4.4%	3.7%
2015	4.8%	1.0%	3.6%	3.1%
2016	n/a	n/a	3.1%	2.7%

Source: IMF staff estimates and projections

The World Bank report has also considered the long-term economic costs of the persisting multilayered system of restrictions with regard to the structure of the economy, exports competitiveness, employability of the labor force (briefly discussed above), and the quality of infrastructure. While the growth potential of a small economy like the Palestinian one largely depends on its ability to compete in global markets and increase its goods and service exports. The modest growth in transport and communications has been almost entirely in the domestic market. However, the capacity of the Palestinian economy has been diminishing mostly owing to a stagnation in the manufacturing sector. The decline in agriculture and manufacturing has driven the share of exports to the one of the smallest shares in the world. In addition, exports are highly concentrated in low value-added activities such as stone and agricultural products. The only important technologically advanced exports are pharmaceuticals, but they make up only 2% of exports. Furthermore, Israel alone accounted for 86% of Palestinian exports and 73% of imports.

This is an evidence of the chronic economic dependence on Israel. Regarding infrastructure, the deteriorating PA's fiscal situation has had a clear negative impact on the accumulation of physical infrastructure in spite of development assistance. As a result, the deteriorating infrastructure is negatively affecting productivity, competitiveness, and economic growth.

In conclusion, the World Bank emphasizes the need for the PA to continue the reforms aimed at raising revenues and contain expenditures, while maintaining the

23 <http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/AHLCMarchfinal.pdf>

24 <http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2013031913/.pdf>

25 <http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2012091912/.pdf>

Transfers	781	890	991	11.3%
Minor capital	21	7	21	200.0%
Net lending	105	157	81	-48.4%
Recurrent deficit (on commitment basis)	1,087	1,334	1,050	21.3%
Development expenditure	350	243	350	44.0%
Total deficit (on commitment basis)	1,437	1,577	1,400	11.2%
Financing	1,437	1,577	1,400	11.2%
External financing	1,303	931	1,400	50.4%
Budget support	1,003	775	1,100	41.9%
Development financing	300	156	300	92.3%
Domestic financing	134	646	0	-100.0%
Net bank financing	134	127	74	41.7%
Net accumulation of arrears	0	578	-74	
Other financing	0	0	0	-
Residual	0	-60	0	-100.0%
Financing gap	0	519	0	-100.0%
GDP	9,771	9,858	11,072	12.3%

With regards to revenues, the forecasted 2013 gross revenues of 2,611 million USD exceed the actual 2012 amount by 19.3%. The PA expects to collect 890 million USD (up by 22.1% from 729 million USD in 2012) from domestic sources including taxes (598 million USD), non-tax (248 million USD), dividends (43 million USD) and 1,722 million USD from clearance revenues (up by 18.0% from 1,459 million USD in 2012).

The expectation for higher local tax revenues is based on an expansion of the tax base and improvements in the anti-tax evasion measures. With respect to the clearance revenues, at the end of March the GoI announced the resumption of the regular transfer of the monthly clearance revenues amounts (about 100 million USD) which it collects on behalf of the PA according to the provisions of the Paris Protocol and which Israel has withheld several times since November of last year.

The forecasted total deficit equals 1,400 million USD considering the budgeted expenditures and revenues. This is 177 million USD less than in 2012 and equals 12.6% of the GDP projections for 2013. The financing gap is expected to be financed in full by external assistance, including 1,100 million USD in budget support and 300 million USD of development financing. However, this projection looks unrealistic taking into consideration that last year the PA received only 931 million USD in foreign assistance or as little as 66.5% of the 1,400 million USD forecasted for the current year. In addition, the ongoing failure of donors to follow on their commitments as well as Israel's frequent suspension of transferring clearance revenues raise doubts on whether the PA will be able to finance the budget expenditures.

7. AHLC Meeting Reports: the World Bank and the IMF

Established on 1 October 1993, the Ad Hoc Liaison Committee (AHLC) is a 15-member committee which constitutes the main policy-level coordination mechanism for development assistance to the Palestinian people. The committee is chaired by Norway and cosponsored by the EU and the US. The committee also includes the UN, the IMF, the PA, the GoI, Canada, Russia, Japan, Jordan, Egypt, Saudi Arabia, and Tunisia, while the Secretariat consists of the World Bank. The AHLC aims at²²:

- coordinating and promoting assistance efforts of individual donors to the Palestinian people;
- promoting transparency in the activities of donors, Secretariat, and recipient;
- taking particular responsibility for fostering private sector trade and investment;
- providing a forum for a dialogue regarding assistance activities in order to promote cooperation among donors;
- informing on a regular basis the relevant groups of the multilateral forum of its activities;
- monitoring developments in the Palestinian economy as a whole;
- reviewing reports by the Secretariat and pledges made by the donors;
- responding to the needs for assistance to the Palestinian people in the context of the Declaration of Principles.

22 <http://www.lacs.ps/article.aspx?id=6>

would simplify risk calculation for those seeking to invest in the oPt and clarify the process of bankruptcy where creditors may be found in both the West Bank and Gaza or the debtor may be a merchant operating in both the West Bank and Gaza. The Debt Resolution Draft Law that was recently prepared by the MoNE with technical assistance from the USAID-funded ICI Project through its subcontractor IBLAW seeks to create a comprehensive, up to date, and uniform bankruptcy law for all of the oPt.

The drafting project group analyzed the extant laws in the West Bank and Gaza as well as several laws past and present, including the Civil Code of the Ottoman Empire and laws passed by the PA. The Debt Resolution Draft Law consists of eight chapters. The first three chapters provide different forms of bankruptcy and debt restructuring, while the final five chapters deal with procedures related to bankruptcy, qualifications of liquidators, and violations of bankruptcy and restructuring procedures.

Chapter One of the Draft Law deals with mandatory restructuring. Chapter One restructuring takes place without the debtor declaring bankruptcy. The restructuring process requires the debtor to draft a proposal to compensate creditors which the creditors must then approve. The court must certify the approved plan before it is executed by the debtor. The court will also appoint a trustee to oversee the execution of the plan. This is done with businesses that are potentially viable as an alternative to liquidation. While the procedure is not considered a bankruptcy, the court does appoint a trustee to oversee the restructuring process. The trustee is much weaker under Chapter One restructuring than a trustee in bankruptcy proceedings such as those in the US.

Chapter Two of the Draft Law deals with bankruptcy and the potential liquidation of debtor's assets when he/she is unable to meet his/her financial obligations. Chapter Two bankruptcy can be requested by the debtor, the creditors, or the attorney general civil. In a Chapter Two liquidation, the court will appoint a "liquidator" to inventory the debtor's assets and eventually oversee the liquidation and distribution of the assets to the creditors.

Chapter Three deals with the process of ending a declared bankruptcy and offers

two possible models to this end. The first possibility is a judicial settlement. A judicial settlement is an agreement between the debtor and creditors subject to court approval that imposes obligations on the debtor such as repaying the creditors in a given time frame. A judicial settlement is voidable in cases of fraud such as where the debtor exaggerates debt levels or conceals assets. This type of bankruptcy settlement is roughly analogous to Chapter Eleven in the US.

The second option under Chapter Three, submission settlement, is where the debtor submits all his/her assets for the benefit of the creditors. This is somewhat analogous to Chapter Seven in the US. The proceeds from the liquidation are distributed to the creditors proportionally. In the event there are remaining funds after the settlement of debts to the creditors, these are distributed to the debtor.

Chapter Four addresses the normalization of political and professional rights of a person who has declared bankruptcy. Chapter Five deals with the procedures of compulsory winding up of a company and distribution of assets, while Chapter Six details voluntary winding up procedures. Chapter Seven defines the qualifications legally required for a liquidator. Chapter Eight includes a list of crimes and punishments for violating the Draft Law.

6. Public Finance: PA's 2013 Budget

On 30 March 2013 President Mahmoud Abbas approved the PA budget for the present year. The total budget for 2013 reaches 3,807 million USD (expenditure + development expenditure in Table 12 below) or 312 million USD more than the actual figure from last year. As shown in Table 12 below, the wage bill is forecasted at 1,880 million USD, operating expenditures at 1,577 million USD, and development projects at 350 million USD. The budgeted wage bill exceeds the 2012 amount by 6.3% despite measures to contain expenditures including a freeze on the hiring of new public sector employees. However, in terms of percent of GDP, the wage bill for 2013 dropped from 17.9% in 2012 to 17.0% of the projected GDP for 2013. The 2013 also envisions a 6.3% increase in non-wage spending and a 48.4% decrease in net lending.

Table 12: Budget 2012, Actual 2012 and 2013 Projections in Million USD

	2012 budget	2012 actual	2013 projections	2012 actual/2013 projections change
Net revenues	2,235	2,075	2,488	19.9%
Gross revenues	2,354	2,188	2,611	19.3%
Domestic	812	729	890	22.1%
Tax	559	481	598	24.3%
Non-tax	229	217	248	14.3%
Dividends	25	31	43	38.7%
Clearance	1,542	1,459	1,722	18.0%
Tax refund	119	113	123	8.8%
VAT	0	0	0	-
Petroleum	0	0	0	-
Expenditures	3,322	3,409	3,538	3.8%
Wages	1,798	1,769	1,880	6.3%
Non-wages	1,419	1,483	1,577	6.3%
Operations	618	586	566	-3.4%

5. Business-Related Law Reforms

5.1 Amendment to the Minimum Capital Requirement

The MoNE has recently announced a change to the company registration process according to which the MoNE has suspended implementing the condition of depositing a minimum capital requirement (MCR) of 25% of the total capital at the time of registration of new private limited liability companies (PLLC) as mandated by the 1964 Companies Law. Instead, newly registered PLLCs will have to conform to the minimum capital requirement within a year from the registration date. This allows new companies to operate and enjoy full company status and the backing of the Companies Law before fulfilling the MCR condition. In doing so, the MoNE aims at promoting investments through easing legal and capital requirements. Additionally, it seeks to enhance the oPt's respective rankings within the World Bank's Doing Business Reports.

5.2 Planned Amendments to the Commercial Agents Law

The MoNE, through collaboration with the USAID-funded ICI Project, seeks to propose an amendment to the Commercial Agents Law, which was issued in 2000. The law was passed to govern the dealings of commercial agents within the West Bank and the Gaza Strip and their suppliers. The intention to amend the Commercial Agent Law is to accord business laws in the oPt with international best practices and WTO standards and to address current flaws and shortcomings.

The problems with the existing law are numerous and can be highlighted by its inability to address or resolve many critical matters, including the rising share of non-registered business entities. This distorts competition between registered and non-registered businesses through tax evasion of the latter. Other drawbacks include the inability to provide tangible incentives for registering the agencies at the MoNE; letting unresolved matters of commercial agents making them feel prejudiced; and providing no legal protections for commercial agents.

Thus, through this initiative the MoNE seeks to update the law thereby answering to inefficiencies in its prevailing current version; better regulate commercial markets and protect commercial agents; and protect the local market and the consumers, among other objectives. Furthermore, the proposed law aims to protect the market from bad practices leading to monopolies. In specific, according to the Draft Law, the registration of a commercial agency is mandatory within six months from the date of execution in order to give the agent enough time to legalize all required documents. A commercial agency agreement may involve services and not only products, may be for a fixed or non-fixed term, may be an "agreement" or a "letter from the principal", and must detail any intellectual property rights related to the agency. A commercial agent must submit proof to the MoNE five years after the execution of the agreement that it is still valid, and the proof needs to be renewed every three years. The Draft Law also lists the procedures to register a commercial agency agreement at the MoNE and the involved fees as well as the penalties.

Once finalized, the Draft Law will be presented and discussed by the Council of Ministers before its submission through the PA legislative process.

5.3 Draft Palestinian Industrial Property Rights Law

The WTO Agreement on Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS) lays out minimum standards for many forms of intellectual property (IP) regulation as applied to nationals of other WTO members.¹⁹ The TRIPS Agreement was, in large part, a global codification of the Paris Convention for

the Protection of Industrial Property, and most of the precepts contained in the latter are reflected in the TRIPS Agreement. According to the WTO, the TRIPS Agreement is "an attempt to narrow the gaps in the way [IP] rights are protected around the world, and to bring them under common international rules."²⁰

Through a partnership with the USAID-funded ICI Project, the MoNE set to work on drafting a Palestinian Industrial Property Rights Law which would ensure that the Palestinian legislative regime was in compliance with international legal norms relating to intellectual property. This is a necessary step to prepare the oPt for integration into the international economy when the oPt gains autonomy over its trade policy. The protection of industrial property rights is a prerequisite for accession to the WTO and is a good policy to promote investment and technological transfer. In drafting the legislation, the MoNE drew upon the TRIPS Agreement, the Paris Convention, observations of the World Intellectual Property Organization (WIPO) as well as laws from other countries in the region including Jordan, Egypt, and Saudi Arabia.

The final Draft Palestinian Industrial Property Rights Law consists of 11 chapters. The first and last are to provide general and concluding provisions, while the 10th chapter deals with enforcement measures. The other 8 chapters provide substantive protections to trademarks, patents and utility models, industrial designs and models, new varieties of plants, trade secrets, geographical indications, integrated circuits, and trade names. The eight substantive categories reflect legal protections that are necessary to put the oPt in conformity with the TRIPS Agreement which is necessary for Palestinian accession to the WTO. These chapters were drafted in conformity with international legal norms and with an eye to emulating international best practices.

Indeed, prior to and immediately following Jordan's accession into the WTO in 2000, the Jordanian legislature passed a number of laws that implemented the same protection to intellectual property as envisioned in the Palestinian Draft Law.²¹ What is however present in the Jordanian legislative reforms but absent from the Draft Palestinian Industrial Property Rights Law is copyright protection as this issue is dealt with in a separate Palestinian Copyright Law. Currently in place in the oPt is the British Imperial Copyright Act of 1911, which was extended to cover Palestine in 1924. For obvious reasons, this law is very outdated and needs complete revision. Thus, the Director of the Library and Copyright Department of the PA Ministry of Culture, in cooperation with Jordanian legal experts, have prepared a new Draft Palestinian Copyright Law, which is at the Council of Ministers at the moment. The USAID-funded ICI Project experts have reviewed the Draft Law and concluded that it is good and adequate to the Palestinian needs in that regard. In addition, the Draft Law is fully compatible with the WTO's Agreement on TRIPS.

5.4 Draft Debt Resolution Law

There is no modern and uniform bankruptcy law in the oPt. The separate legal regimes that do exist in the West Bank and Gaza are long out of date and do not reflect present economic realities. In Gaza, the Gaza Strip (British Mandate) Bankruptcy Ordinance No. 3 of 1936 is the law applicable to bankruptcy cases. This was passed during the British Mandate for Palestine and has not been regularly updated with the effect that the law is now obsolete. In the West Bank, the Jordanian Commerce Law of 1966 regulates various commercial transactions and includes provisions regarding bankruptcy. However, due to the rapidly changing commercial landscape, this law too has proven insufficient. It is also desirable to have one uniform bankruptcy law for the whole territory. This

¹⁹ See TRIPS Art. 1(3).

²⁰ Intellectual property: protection and enforcement, World Trade Organization (2013) available at http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/agrm7_e.htm.

²¹ For a list of Jordanian legislation protecting Intellectual property see <http://www.wipo.int/wipolex/en/profile.jsp?code=JO> (accessed May 6, 2013).

processes, fast growth in trade in services, and trade liberalization among others) in order to allow for the effective integration of the Palestinian economy into the international multilateral trading system.

The main question which Palestinian authorities will need to answer before setting up a new trade regime will be to what degree Palestinian trade should be liberalized to benefit the economy. Needless to say, the future trade regime will need to take into consideration the WTO regulations and requirements (which the oPt will need to adopt during the accession negotiations) and the already existing bilateral trade agreements and the margins of flexibility provided by those agreements.

Abugattas-Majluf¹⁶ (2013) discussed several trade regimes that the Palestinian can undertake. Following is a discussion of two main issues which he raised: namely, tariff policy options and future trade relations with Israel. There are two main elements to consider for the tariff policy: the tariff level and the tariff dispersion (the differences in the levels of tariffs on different products). One possible option to approach is the neo-liberal one, which recommends uniform, minimum tariffs. From this perspective, the low level of protection will generate more trade to benefit from efficiency and stimulate competition. The World Bank, for example, recommends such a low and uniform tariff without specifying at what rate in the Palestinian context.¹⁷ On the one hand, a flat rate gives equal effective protection to all economic activities without prescribing a developmental path and being neutral to resource allocation in the economy. On the other, it simplifies custom administration and limits corrupt practices. In addition, the low level of protection will result in significant gains from increased trade.

An alternative to the neo-liberal approach is to use tariffs as an instrument of industrial policy. This method is recommended by UNCTAD, for instance.¹⁸ Many developing countries like the oPt maintain a tariff schedule with different levels of tariffs for different products in order to provide more protection for some economic sectors than for others, depending on the development objectives of the specific country. Since the Palestinian private sector is still underdeveloped, based on SMEs with low technology absorption capacity, such a tariff schedule can be utilized to establish a viable and vibrant productive structure. However, there are serious likely disadvantages in introducing a trade regime with high level of tariff dispersion to the Palestinian reality. First of all, this regime raises administration costs because of its sophistication. Second, the Israeli occupation has resulted in major distortions in the Palestinian economy which has failed to realize its competitive advantages. Thus, it will be very difficult if not impossible to determine which sectors and activities to protect. Making such a decision, however, increase the risk of further distorting the Palestinian economic structure.

During negotiations with the WTO, the PA will need to commit to bind tariffs so that they do not exceed a certain level in the future. In this regard, the World Bank recommends that the oPt binds all tariffs at the same level of the applied ones. However, the majority of developing countries have bound their tariffs at a level higher than the applied one in order to provide the possibility for some flexibility in the future. The PA should consider the tariff level bounds adopted by other developing countries with similar GDP per capita range as they will accommodate the needs of the Palestinian tariff schedule in developing local production.

Paris Protocol has established a customs union between the oPt and Israel; however, the status quo does not have to be perpetuated in the future setting of a Palestinian trade regime. The high dependence of Palestinian trade on Israel, the issue of labor market integration, and geographical proximity

necessitate special attention to be paid on the future Palestinian trade policy towards Israel. There exist three main options in this regard: a customs union, a free trade agreement, or a non-discriminatory trade policy. In the case of a customs union, the Palestinian state and Israel will have the same trade policy towards third parties. Such an arrangement will have several advantages for the Palestinian economy, including a deep integration with a larger and more advanced economy, a large export market, a large source of technology and knowhow, potential for outsourcing investment inflows, a clear trade policy providing guarantees to investors, a free market access, and simple administration of customs. However, the potential customs union also has some important drawbacks: complete loss of autonomy in the trade policy, the need for a revenue sharing mechanism, compromising existing free trade agreements with other countries, loss of tariff revenues, and no clear need for establishing borders.

The second possibility is a free trade agreement, which eliminates tariffs, import quotas, and preferences on most – if not all – goods and services traded between the partners. Similarly, free trade has advantages and disadvantages. To name a few benefits, it would preserve the Palestinian policy autonomy, the potential for outsourcing investment inflows, and an open regionalism and provide market access and full jurisdiction over borders. At the same time though, this trade regime option would require rules of origin, result in loss of tariff revenue and potential trade diversion, and will not necessitate harmonization of crucial regulation, subsidies, competition standards, and sanitary measures.

A third option for the future trade relations with Israel is pursuing a non-discriminatory trade policy (NDTP). This means that the PA would grant Israel the same treatment as it will grant any other trading partner with regards to tariffs and other trade regulations. This possibility also means that the PA will give no preferential treatment to any of its trading partners, annulling all existing trade agreements. Since this assumption is very unrealistic, Abugattas-Majful has left it out of the discussion and analysis.

4.7 The CGE Model: An Evidence-Based Policy-Making Tool

The Computable General Equilibrium (CGE) model is a highly realistic economic tool which models the behavior of all key economic agents including producers, consumers, workers, the government, and foreign trading partners in addition to the linkages among them. The preciseness of this model and the simplicity to use it allow economic policy-makers to conduct policy simulations by changing a policy variable, such as a change in the VAT rate or tariffs, in order to predict how it affects all economic agents before the actual policy has been put in effect. The CGE models are very rich in data and based on strong microeconomic foundations.

Currently a CGE model for the Palestinian economy is being built with technical assistance from the USAID-funded ICI Project through its subcontractor, EcoMod LLC. Six PA institutions will benefit from the model, including the MoNE, the PCBS, the Ministry of Finance, the Palestine Monetary Authority, the Ministry of Labor, and the Ministry of Planning. The model will allow Palestinian policy-makers to assess the impact on key economic agents and economic variables of planned policy changes based on the actual behaviors of Palestinian producers, consumers, workers, the PA, and foreign trading partners. In the context of highly limited policy-making space in the oPt, both the PA and donor countries need a user-friendly tool to assess the impact of both domestic PA and Israeli policies on the Palestinian economy. The constructed model will provide policy-makers with the economic costs or benefits of expected changes in policies in clear numerical terms ex-ante.

16 Abugattas -Majluf Luis (2013) «Trade Policy for Future Palestinian State: Toward sustainable Growth and Development».

17 <http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/GrowthStudyEng.pdf>

18 http://unctad.org/en/Docs/gdsapp2010d1_en.pdf

While the actual effect cannot be precisely determined a priori, the extent to which rising customs may lead to a price increase depends on the PA's ability to actually enforce the measure. Despite the PA's intensive effort to control the flow of goods at the entrance of main Palestinian cities, the lack of PA's clearance control at the Israeli ports or crossing corridors between Israel and the oPt might be restricting. However, under the assumption that the PA is able to implement the measure, the price rise is expected to occur in the short run due to the high local demand and the limited production capacity of local manufacturers. Yet, the price increase might diminish in the long run as a result of protecting the local industries from unfair competition (anti-dumping), and increase in the local supply (increase in the number of local firms), a scenario that might lead to enhance the industrial contribution to GDP and accordingly decrease unemployment.

4.3.2 MoNE Draft Trade Remedies Legislation

In cooperation with the USAID-funded Investment Climate Improvement (ICI) Project, the MoNE has started work on reviewing, reforming, and drafting trade remedies legislation for the PA. The draft legislation will be WTO-compatible and follow international and regional best legal practices. The first Draft Law was prepared in May 2013 and aims at addressing anti-dumping, subsidies, countervailing measures, and safeguards for the PA.

4.4 Trade Promotion Activities: PalTrade's Export Strategy Project

As a part of the Trade Diversification/Competitiveness Enhancement program launched in early 2012, the National Export Strategy (NES) project (July 2012-June 2013) has been initiated in full partnership between the MoNE and the Palestine Trade Center (PalTrade) and funded by the EU. The aim of the project is to enhance the oPt's export development and competitiveness in the global market.

The project is implemented with the assistance of the International Trade Centre (ITC), a joint agency of the WTO and the UN acting as the development partner for small business export success in developing countries. The mission of the ITC includes fostering sustainable economic development and contributing to achieving the Millennium Development Goals. In order to achieve the set goals, the NES project will adapt the ICT methodology which focuses on building awareness, enhancing policies, building enterprises' exporting capacity, and mainstreaming inclusiveness and sustainability in trade promotion and export development.

The project will result in the development and production of the NES document endorsed by the public and private sector in addition to containing an action plan and implementation framework for a period of 5 years which focuses on identified priorities for export development and competitiveness in the oPt. The document is expected to build the capacity of both the public and private sectors in order to successfully implement, manage, and ensure the sustainability of the NES. In specific, the project is expected to formulate a strategic vision and identify priorities and to foster a dialogue between the public and private sectors to support the mainstreaming of trade and the development of national export culture.

The current economic reality of the oPt requires that the NES defines a specific, targeted roadmap to redress the huge Palestinian trade deficit and overreliance on a single market for exports, namely Israel. The outcome of an effective implementation of this project is expected to reduce the oPt's dependence on foreign aid, increase the foreign exchange, and increase GDP per capita.

The initiative will rely heavily on the participation of all beneficiaries including the National Export Council, the institutions related to the trade support network, producers, manufacturers, exports, ministries, and policy-makers. Since the beginning of the year, PalTrade has conducted several thematic (trade logistics, access to finance, trade information, and quality of management) and

sector (ICT, fruits and vegetables, footwear and leather, tourism, and textile and garment) consultations with the relevant stakeholders to assure the participatory approach of the project.

4.5 Update on Status with the WTO: The Minister of National Economy's Participation in the WTO Arab Consultation Forum in Jordan

On 11 February 2013 the WTO and the Economic Policy Development Forum (EPDF) organized the WTO-Arab Consultation Forum in Jordan under the patronage of King Abdullah II. The forum was attended by Pascal Lamy, WTO Director General, and Talal Abu-Ghazaleh, EPDF's Chairman and member of the WTO Expert Panel for Defining the Future of World Trade. The Palestinian Minister of National Economy Dr. JawadNaji also participated in the Arab Consultation Forum. He thanked the WTO for its support in preparing the Palestinian economy to join the global trade system, underlying the considerable progress that has been made by the private and public sector in preparing the oPt for accession into the WTO. The Minister, however, also discussed the numerous obstacles faced by the PA in carrying out the development process, including the occupation, the withholding of customs revenues, and the failure of donors to respect their commitments. Dr. JawadNaji took the opportunity to invite on behalf of the PA Lamy Pascal to visit the oPt and meet the respective officials. The WTO Director General expressed readiness to continue providing technical assistance to the PA. As a step towards accession to the WTO, the oPt was invited to participate as an observer at the next conference of the WTO at the end of 2013.

4.6 The PA Discusses Options for Future Trade Policies

In March 2013, the Palestinian National Task Force and Technical Advisory Team on the WTO discussed a draft paper prepared by Luis Abugattas-Majluf on options for a future Palestinian trade policy. In the ongoing reality of the occupation, the Palestinian trade regime has been determined and perpetuated by the Paris Protocol, which de facto imposed the Israeli trade regime on the Palestinian economy, without taking into consideration the Palestinian stage of development and future developmental needs. Once the Palestinian authorities have the required sovereignty to establish an independent Palestinian trade regime, policy-makers will face major challenges in devising a regime which permanently replaces the interim arrangements under the Paris Protocol, assuring the transformation of the economy and its sustainable growth and improving the general welfare of the Palestinian population.

According to Article III of the Paris Protocol, "the Israeli rates of customs, purchase tax, levies, excises and other charges, prevailing at the date of signing of the Agreement, as changed from time to time, shall serve as the minimum basis for the Palestinian Authority. The Palestinian Authority may decide on any upward changes in the rates on these goods and exceeding quantities when imported by Palestinians to the Areas". An exception to this rule is motor vehicles and goods in Lists A1, A2, and B (including food products produced in Jordan, Egypt, and other Arab and Islamic countries and equipment necessary for development). As a result of the numerous trade agreements which it has signed, in 2012 the average most-favored nation (MFN) tariff which Israel applied was 7% with about 55% of tariffs lines being duty free. The average MFN tariff applied to non-agricultural products was as low as 4.2%, while the MFN tariff for agricultural products averaged 24.5% because of protectionist policies.

The trade policy regime will need to embed the overall development strategy in such areas as human resources capacity building, innovation, private sector enhancement, business climate improvement, competition enforcement, and infrastructure advances. At the same time, the new trade regime will need to take into consideration the realities of the global economic environment (acceleration of technological change, increasing fragmentation of production

KarimNashashibi, a former IMF economist and economic adviser to Salam Fayyad, provided a conservative estimate of 200 million USD per year.¹² The Palestinian Economic Council for Development and Reconstruction (PECDAR), meanwhile, calculates the annual loss at 450 million USD. In the same vein, in 2012 IMF calculated that a 5% increase in clearance transfers would decrease the PA's budget deficit by 75 million USD.¹³

The ongoing severe financial crisis within the PA has forced the PA to seek mechanisms through which to reduce the fiscal leakage in order to improve its revenues. Nonetheless, in late June 2012 the Palestinian Prime Minister Salam Fayyad and the Palestinian Minister of Finance Nabil Qassis met with the Israeli Finance Minister Yuval Steinitz. The two sides discussed a number of procedures to reduce the fiscal leakage. However, the full text of the agreement has not been disclosed; only a press release by the Israeli Finance Minister and a brief news report by the Palestinian government spokesperson were made available. The Israeli press release stated that the objective of the suggested arrangements is introducing mechanisms to facilitate the movement of goods between Israel and the PA, highlighting that efforts from both sides are needed to reduce illegal trade and tax evasion.¹⁴ Below are some of the terms of the initially suggested arrangements:

- Tax calculations and reduction of undocumented trade: As of January 2013, taxes which Israel collects on behalf of the PA are supposed to be calculated based on the actual rather than reported transfer of goods. This improvement will be achieved through increased information sharing between tax authorities on both sides. In specific, officials from the PA Ministry of Finance will be granted access to a computerized database in order to identify Palestinian traders who clear their imports via Israeli trading companies. Other measures such as electronic tagging will be taken to restrain smuggling and tax evasion on transferring goods to the oPt. For example, containers shipped to Israeli ports will be sealed by electronic locks and will be taxed once they arrive to the oPt and not at the Israeli ports. These locks allow the monitoring of goods even when the containers have been opened;
- Palestinian bonded areas: Palestinians have been facing numerous economic distortions, including lack of access to imported goods, extra charges for inland transportation to storage warehouses, stolen and damaged items, and prolonged checks and deliberate delays by Israeli authorities when clearing customs in the Israeli bonded areas. The new agreement provides for the PA to establish Palestinian bonded areas at crossings between Israel and the West Bank to reduce inconveniences in order to facilitate imports from abroad and reduce costs;
- Laying a fuel pipeline: According to the new agreement, a fuel pipeline will be established from Israel and directly linked to the PA areas. This development will put an end to the current practice of using trucks to transport fuel into the oPt. The construction of the pipeline will result in environmental benefits in addition to reducing the costs and thus import prices. On the other hand, the Paris Protocol allows the PA to import petroleum products from Jordan and Egypt although since 1994 petroleum products have been brought into the oPt exclusively from Israel at higher prices. The construction of this pipeline will terminate the possibility for importing fuels from third countries in the future as well.

4.3 Trade Remedies

4.3.1 Recent Council of Ministers' Decision on Anti-Dumping Import Duties

On 12 March 2013 the PA Council of Ministers adopted an anti-dumping decision that imposes additional tariff duties of up to 35%. The additional custom duties apply to final goods that are either directly or indirectly imported and considered

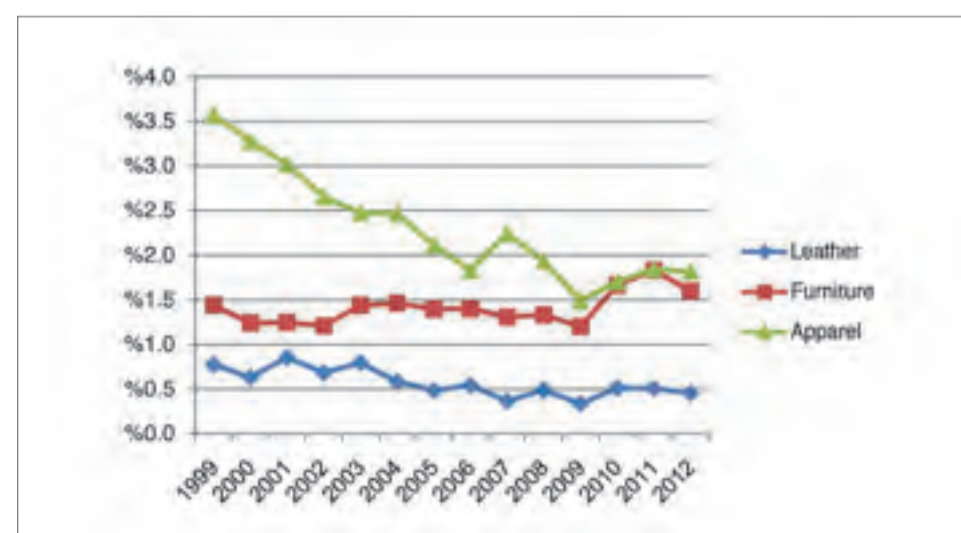
to be dumped into the Palestinian market. These goods are mainly imported from China and include shoes, furniture, and certain aluminum products, and apparel. The Ministry of National Economy (MoNE) has published a list of 212 products that are applicable to the new custom rates, which are generally as follows: 24-27% for shoes, 15-20% for furniture, 8-16% for aluminum, and 8-15% for apparel. These new rates became valid on 1 May 2013 and are levied based on the actual assessment of shipments rather than the declared import value. This new anti-dumping measure complies with the Customs and Excise Law No. 1 of 1962 that is currently in force in the West Bank, the Paris Protocol, which set Israeli tariff rates as a minimum base for the PA.

The stated objective of the new anti-dumping measure is to protect the Palestinian industrial sector mainly with regards to producing the aforementioned items. Historically, shoe and furniture manufacturing have represented the main manufacturing activities in the oPt up until the early 1990s, a period in which the Palestinian manufacturing sector evolved to serve the Israeli market. However, the market share of these products, either locally or in Israel, started to decrease as Israel liberalized its trade, allowing the import of low value added products in return for a greater international market access for its high-tech products.

Imposing the anti-dumping duties has been met with mixed feelings. Specifically, many opponents argue that it would lead to a price increase, adding extra burden over the shoulders of low-income households. This argument is based on the price differences between the import price and the local price of the aforementioned products. Others also argue that raising customs would increase indirect imports via Israeli middlemen as a means of evading the customs rise, leading to a greater dependence on Israel.

On the other hand, proponents of the new law suggest that it would help protect important industries that have employed more than 30,000 Palestinians in the past decade. Employment data published by the PCBS support this argument, especially with regards to the leather and apparel sectors. Figure 4 below illustrates that the employment contribution of these two sectors has witnessed a declining trend in the 1999-2012 period, reflecting a decrease in the production activities. In fact, during the same period, the number of workers in the two sectors decreased from 25,000 to 19,700 workers. Meanwhile, the employment share of the furniture sector decreased until 2002 and started to pick up after and even accelerated in the past three years. Still, it is reasonable to argue that applying anti-dumping measures is vital for the furniture sector to continue growing.¹⁵

Figure 4: Employment Share of Leather, Furniture and Apparel, 1999-2012



Source: PCBS

12 <http://www.ft.com/intl/cms/s/095/f77d306-df611-e1-baa500144-feab49a.html#axzz2SaYXbWwSg>

13 <http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2012032112/.pdf>

14 <http://www.financeisrael.mof.gov.il/FinancIsrael/Docs/En/pressReleases/20120801.doc>

15 Employment data on the aluminum sector are not readily available.

Table 10: Quarterly Registered Foreign Trade Data¹⁰ on Goods and Services in Million USD, Q1 2011-Q4 2012**

Indicator	2011				year 2011	2012				year 2012	Q42012-/Q42011/ growth
	Q1	Q2	Q3	Q4		Q1	Q2	Q3	Q4		
Commodity imports	1,029.9	1,077.4	1,092.0	1,021.8	4,221.1	1,019.5	1,109.2	1,053.0	1,036.5	4,218.2	1.4%
Service imports*	27.1	28.8	26.9	17.4	100.2	33.8	36.4	34.7	***	***	n/a
Commodity exports	162.2	161.3	205.3	190.8	719.6	182.5	185.2	178.0	193.4	739.1	1.4%
Service exports*	32.6	39.6	38.2	37.5	147.9	32.1	32.8	31.8	***	***	n/a

Source: MAS Economic and Social Monitor 32

* With Israel only

** Data are subject to modifications.

*** Missing data from the Israeli side

4.2 New Trade-Related Arrangements: Talks with Israel to Amend Clearing Procedures in the Paris Protocol

The legal framework for Palestinian trade was established in 1994 by the "Protocol on Economic Relations between the Government of the State of Israel and the P.L.O, representing the Palestinian People", which is referred to as the "Paris Protocol". An important article of the protocol discusses the collection of taxes. It is stated that each party has the right to collect all direct and indirect taxes paid within its territorial jurisdiction. The absence of PA's border control over flow of goods entails that the Palestinian clearance revenue will be collected by Israel and transferred to the PA on monthly basis.

Generally, clearance revenues that Israel collects on behalf of the PA involve mainly three types of payments:

- Direct taxes, including income tax on wage of Palestinians who work in Israel and the Israeli settlements in the West Bank: According to the Paris Protocol, Israel shall transfer to the PA 75% of the income taxes collected from Palestinians from the West Bank and the Gaza Strip employed in Israel and the full amount of income taxes collected from Palestinians employed in the settlements;
- Indirect taxes on purchases from Israel: According to Article (6) of the Paris Protocol, the Israeli tax administration shall collect VAT and other indirect taxes and transfer them to the PA after deducting 3% to cover the administrative costs incurred by Israel. The conditions to handle the clearance procedures between the Israeli and Palestinian tax departments are based on clearing invoices as verification documents. Representatives of the two sides are meant to meet on the twentieth day of each month to present to each other a list of invoices submitted for tax rebate. The clearance claims have to be settled within six days from the meeting;
- Customs and indirect taxes on imports: Under Paragraph 15 of Article (3) of the Paris Protocol, the clearance of revenues from all import taxes and levies between Israel and the PA will be based on the place of final destination. Moreover, tax revenues will be allocated to the PA even if the importation was carried out by Israeli importers as long as the final destination is explicitly stated in the import documentation as the oPt for transactions between the oPt and the international market via Israel.

Currently, due to the significant and mounting trade deficit, as explained above, especially with Israel, clearance revenues make up an important source of revenue for the PA. Table 11 exhibits the data on the different types of the

clearance revenues, which also include the fuel tax. Clearance revenues clearly constitute a significant share of the Palestinian GDP rising from 18% in 2008 to 22% in 2012 and an average of two-thirds of the PA revenue (excluding international aid).¹¹

Table 11: Clearance Revenues in Million USD, 2008-2012

Item	2008	2009	2010	2011	2012
Customs tax	368.3	386.6	434.2	503.7	512.7
VAT	385.3	336.5	379.7	452.5	483.4
Purchase tax	3.6	3.7	3.8	0	3.9
Fuel tax	344.3	358.3	437.4	456.8	456.6
Income tax	0	15.4	0.4	8.3	2.3
Others	20.8	2.6	3.2	1.9	0
Clearance revenues as % of GDP	18%	16%	22%**	23%**	22%**
Total*	1,137	1,090	1,233	1,489	1,583

Source: PA's Ministry of Finance

* There is a slight difference between the total clearance revenues and the total sum of the items because the total revenues are on cash basis and the components are on commitment basis.

** GDP for 2010, 2011, and 2012 is in fixed prices.

The specific arrangements of the Paris Protocol have allowed a significant fiscal leakage for the Palestinian side. The PA usually incurs financial losses since it does not recover all indirect taxes paid by Palestinians in the West Bank and the Gaza Strip on goods they consume. The lack of any PA control over the crossing corridors between the West Bank and Israel produces imports or purchases from Israel that are not accounted for, except for fuel, and therefore generates tax loss. Also, to avoid shipment clearance delays, Palestinians importers tend to engage in indirect imports via Israeli intermediaries. In addition, to minimize custom payment and income tax payment, Palestinian importers tend to underestimate the value of imports, leading to tax revenue losses.

There are no precise calculations on the size of the fiscal leakage. However, various sources agree that the amount is highly significant. For example,

¹⁰ Data only documented in clearing accounts and bills.

¹¹ MAS Economic and Social Monitor 29

This major increase of 279.3 million USD happened as a result of a rise in the deficit in the trade balance of goods and services of 343.1 million USD (more discussion on export and import changes is carried out in the following section).

Meanwhile, net income transfers decreased by 13.4 million USD (or 4.7%), and the net current transfers rose by 77.3 million USD (or 29.5%). The surplus in the income balance (compensations of employees and investments income) was mostly driven by a surplus in the compensation of employees working in Israel which reached 236.9 million USD. The received investment income of 29.8 million USD was mainly the result of interest received on Palestinian deposits in banks abroad. At the same

time, donors' current transfers accounted for 27.6% of the total value of receipts from abroad (current transfers).

The surplus in the capital and financial account of 633.9 million USD resulted from the surplus in the financial account (direct investments, portfolio investments, other investments, and reserve assets) of 568.9 million USD. In Q4 2012 the net capital and financial account increased by as much as 32.8% compared with the corresponding quarter of 2011 and decreased by 3.2% compared with the previous quarter. The rise with 156.7 million USD from Q4 2011 occurred as a result of the 167.8 million USD increase in the financial account surplus and a 11.0 million USD decrease in the capital account surplus.

Table 9: Balance of Payments: Current Account in Million USD

Item	2011	2012		Q42012-/Q42011/ growth
	Q4	Q3	Q4	
1. Trade balance of goods and services	-927.6	-1,316.2	-1,270.7	37.0%
Net goods	-855.8	-1,232.0	-1,159.3	35.5%
Net services	-71.8	-84.2	-111.4	55.2%
2. Balance of income	287.0	279.1	273.6	-4.7%
Workers' remunerations received from abroad	279.9	269.4	258.4	-7.7%
Investment income received from abroad	28.6	32.1	29.8	4.2%
Income paid abroad	-21.2	-22.4	-14.7	-30.7%
3. Balance of current transfers	261.8	364.5	339.1	29.5%
Net transfers to the government	100.3	129.2	69.2	-31.0%
Net transfers to other sectors	235.1	308.8	323.2	37.5%
Transfers paid abroad	-73.6	-73.5	-53.3	-27.6%
4. Balance of current account (13+2+)	-378.8	-672.6	-658.1	73.7%
5. Net capital and financial account	477.2	614.1	633.9	32.8%
Net capital transfers	76.1	81.4	65.1	-14.5%
Net financial account	401.1	532.7	568.9	41.8%
Net direct foreign investment	92.2	69.3	42.7	-53.7%
Net portfolio investment	-34.7	22.6	2.6	
Other net investment	454.0	478.0	521.8	14.9%
Change in reserve assets	-110.4	-37.2	1.7	

Source: MAS Economic and Social Monitor 32

4. Foreign Trade

4.1 Trade Data

The total value of registered exports of goods equaled 193.4 million USD in Q4 2012, which marked an increase of 8.7% from the previous quarter and a 1.4% increase relative to the corresponding quarter of 2011 (Table 10). Meanwhile, the total value of imports of goods reached 1,036.5 million USD, a minor decrease of 1.6% from Q3 2012 and a growth of 1.4% from Q4 2011. This major difference in the value of exports and imports resulted in a persisting trade deficit in goods

of 843.1 million USD. Trade data on service are not readily available yet.

On an annual basis, in 2012 exports of goods exceeded the 2011 level by 2.7% reaching 739.1 million USD, while imports of goods declined by only 0.07% reaching 4,218.2 million USD. These figures translate into a trade deficit in goods of 3,479.1 million USD, compared with 3,501.5 million USD in 2011.

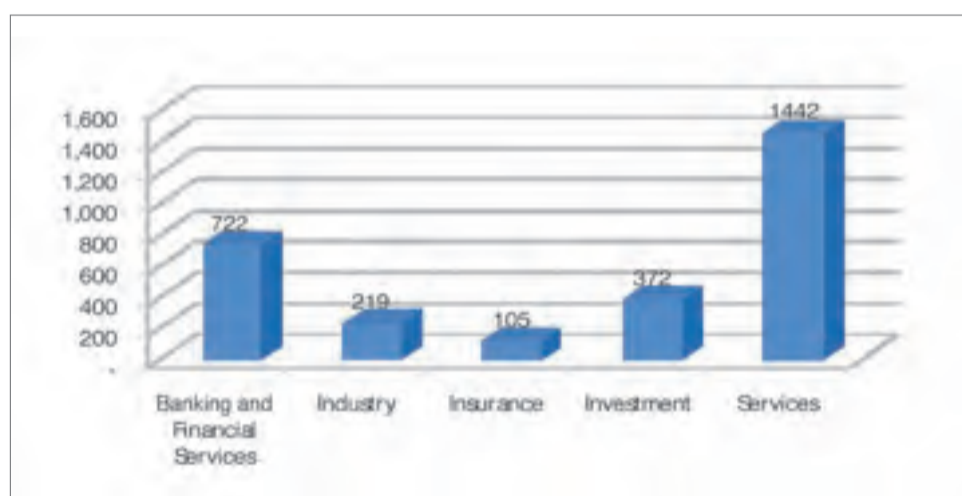
2.2 The Palestine Stock Exchange (PEX)

This section discusses the most important financial indicators of the Palestine Stock Exchange (PEX), including liquidity indicators and the degree of concentration. The number of companies listed on the PEX did not change from the last quarter such that it remained at 48 companies. According to the economic activities, there are 9 banking and financial services companies, 11 manufacturing companies, 7 insurance companies, 8 investment companies, and 13 services sector companies⁶. Meanwhile, the share of market capitalization⁷ on the PEX was 28% in 2012, 32% in 2011, and 29% in 2010.

To measure liquidity, the turnover rate⁸ is used which reached 10% for the year 2012, while it was 13% in 2011. The turnover rate per sector was as follows: 12% in the banking and financial services sector, 11% in the investment sector, 9% in the services sector, 8% in the insurance sector, and 6% in the industrial sector. Regarding the degree of concentration⁹, the five largest companies held the majority of shares at 78% of the total value of traded shares in 2012. These companies were the Palestinian Telecommunications Group (PalTel) with a 37% share, Bank of Palestine (BoP) with a 19% share, the Palestine Development and Investment Company (PADICO) with an 11% share, Wataniya Palestine Mobile Telecommunications Company with a 6% share, and Palestine Islamic Bank with a 5% share.

Figure 1 below shows the distribution of listed shares by sector. The total market value of the listed shares for Q4 2012 stood at 2,859 million USD, a 3% increase compared with the corresponding quarter of 2011. Regarding the value of traded shares by sector, 46% of traded shares were from the services sector, 31% from the banking and financial services sector, and 15% from the investment sector.

Figure 1: Value of Shares Listed on the PEX by Sector in Million USD, 2012



Source: The Palestine Stock Exchange

Figure 2 below shows the value of traded shares during Q3 and Q4 2012. The value of traded shares for 2012 reached 273 million USD which is a 25% decrease from 2011. Additionally, the number of shares traded on the PEX in 2012 totaled 147 million shares, marking a 20% decline when compared with 2011.

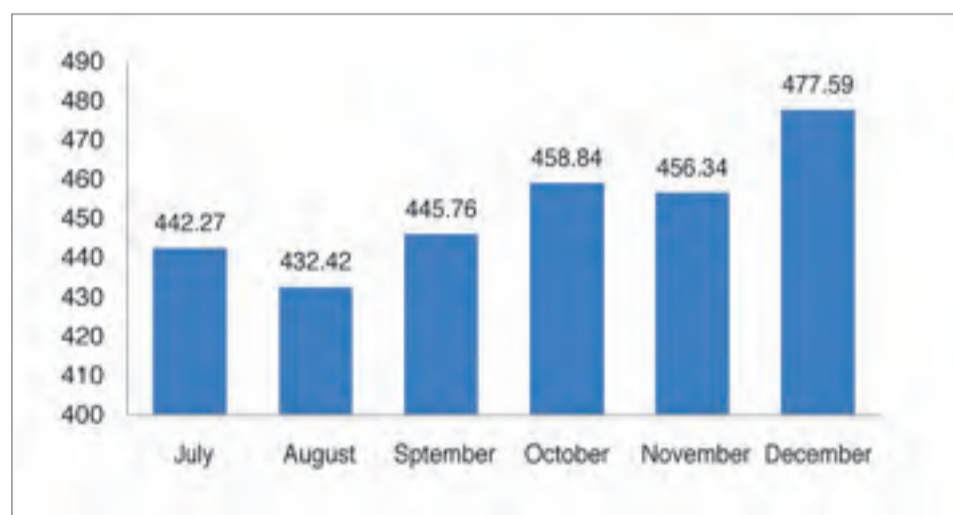
Figure 2: Value of Shares Traded on the PEX in Million USD, Q3 & Q4 2012



Source: The Palestine Stock Exchange

Finally, the Al-Quds index closed down at 477.59 points at the end of Q4 2012 (Figure 3). In that quarter the index increased by 0.66 points, or 0.1%, when compared with the corresponding quarter of 2011. Additionally, it increased by 31.83 points, or 7.1%, when compared with the previous quarter.

Figure 3: Al Quds Index Trading Monthly Average Points, July-December 2012



Source: The Palestine Stock Exchange

3. Balance of Payments: Current Account, Investment Account

Table 9 below exhibits the components of the Palestinian balance of payments in Q4 2012, which is compared against the previous quarter and the corresponding quarter of 2011. The current account deficit (goods, services, income, and current transfers) in Q4 2012 totaled 658.1 million USD, which amounted to 24.2% of nominal GDP during the same period. While the current deficit declined by 2.2% compared with the previous quarter, it increased by the significant 73.7% from the corresponding quarter of 2011.

6 http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/Monitor%203120%English_1.pdf

7 This indicator is used to measure the importance and role of the financial market in an economy. It is calculated by dividing the market value of shares listed on the market to GDP at current prices. This indicator is calculated for the entire year rather than for quarters.

8 This indicator calculates the volume or value of shares traded on a stock exchange during a day, a month, or a year.

9 This indicator is used to measure the influence of some large companies on changes in the stock market indices, especially the stock prices. The influence is measured by calculating the contribution of the top five or ten companies to the value of shares traded on the stock market.

Table 7: Distribution of Credit Facilities by Private Sector Economic Activity, Q1 2011-Q4 2012

Sector	2011				2012				Q42012-/Q42011/ growth
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	
Real estate and construction	16.4	16.2	16.5	16.6	21.4	21.3	21.4	21.1	27.1%
Land development	3.7	1.2	0.9	1.0	1.0	1.0	1.2	1.5	50%
Mining and industry	12.8	12.4	12.0	12.3	10.5	10.4	8.9	6.2	-49.6%
Internal and external trade	19.1	20.9	20.5	20.0	21.2	21.0	20.8	18.0	-10%
Agriculture and livestock	2.2	1.3	1.3	1.4	1.8	1.2	1.2	1.3	-7.14%
Tourism, hotels and restaurants	2.4	2.1	2.1	2.0	2.1	2.1	2.0	2.1	50%
Transport and communications	1	1	1.1	1.0	0.8	0.9	0.8	0.8	-20%
Other services	20.5	16.1	15.6	12.0	11.3	10.5	9.6	9.6	-20%
Financing investment through equity and financial instruments	2.4	2.9	2.8	2.7	2.6	2.1	2.4	2.2	-18.5%
Financing car purchase	4.3	4.1	4.7	4.8	4.0	4.1	4.3	4.1	-14.58%
Financing consumer commodities	7.7	13.9	15.1	17.0	16.5	18.8	20.2	28.0	64.7%
Other	7.5	7.9	7.4	9.2	6.7	6.6	7.1	5.1	-44.6%
Total Facilities (millions)	2,238.4	2,381.6	2,428.2	2,451.9	2,536.1	2,644.6	2,713.7	2,791.8	13.9%

Source: Palestine Monetary Authority

Liabilities: At the end of Q4 2012, public deposits in the oPt banks made up the majority of liabilities at 76.4 % amounting to 7,484.1 million USD. Public deposits were composed of resident deposits at 88.5%, followed by public sector deposits at 8.3%, and non-resident deposits at 3.2%, as presented in Table 8 below. In terms of type of deposits, current deposits comprised 39.9% of total deposits, followed by time and saving deposits with a 30.1% share.

Table 8: Distribution of Public Deposits in Million USD, Q1 2011-Q4 2012

	2011				2012				Q42012-/Q42011/ (%) growth
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	
By type of depositor									
Public sector	695.0	556.3	522.8	584.5	566.1	515.9	566.4	620.2	6.1
Resident private sector	6,053.0	6,204.3	6,095.6	6,192.3	6,276.1	6,180.6	6,409.2	6,621.3	6.9
Non-resident private sector	180.7	189.8	202.1	195.7	203.2	215.0	225.2	242.6	24.0
By type of deposit									
Current deposit	2,762.3	2,755.8	2,736.8	2,773.0	2,746.1	2,691.0	2,894.8	2,984.4	7.6
Time deposit	2,273.2	2,219.6	2,134.5	2,172.4	2,200.9	2,122.4	2,167.6	2,234.9	2.9
Saving deposit	1,893.2	1,975.0	1,949.2	2,027.1	2,098.4	2,098.1	2,138.4	2,264.8	11.7
Total (millions)	6,928.7	6,950.4	6,820.5	6,972.5	7,045.4	6,911.5	7,200.8	7,484.1	7.3

Source: Palestine Monetary Authority –The consolidated balance sheet for banks

2. Financial Sector

2.1 Banking Sector

This section discusses recent changes in the banking sector in terms of credit facilities (loans) and liabilities (deposits). At the end of Q4 2012, there were a total of 17 banks operating in the oPt with 232 branches: 7 local and 10 foreign ones.⁴ This comes after the merger of two local banks, Alrafah Microfinance Bank and the Arab Palestinian Investment Bank, forming the National Bank. Of the 232 branches, 121 are local banks and the remaining 111 are foreign.

Net total assets of banks in Q4 2012, as Table 6 shows, increased by 5.4% when compared to the previous quarter (Q3 2012) and by 7.6% when compared to the corresponding quarter of 2011 (Q4 2011). Direct credit facilities (loans), which amounted to 40% of total assets, remained nearly unchanged compared with the previous quarter but increased by 16.8% from the corresponding quarter of 2011. This growth can be attributed to the increase in facilities granted to the PA due to its financial difficulties.

Direct Credit Facilities: Total direct credit facilities in Q4 2012 amounted to 4,121.6 million USD, representing an increase of 9.7% when compared with the previous quarter. Also, direct credit facilities constituted 42.1% of the oPt banks' total assets in Q4 2012, an increase of 1.7 percentage points from the previous quarter.⁵ This is mainly attributed to the increase in facilities granted to the PA by about 301.2 billion USD. Table 6 below breaks down direct credit facilities by type of beneficiary in which the resident private sector accounted for 65% in Q4 2012, whose share has risen for all quarters throughout the 2011-2012 period. The public sector comes second (34%), while the non-resident private sector accounts only for 1% with a decreasing trend. However, in terms of type of facility, loans accounted for the majority of credits at 70.4%, followed by overdrafts at 29.3%, and lease and financing at 0.3%. In terms of beneficiaries, Table 6 also demonstrates that resident private sector loans made up the majority of direct credit facilities comprising about 65% of total facilities.

Table 6: Distribution of Direct Credit Facilities Portfolio in Million USD, Q1 2011-Q4 2012

	2011				2012				Q42012/ - Q42011/ (%) growth
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	
By Beneficiary									
Public sector	916.7	1,118.1	856.4	1,108.9	1,121.0	1,203.4	1,114.9	1,406.6	26.8
Resident private sector	2,116.8	2,256.2	2,303.8	2,318.2	2,419.0	2,526.2	2,589.2	2,671.7	15.2
Non-Resident private sector	61.3	60.5	55.0	55.7	54.5	54.0	52.3	43.3	-22.2
By type of facility									
Loans	2,169.7	2,316.2	2,347.1	2,496.0	2,526.1	2,665.1	2,785.0	2,901.9	16.3
Overdraft	918.2	1,111.1	860.6	978.8	1,060.2	1,110.0	961.9	1,209.4	23.6
Lease financing	6.9	7.5	7.5	8.0	8.2	8.5	9.5	10.3	28.8
Total	3,094.8	3,434.8	3,215.2	3,482.8	3,594.5	3,783.6	3,757.4	4,121.6	18.3

Source: Palestine Monetary Authority – The consolidated balance sheet of banks.

Table 7 below illustrates credit facilities by economic activity, which shows that the consumer finance overtook the real estate and construction sector from last quarter, making up the largest share of direct credit facilities at 28.0%, while the latter stood at 21.1%. Internal and external trade dropped by 2.8 percentage points to reach 20.8%. It is striking to note that the consumer financing portfolio

has maintained its spiking trend throughout the past two years; it increased from the low 7.7% in Q1 2011 to reach the significantly higher value of 28% by Q4 2012. On the other hand, decreasing trends in loan origination continue to be seen in the mining and industry sector which constituted 6.2% of credit facilities in Q4 2012, a drop by 48% in Q1 2011.

⁴ http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/Monitor%203120%English_1.pdf

⁵ Unlike macroeconomic indicators, the banking indicators do not clearly follow a cyclical pattern (see Table 6). therefore, our comparison is basically referenced to the previous quarter.

1.5 Production Sectors

Table 4 below shows the GDP share of the main industrial sub-sectors: mining and quarrying, manufacturing, electricity, and water. It is clear that the manufacturing sector is the main contributor with a 9.7% share of GDP, followed by electricity, mining and quarrying, and water. When looking at the growth rate of the manufacturing sector

during Q4 2012, its share grew by 5.3% relative to the corresponding quarter of 2011. Regarding the growth rate of the other industrial sub-sectors, Table 4 illustrates that the share of the electricity sector declined by 13.3%, while the share of mining and quarrying decreased by 0.3%, and the share of the water sector remained the same.

Table 4: GDP Share of the Productive Sectors, Q1 2011-Q4 2012

Economic activity	2011					2012					Q42012-/Q42011/ growth
	Q1	Q2	Q3	Q4	Annual	Q1	Q2	Q3	Q4	Annual	
Mining and Quarrying	0.9	0.6	0.8	0.8	0.8	0.8	0.7	0.7	0.6	0.7	-0.3%
Manufacturing	10.1	10.5	9.4	9.4	9.9	9.4	9.6	9.8	9.9	9.7	5.3%
Electricity, gas, steam and air conditioning	1.4	1.4	1.4	1.5	1.4	1.5	1.4	1.5	1.3	1.4	-13.3%
Water supply, sanitation activities and waste management and treatment	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0%
Mining, manufacturing, water and electricity	12.5	12.6	11.7	11.8	12.2	11.8	11.8	12.1	11.9	11.9	0.8%

1.6 Services Sector

It is important to note that, unlike in many service-based economies, the Palestinian services sector is driven by traditional sectors, which are mainly composed of internal trade services (whole sale and retail activities) and public services. Specifically, Table 5 below shows that about 65% of the services contribution is achieved by these sectors by the end of Q4 2012. This share is similar to the corresponding quarter in 2011. The picture is different with regards to modern and more dynamic sectors: finance and insurance, information and communication, real estate activities, professional, scientific and technical activities, and administrative and support service activities. Table 5 also

illustrates that these sectors together constitute 22% of the entire services sector, half of which is contributed by the telecommunication services, a sector characterized by a monopolistic structure. Nevertheless, the Q4 2012 GDP share of the modern sectors declined by 17% relative to the previous corresponding quarter. Yet, while the service share of GDP in Gaza (62%)³ is slightly greater than in the West Bank (56%), differences in public sector dominance of the services between the two regions is rather stark. In Gaza, the service sector is basically driven by the public sector, amounting to 60%, which is double the share of the public sector in the West Bank.

Table 5: Percent Contribution of the Services Sector to GDP, Q1 2011-Q4 2012

Economic activity	2011					2012					Q42012-/Q42011/ growth
	Q1	Q2	Q3	Q4	Year	Q1	Q2	Q3	Q4	Year	
Wholesale and Retail Trade, Repair of Motor Vehicles and Motorcycles	13.7	13.8	14.6	14.3	14.1	14.4	14	13.9	13.7	14.0	-4.2%
Transportation and Storage	1.9	1.8	1.9	1.9	1.9	2	1.9	1.8	1.6	1.8	-15.8%
Financial and Insurance Activities	3.4	3.2	3.2	3.2	3.3	3.3	3.1	3.2	3.3	3.2	3.1%
Information and Communication	6.7	6.8	7.2	6.8	6.9	7	6.7	7.1	6.8	6.9	0.00%
Accommodation and Food Service Activities	0.6	0.6	0.6	0.8	0.7	0.6	0.7	0.7	0.7	0.7	-12.5%
Real Estate Activities	4	3.6	3.7	3.5	3.7	4.3	3.6	4	4.6	4.1	31.4%
Professional, Scientific and Technical Activities	1.1	1.1	1	1	1.1	1.1	1	0.9	1.3	1.1	30%
Administrative and Support Service Activities	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.6	0.5	0.7	0.5	0.6	0.00%
Education	7.3	7.3	7.5	7.4	7.4	8	7.8	7.1	8.4	7.8	13.5%
Human Health and Social Work Activities	3.4	3.4	3.3	3.4	3.4	3.7	3.5	3.3	4.0	3.6	17.6%
Arts, Entertainment and Recreation	0.6	0.6	0.5	0.5	0.6	0.6	0.5	0.6	0.5	0.5	0.00%
Other Service Activities	1.6	1.5	1.5	1.5	1.5	1.7	1.5	1.6	1.6	1.6	6.7%
Public Administration and Defense	13.2	12.5	12.6	11.9	12.6	12.1	11.6	12.2	11.6	11.9	-2.5%
Total Service Share	58	56.7	58.1	56.7	57.4	59.4	56.4	57.1	58.6	57.8	3.4%
Real GDP	1527.2	1629.1	1618.6	1646.5	6419.4	1601.7	1754.5	1707.9	1733.2	6797.3	5.3%

Source: MAS Economic and Social Monitor 32

³ The 2012 share of service is in Gaza is lower than in previous years, mainly in 2010. this can be attributed to increase in construction share of GDP.

Table 2: Expenditure on GDP in the oPt in Million USD, Q1 2011-Q4 2012 (Constant Prices, Base Year 2004)

Item	2011					2012					Q42012-/Q42011/ growth
	Q1	Q2	Q3	Q4	Year	Q1	Q2	Q3	Q4	Year	
Final consumption expenditure	1,999.0	1,892.1	1,944.9	1,913.5	7,749.5	2,125.50	2,213.6	2,223.0	2162.0	8724.1	13%
Household final consumption expenditure	1,486.2	1,381.3	1,453.2	1,392.3	5,713.0	1,602.50	1,602.6	1,679.7	1552.0	6436.8	11.5%
Government and non-for profit organization final consumption expenditure	512.80	510.8	491.70	521.2	2,036.5	523.00	611.00	543.3	610	2287.3	17%
Investment (Gross capital formation)	264.1	309.5	254	239.2	1,066.8	232	297.4	264.9	279.7	1074.0	16.9%
Buildings	232.5	307.4	255.4	255.5	1,050.8	237.6	325.1	282	276.1	1120.8	8.1%
Non-buildings	69.8	59.4	54.1	53	236.3	55.1	61	59.6	56.5	232.2	6.6%
Changes in inventories	-38.2	-57.3	-55.5	-69.3	-220.3	-60.7	-88.7	-76.7	-52.9	-279.0	23.7%
Net exports of commodities and services	-735.9	-572.5	-580.3	-506.2	-2,394.9	-755.8	-756.5	-780	-708.5	-3000.8	-40%
GDP	1,527.2	1,629.1	1,618.6	1,646.5	6,421.4	1,601.7	1,754.5	1,707.9	1733.2	6797.3	5.3%

Source: MAS Economic and Social Monitor 32

* Data do not include that part of the Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

1.3 Investments: Domestic Investment, Foreign Direct Investment (FDI)

Investment (Gross Capital Formation): During Q4 2012, investments increased by a significant 16.9% relative to the corresponding quarter of 2011, amounting to 279.7 million USD. Yet the decomposition of investment into building (non-productive) and non-building (productive) components reveals that the former is dominating with a share of 83.0% during the same period. Nevertheless, the low level of the Palestinian productive investment is structural which explains the low productive base of the Palestinian economy.

1.4 Economic Activities

Real GDP by Economic Activity: This section shows changes in Palestinian real GDP by type of economic activity. Hence, the importance of this section hinges on explaining the structure of the Palestinian economy. Table 3 below illustrates the different sectors of the Palestinian economy and their share in GDP by

quarter starting from Q1 2011. To a great extent, the Palestinian economy is service-based with a share of 58.6% of total real GDP as recorded in Q4 2012. The data also show that the share of the services sector is relatively stable even when comparing with previous quarters, though its Q4 2012 share increased by 1.9 percentage points relative to the corresponding quarter in 2011.

Regarding the contribution of the other sectors, the industrial sector generally follows a downward trend. Yet although its share of real GDP declined by 0.2 percentage points compared with the previous quarter, its share rose by 0.5 percentage points relative to the corresponding quarter of 2011. The importance of the agriculture and fishing sector to real GDP has also been decreasing over time, marking a 1.4 percentage points rise compared with the previous quarter due to seasonal variability and a 1.6 percentage points decline when compared with the corresponding quarter of 2011. As for the construction sector, it clearly follows a seasonal trend. Still, its GDP share in Q4 2012 decreased by 1.0 percentage point in comparison with the corresponding quarter of 2011.

Table 3: Percent Contribution of the Economic Sectors to GDP, Q1 2011-Q4 2012 (Constant Prices, Base Year 2004)

Economic Activity	2011					2012					Q42012-/Q42011/ growth
	Q1	Q2	Q3	Q4	Year	Q1	Q2	Q3	Q4	Year	
Agriculture and fishing	6	5.8	4.7	7.3	6	4.4	5.1	4.3	5.7	4.9	-21.9%
Mining, manufacturing, water and electricity	12.5	12.6	11.7	11.4	12.1	11.8	11.8	12.1	11.9	11.9	4.4%
Construction	12.7	14.6	14.4	14.1	14	12.9	15.6	14.5	13.1	14.1	-7.1%
Services	58	56.7	58.1	56.7	57.4	59.4	56.4	57.1	58.6	57.8	3.4%
GDP	1,527.2	1,629.1	1,618.6	1,646.5	6421.4	1,601.7	1,754.5	1,707.9	1733.2	6797.3	5.3%

Source: MAS Economic and Social Monitor 32

1. Macroeconomic Performance

This section discusses the quarterly changes in the economic activities in the occupied Palestinian territory (oPt). The analysis is limited to the changes in gross domestic product (GDP) because as the discussion on employment activities has been covered in the previous briefing, which can be accessed online at Al-Ayyam website at <http://www.al-ayyam.com/appendixes.aspx>. On the one hand, the briefing compares the most recent GDP data (Q4 2012) with the previous quarter (Q3 2012) in order to show the quarterly changes. On the other hand, the briefing also compares Q4 2012 data with the corresponding quarter of the previous year (Q4 2011) in order to separate seasonal and cyclical trends in the GDP and demonstrate the yearly changes between 2011 and 2012.

1.1 GDP, GDP per Capita, Investment, GDP Structure

GDP: Real GDP¹ in the oPt amounted to 1,733.2 million USD in Q4 2012 (Table 1). This represents a 5.3% increase relative to the corresponding quarter of 2011 (Q4 2011) and a 1.5% increase compared with the previous quarter (Q3 2012). When comparing the GDP level between the West Bank and Gaza, the former remains the main contributor.

The West Bank is also leading with a 5.9% growth as opposed to the corresponding quarter, while Gaza sustained a 3.5% increase. Also, when comparing with the previous quarter, the West Bank witnessed a 3.7% GDP growth, while Gaza experienced a decline in GDP of 4.7%. In addition, the Palestinian Central Bureau of Statistics' publication of estimates of the national accounts for Q4 2012 allows us to compare the performance of the Palestinian economy in 2012 with that of the previous year. The Palestinian economy grew by 5.8% of which 5.5% was for the West Bank and 6.6% for Gaza.

GDP per Capita: The rising population growth in the oPt continues to reduce the real rate of GDP growth. Table 1 shows that real per capita GDP in the oPt grew by 2.1% compared with the corresponding quarter of 2011, and by 0.7% relative to the previous quarter. In the West Bank, per capita GDP grew by 3.1%. Nonetheless, the population growth in Gaza seems to add an extra pressure on its weak economic performance. In fact, Gaza's GDP per capita decreased by 0.1% relative to the corresponding quarter of 2011 and by 5% relative to the previous quarter. This basically reflects the economic hardships for Gaza's economy after years of distortions caused by the Israeli strict blockade and the political turmoil that intensified on the eve of Hamas's military control of Gaza in 2007.

Table 1: Palestinian Real GDP in Million USD, Q1 2011-Q4 2012 (Constant Prices, Base Year 2004)

Economic activity	2011					2012					Q42012-/Q42011/ growth
	Q1	Q2	Q3	Q4	Entire year	Q1	Q2	Q3	Q4	Entire year	
GDP (million USD)	1,527.2	1,629.1	1,618.6	1,646.5	6,421.40	1,601.7	1,754.5	1,707.9	1733.2	6797.3	5.3%
West Bank	1,133.6	1,205.3	1,195.2	1,230.6	4,764.7	1,187.8	1,283.8	1,256.1	1302.8	5030.5	5.9%
Gaza	393.6	423.8	423.4	415.9	1,656.7	413.9	470.7	451.8	430.4	1,766.8	3.5%
GDP per capita (USD)	393.3	416.5	410.7	414.7	1,635.2	400.2	435.3	420.5	423.5	1679.5	2.1%
West Bank	489.8	517.3	509.6	520.9	2,037.6	499.4	536.1	521.0	536.8	2093.3	3.1%
Gaza	250.9	267.9	265.4	258.6	1,042.8	255.0	287.5	273.6	258.4	1074.5	-0.1%

Source: MAS Economic and Social Monitor 32

1.2 Selected Expenditure Components of GDP, Private Consumption, Public Consumption

Table 2 below shows changes to the expenditure component of real GDP. Typically, GDP can be decomposed into several expenditure items in the following manner: GDP = Household Consumption + Government Consumption + Investment + Net Exports (Exports - Imports). Household and government consumption in Q4 2012 amounted to 2,162.0 million USD. This reflects a 13.0% increase compared with the corresponding quarter of 2011. However, on average, government consumption amounted to one third of total consumption for the 2011-2012 period. In addition, despite

the ongoing financial troubles of the Palestinian Authority (PA), government consumption rose by 20.1% when compared with the corresponding quarter of 2011.

Interestingly, the total value of consumption exceeded that of GDP by a significant amount of 24.7% by the end of Q4 2012. Moreover, the gap between consumption and GDP has risen even when comparing the corresponding quarters of 2011 and 2012. Markedly, the trade deficit at the end of 2012 rose by 25% relative to the previous year. Such a difference, as illustrated in Table 2, reflects a chronic and rising trade deficit which is mainly financed by international aid and customs revenues².

¹ Real GDP is evaluated based on constant prices of 2004 to remove the effects of price fluctuations.

² Customs revenue amounts, on average, to two-thirds of the PA's total revenue (PCBS).

The author's views expressed in this publication do not necessarily reflect the views of the United States Agency for International Development or the United States Government.

PALESTINIAN ECONOMY

May 2013

1. Macroeconomic Performance 2

1.1 GDP, GDP per Capita, Investment, GDP Structure	2
1.2 Selected Expenditure Components of GDP, Private Consumption, Public Consumption	2
1.3 Investments: Domestic Investment, Foreign Direct Investment (FDI)	3
1.4 Economic Activities	3
1.5 Production Sectors	4
1.6 Services Sector	4

2. Financial Sector 5

2.1 Banking Sector	5
2.2 The Palestine Stock Exchange (PEX)	7

3. Balance of Payments: Current Account, Investment Account 7

4. Foreign Trade 8

4.1 Trade Data	8
4.2 New Trade-Related Arrangements: Talks with Israel to Amend Clearing Procedures in the Paris Protocol	9
4.3 Trade Remedies	10
4.3.1 Recent Council of Ministers' Decision on Anti-Dumping Import Duties	10
4.3.2 MoNE Draft Trade Remedies Legislation	11
4.4 Trade Promotion Activities: PalTrade's Export Strategy Project	11
4.5 Update on Status with the WTO: The Minister of National Economy's Participation in the WTO Arab Consultation Forum in Jordan	11
4.6 The PA Discusses Options for Future Trade Policies	11
4.7 The CGE Model: An Evidence-Based Policy-Making Tool	12

5. Business-Related Law Reforms 13

5.1 Amendment to the Minimum Capital Requirement	13
5.2 Planned Amendments to the Commercial Agents Law	13
5.3 Draft Palestinian Industrial Property Rights Law	13
5.4 Draft Debt Resolution Law	13

6. Public Finance: PA's 2013 Budget 14

7. AHLC Meeting Reports: the World Bank and the IMF 15

8. Prices: CPI and the Effect of Israeli Pricing 17

9. Case Studies 17

9.1 The Real Estate Market	17
9.2 The Red Sea-Dead Sea Water Conveyance Program	19

Preface

This briefing comes as the second of two quarterly briefings on the Palestinian economic and investment environment. The aim is to increase various stakeholders' understanding of the economic reality of the occupied Palestinian territory (oPt) and the legal and regulatory framework for economic activity and investments.

The briefing presents changes in the main macroeconomic indicators during the fourth quarter (Q4) of 2012 (October-December). The labor market indicators for the fourth quarter were not included as they were already covered in the previous briefing due to the data availability. The goal of this briefing is to shed light on the most important changes and developments in GDP, foreign trade, financial sector, and balance of payments. It also discusses changes and developments within the main economic sectors and activities. Furthermore, this briefing includes a section on the Palestinian banking sector and the Palestine Stock Exchange.

This briefing also discusses the legal and regulatory environment. The briefing also presents major laws and regulations that are in effect within the Palestinian business setting with a focus on those pertaining to trade.